

مجموعة الأبحاث الإجتماعية

الطلاق في القرآن الكريم الطلاق مرتبان في تفاسير القرآن الطلاق في الإسلام قبل المذاهب طلاق الحائض والمريض مرض الموت في الفقه المقارن طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفقه المقارن الطاقة الروحية والعضارة

تأليف

الدكتور مصطفى ابراهيم الزلي الاستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

طبعت على نفقة السيد رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان العراق الاستاذ نيچيرقان البارزاني المحترم

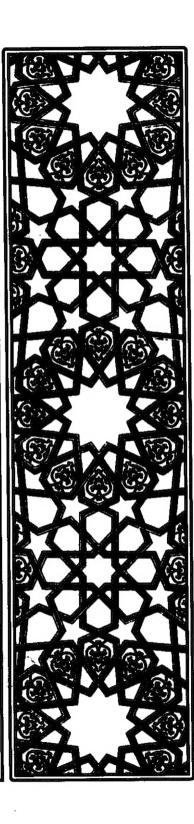
مجموعة الأبحاث الإجتماعية

تأليف: البروفيسور مصطفى ابراهيم الزلمي الناشر: نشر احسان للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ١٤٣٥ مدير المشروع: ريدار رؤوف احمد تصميم: جمعة صديق كاكه المشرف على الطبع: ياسر يعقوبي

> رقم الإيداع : ۸۳۱ - ۲۰۱۱ رقم الدولي (ISBN) للمجموعة: 2-978-600-349 رقم الدولي (ISBN) للكتاب: 978-600-349-012-3

الموقع: http://zalml.org/arabic dr.alzalml@gmail.com الاميل: facebook.com/dr.alzalmi فيسبوك: facebook.com/dr.alzalmi

عنع طبع أو اخراج هذا الكتاب أو أي جزه منه بأي شكل من اشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة الي أي لغة،الا بأذن خطي من المؤلف



﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ الطَّلَاقُ مِمَعْرُونِ أَوْ الطَّلَاقُ بِمَعْرُونِ أَوْ المَصَالُ المَّاعَمُ أَن تَأْخُذُوا مَن اللَّهُ المَّا اللَّهُ الللِلْمُ اللَّهُ الللْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

سورة البقرة/ ۲۲۹



الفهرس

۱۱	الطلاق في القرآن الكريم
۱۳	القسم الأول خطوات الطلاق في القرآن
١٤	ً من له حق الطلاق
۱٤	١- الطلاق بيد المرأة وحدها
	٧- بيد الرجل وحده:
۱۵	٣- بيد الرجل والمرأة معاً:
	٤- التطليق من المحكمة:
۲۱	٥- بيد الرجل واعطاء المرأة فرصاً للطلاق عند الحاجة:
۱٦	خطوات الطلاقخطوات الطلاق
۱۷	الخطوة الاولى: الموعظة (فَعظُوهُنَّ)
۱۷	الخطوة الثانية: الهجر في المُضاجِع (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِع):
۱۸	الخطوة الثالثة: الضرب (وَاصْرِبُوهُنَّ):
	الخطوة الرابعة: الصلح (والصُّلُّحُ خَيْرٌ):
۲٠	الخطوة الخامسة: التحكيم (فَأَبْعَثُواْ حَكَماً مِنْ أَهلُهِ رَحَكَماً مِنْ أَهلُهِاَ)
۲۱	الخطوة السادسة: الطلاق للمرة الاولى
۲۳	التزامات المطلق حين الطلاق
	الخطوة السابعة: التطليق مرة ثانية
۲٦	المرحلة الثامنة: التطليق مرة ثالثة
	حكم التحليل
۳۳	القسم الثاني الطلاق المعلق في الشريعة الاسلامية
۳٥	المقدمةا
۳٦	حكم التعليق في صيغة الطلاق
	المبحث الاول حكم التعليق المحض
	الرأي الاول: لا يقع الطلاق غير المنجز:
۳۹	الرأي الثاني: ان التعليق باطل وغير مبطل فيقع حالاً:
	الرأيُّ الثالثُ: فيه تفصيل :
٤٢	شروط التعليق عند من يقول بوقوع الطلاق المعلق:
	المبحث الثاني الحلف بالطلاق
	حكم الحلفّ بالطلاق:
٤٦	الرأي الأول: يقع الطلاق اذا حنث في يمينه
٤٧	الرأي الثاني: لا يقع به الطلاق ولا تجب عليه الكفارة:

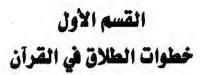
نی مــذه	الرأي الثالث: أن هذه عين من أعان المسلمين فيجري فيها مما عصري ا
يرقصه	الاعاَّن من الكفارة عند الحنث الا أن يختار الحالف أيقاع الطلاق فله أن
	فلا تجب عليه الكفارة
٤٩	تعليق الطلاق والحلف به في قوانين الأحوال الشخصية:
	القسم الثالث الطلاق المقتن بالعدد لايقع به الا طلقة واحدة
	المقدمة
٠ ٤٥	حكم الصيفة المقترنة بالعدد
۰۰. ۵۵	المبحث الاول الرأي القائل بعدم وقوع الطلاق
	المبحث الثاني التفريق بين طلاقُ المدخول بها وغير المدخول بها
	المبحث الثالث القول بوقوع ما اوقعه الزوج
	أولا: السُنة النبوية:
	ثانيا: الاجماع:
	ثالثًا- القياس:
٧٧	المبحث الرابع الصَّيغة المقترنة بالعدد لا يقع بها الا طلقة راحدة
	اولا: القرآن الكريم
	ثانيا: السُنة النبرية:
	فالثا: القياس:
۲۸	رابعا: الترجيح:
	الطَّسلاق مسرَّتُسان في تَفَاسسيسر القرآن
	من العجائب والفرائب
۹٦	المقدمةا
۹٦	الأسباب الموجيبة
۹٧	(١) أسباب نزول أية ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾
	(٢) تكييف حرف (ال) في لغة المربّ
	(٣) المرة والعدد
۱۰۳	(٤) من الأحاديث الصحيحة المؤكدة لما جاء في القرآن
	(٥) آراء كبار المفسرين
1.4.	(٦) منشأ الإفتاء بوقوع الثلاث مرة واحدة
	أب في صحيح مسلم: ()
11	ب ــ من تفاسي القرآن:
114.	 (٧) الفاصلة الزمنية بين الطلقات الثلاث في القرآن والسنة النبوية
114	(٧) طلاق الحائض
	(A) من له حق الطّلاق
	١- الطلاق سد المرأة وحدها

144	٧- بيد الرجل وحده :
144	٣- بيد الرجل والمرأة معاً:
١٢٣	٤- التطليق من المحكمة:
١٧٤	٥- بيد الرجل واعطاء المرأة فرصاً عند الحاجة:
140	(٩) مراحل الطلاق
140	المرحلة الاولى: الموعظة (فَعظُوهُنَّ)
177	المرحلة الاولى: الموعظة (فَعظُوهُنَّ)
	المرحلة الثالثة: الضرب (واضربُوهُنَّ):
١٧٨	المرحلة الرابعة: الصلح (والصُّلُّحُ خَيْرٌ):
144	المرحلة الخامسة: التحكيم :
١٣٠	المرحلة السادسة: الطلاق للمرة الاولى:
144	التزامات المطلق حين الطلاق
140	المرحلة السابعة: التطليق مرة ثانية
	المرحلة الثامنة: التطليق مرة ثالثة:
177	(۱۰) حكم التحليل
	الملحق
167	مسائل لا يقع الطلاق إلا بها
187	الطلاق في الإسلام فتبل المذاهب
164	المقدمة
164	
164 17•	المقدمةالمصدر التشريعي لوجوب المتعةمقدار المتعة:
129	المقدمة
124 17• 17• 171	المقدّمة
124 17 171 17Y	المقدمة
124 17 171 177 177	المقدمة
124 17 171 177 177 178	المقدمة
129 17 171 17Y 17Y 17F 17E	المقدمة
129 17 171 177 177 178 170	المقدمة
129 17 171 177 177 178 176 170 171 170	المقدمة
129 17 171 177 177 176 170 177 177	المقدمة المصدر التشريعي لوجوب المتعة مقدار المتعة: أسباب وجوب العدة: شروط وجوب العدة: حكمة العدة أنواع العدة: تعول العدة من نوع إلى نوع آخر: متى تبدأ العدة ومتى تنتهي؟ حيلة التحليل: مهزلة التحكيم: مهزلة التحكيم:
129 17 171 177 177 178 170 171 170 171 170 171 174 174 170 174 174 176 177 177 178 179	المقدمة
129 17 171 177 177 178 170 170 171 170 171 170	المقدمة
129 17 171 177 177 178 176 170 174 170 174 170 174	المقدمة
124	المقدمة

سل الثاني طلاق المريض مرض الموت	الف
المبحث الأول لا ترث مطلقا	
المبحث الثاني ترث مطلقاً	
المبحث الثالث ترث ما لم تنته العدة	
المبحث الرابع ترثه ما لم تتزوج	
التحليل والمناقشة والترجيح	
القانون وطلاق المريض مرض الموت:	
لفضيان والسكران والمكره في الفقه المقارن	طلاق اا
سل الأول طلاق الفضبان	القد
القانون وطلاق الفضبان:	
سُل الثاني طلاق السكران	الفه
حكّم طلاق السكران في القانون:	
سل الثالث طلاق المكره	القم
شروط الاكراه:	
حكم طلاق المكره:	
لمبحث الأولُ رأي الحنفية في طلاق المكره	1
لمبحث الثاني رأي جمهور الفقهاء في طلاق المكره	1
حكم طّلاق المكره في قوانين الاحوال الشخصية:	
الروحية والعضارة	الطاقة
الطاقة الروحية:	::1
أهمية الطاقة الروحية في الحياة العملية:	
مراحل اكتساب الطاقة الروحية ورسائل اكتسابها في كل مرحلة:	
صلة الصلاة بالطاقة الروحية والحضارة:	
صلة الصيام بالطاقة الروحية وتأهيل الصائم للمساهمة في بناء الحضارة: ٢٣٤	
الزكاة وصلتها بالطاقة الروحية والحضارة:	
ألحج وصلته بالطاقة الروحية والحضارة:	
ثمار ومظاهر الطاقة الروحية من الناحية الحضارية:	
الصلة بين الطاقة الروحية والطاقة المادية:	

الطلاق في القرآن الكريم







ايها القارى، الكريم: هذا الموضوع الذي هو مستل من كتابنا (مدى سلطان الارادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والاعراف خلال اربعة الاف سنة) يستهدف تذكير المفتي والقاضي بالنقاط الاتبة:

- المرآة ليست بضاعة تباع وتشتى وثمنها مهرها فهي اثمن من ان تثمن بالثمن.
- لا. الزوجة ليست تحت رحمة الزوج ان شاء امسكها وان شاء طلقها،
 فالطلاق ابغض الحلال شُرَّع للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.
- ٣. الزواج ميثاق غليظ وشركة روحية رأس مالها الحب المتبادل
 والاحتمام المتقابل وربحها انجاب جيل جديد صاخ.
- الطلاق في القرآن عدد بالمرات لا بالاعداد فالطلاق المقترن بالعدد لا يقم به الا طلقة راحدة.
- ٥. الاسلام يأبى أن ينهار على رؤوس الزوجين والاولاد بلحظة واحدة بناء استفرق اكماله سنوات بكلفة باهضة.
- ٦. الطلاق في القرآن بمر بشماني مراحل وتنتهي علاقة الزوجية في المرحلة الثامنة.



من له حق الطلاق

قد يتصور البعض ان انفراد الرجل بحق الطلاق أمر كثيراً ما يستحكم فيه ولسو كمان للمرأة فيه رأي، أو كان باشراف من المحكمة لكان بعيداً عن عجالات التعسف، ومسن هنا يتساءل المرء اذا كان الامر كذلك فلماذا اختص الرجل بهذا الحق في الاسلام على الرغم مسن شجبه لكل حكم فيه ضرر وتعسف؟

وتوضيح هذه الحقيقة يحتاج الى مناقشة الشقوقات المتصورة في هذا الموضوع، والاحتمالات العقلية خمسة:

- ١. أما ان يكون الطلاق بيد المرأة وحدها.
 - ٧. أو بيد الرجل وحده.
 - ٣. أو أن يتم باتفاق الطرفين.
 - ٤. أو أن يكون عن طريق المحكمة.
- ٥. او أن يكون بيد الرجل وتعطى المرأة فرصاً للطلاق.

١- الطلاق بيد المراة وحدها

لايستقيم الشق الاول لاسباب كثيرة منها:

- أ- أن الطلاق والزواج نظامان بنيا في المجتمعات الأولى على عادات الفطرة: فالذكر يطلب الانثى، ولا تطلبه هي، والرجل يخطب المرأة وهي لا تخطب، والرأي في الترك فطرياً يكون لمن له الرأي في الطلب. وعلى هذه العادة الفطرية جرى الاسلام فلم يمنح هذا الحق للمراة وحدها.
- ب- الطلاق تصرف تترتب عليه تبعات مالية- فيلتزم الزرج بدفع المهر الكامل الى زرجته، وبتسديد نفقات العدة والاولاد وأجور الحضانة بالاضافة الى نفقات الزواج الجديد أن أراد ذلك.

فليس من العدل والانصاف أن يلزم شخص بما يترتب على عمل الغير وتكون التزامات حقوقاً لهذا الغير. ثم أن هذه التبعات المالية تحمل الزوج على التري وضبط النفس وتدبر الامر قبل الاقدام على الطلاق وتجعله يحرص على بقاء الزوجية ما لم تكن هناك ضرورة ملحة.

ت- أن المرأة بحكم خلقتها الطبيعية أكثر انفعالاً واندفاعاً من الرجل بالعوارض والظروف
 التي تواجهها في حياتها، فلو منحت وحدها حق الطلاق لاساءت التصرف به لانها قد
 لا تبالى كثيراً بالنتائج وهي في ثورانها وغضبها.

وقد اثبتت التجارب التي مرت بها بعض الأمم القديمة أن منح المرأة حق الطلاق كان عاملاً فعالاً في كثرة حوادث الطلاق كما كان ذلك عند الرومان في العهد الكلاسيكي، وعند بعض قبائل العرب في الجاهلية.

٢- بيد الرجل وحده:

قد تطرأ على الحياة الزوجية عوارض اضطرارية أو اختيارية تضر بمصلحة الزوجة اذا استمرت الحالة. كفياب زوجها، أو الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية، أو كاصابته بمرض معد لا يرجى شفاؤه، أو كامتناعه عن الانفاق عليها، أو كسوء معاملته معها... فلو جردت المرأة من حق الطلاق ومنع للرجل وحده في هذه المجالات لاصبحت ضحية هذه الحوادث.

لذا منحها الاسلام في هذه الحالات سلطة طلب الطلاق من القضاء حفظاً لمصلحتها بالتطليق، ولمصلحة زوجها بتدخل المحكمة.

٣- بيد الرجل والمراة معا:

الاسلام يقر الطلاق باتفاق الزوجين كما في سورة الخلع اذا كان بعيداً عن التعسف، الا أن تحقق توافق الطرفين على الطلاق في جميع المجالات يكاد أن يكون مستحيلاً اذ كشياً ما يعاند احدهما بقصد الاضرار بالآخر.

٤- التطليق من المحكمة:

هذه الطريقة متبعة في الشريعتين (الموسوية والمسيحية) وفي كثير من القوانين الوضعية، فلا يجوز الطلاق فيها الا امام المحكمة المختصة وباشراف منها.

أما الاسلام فانه لم يقر بذلك لمساوى، كثيرة منها: فضح الأسرار الزوجية أمام المحكمة وعامي الطرفين. وقد تكون هذه الأسرار غزية تسيء الى سمعة العائلة، وتحطم مستقبل الزوجة. لنتصور أن رجلاً اشتبه في سلوك زوجته، وأراد أن يطلقها باشراف من المحكمة فكم تكون فضائح هذا العمل؟ وكم يكون تأثير انتشاره على سمعة الزوجين والاقارب؟ ثم أن

دوافع الطلاق قد تكون اموراً باطنية كالكراهية لا يمكن الاستدلال عليها بالبينات والامارات، ولا يعرف الا صاحبها، ويكون بذلك خارجاً عن نطاق سلطة المحكمة.

٥- بيد الرجل واعطاء المراة فرصاً للطلاق عند الحاجة:

أقر الاسلام هذه الطريقة الاخيرة السليمة فاعتبر الطلاق حقاً طبيعياً للرجل لانه ينسجم مع التزاماته نحو زوجته واولاده وبيته.

فما دام الرجل هو الذي يلزم بدفع المهر وتسديد النفقات فمن حقه ان يكون بيده انهاء رابطة الزوجية عملاً بقاعدة (الغنم بالغرم)، ولأنه غالباً أضبط أعصاباً وأكثر تقديراً بنتائج الطلاق في سويعات الغضب والثوران، فلا يستخدم هذا الحق الا بعد اليأس من نجاح سعادته الزوجية.

دلم ينسى الاسلام حق الزوجة في هذا الأمر الخطير الذي يقرر مصير الزوجين، بل اعطاها حق طلب الطلاق من المحكمة المختصة كما سبق عند حدوث ما يضر بمصلحتها من الناحية المعاشية، او الجنسية.

وسيأتي تفصيل ذلك في بحث التفريق القضائي.

ولها أيضاً حق التطليق عن طريق التفويض سوا، منحت هذا الحق عقد الزراج كما قال بعض الفقها، أم بعده أثناء قيام الحالة الزرجية.

والاسلام اذ منع الزوج حق الطلاق فأنه لم يتركه حراً في ارادته يتصرف بهذا الحق حسب اهوائه، بل حدد له حدوداً روضع له اجراءات شكلية يجب عليمه اتباعها، ومنها الخطوات التي بينها القرآن الكريم.

خطوات الطلاق

حرصاً على استمرارية الحياة الزوجية، وعدم تحطيم مؤسسة الآسرة على رؤوس من فيها من الكبار والصغار عن لا ذنب لهم، وتشجيعاً على عدم الاستسلام لبوادر النشوز والكراهية والخلاف والشقاق... بالتسرع في فصم حبل رباط الزوجية: شرَّع سبحانه وتعالى في دستوره الاخير (القرآن) خطوات بطيئة لانهاء العلاقة الزوجية، وأمر باتباعها بصورة تدريجية علَّها أن تؤدي الى اعادة صفوة كدرت، ومودَّة هدرت، حتى تستقيم الحياة الزوجية وتستقر فتستمر. فالخطوات كما حددها القرآن الكريم هي الثماني التالية:

الخطوة الاولى: الموعظة (فَعظُوهُنَّ)

أمر القرآن الزوج في حالة نشوز زوجته: أن يتبادر الى طريقة النصح، والارشاد، والتوجيه والتنبيه على الأخطاء، بدلاً من اللجوء الى الطلاق فقال سبحانه وتعالى: (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ) ((). هذه الطريقة هي أول واجبات رب الأسرة لاصلاح كل ما يتعرض للفساد، لأنه عمل تهذيبي مطلوب لأهل الأسرة بأسرها. يقول سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّها اللَّيْنَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِجَارَة) (() والنواعظ مقصود بالذات هنا لهدف معين هو معالجة بوادر نشوز الزوجة قبل أن يستفحل الأمر فترتب عليه نتائج سلبية. لكن الزوجة قد تطفى جمالها او مالها أو حسبها، أو غير ذلك كما يقول سبحانه وتعالى: (إِنَّ الْأَنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنَّ رَآهُ السَّتَغْنَى) ((). فهي قد لاتتاثر بالموعظة الحسنة فعندئذ على الزوج أن يغير الاسلوب باتخاذ الخطوة التالية:

الخطوة الثانية: الهجر في المضاجع (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ):

> لكن التبية الاخلاقية الاسلامية تأمر الزوج بأن يلتزم بما يلي: ١. أ لا يكون الهجر الا في مكان خلوة الزوجين.

الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَبِمَا انْفَقُوا مِنْ أَمْوَلَهِمْ فَالصَّالِحَات قانتات حَافظات للغَيْب بِمَا حَفظَ اللهُ وَاللَّاتي تَخافُونَ نشُوزَهُنَّ فَعظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فَالْحَبْلِهِ بِمَا حَفظَ اللهُ وَاللَّاتي تَخافُونَ نشُوزَهُنَّ فَعظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَليّاً كبيراً) (النساء: قي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِيُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللهَ كَانَ عَليّاً كبيراً) (النساء: ٣٤).

 ⁽يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا قوا أَنْفُسَكُمْ وَآمْليكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَّادٌ
 لا يَقْصُونَ الله مَا أَمْرَهُمْ وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) (التحريم: ٦).

٣- سورة العلق: ٦-٧

اً- سورة الروم: ۲۱

- لا يهجرها أمام الاطفال حتى لا يؤثر ذلك على سلوكهم ويسورث في نفوسهم الشير والفساد.
- ٣. ألا يكون هجراً أمام الغرباء ليذل الزوجة، ويقلل من شانها، أو يستثير كرامتها فتنزداد نشوزاً، لان المقصود علاج النشوز، لا اذلال الزوجة، ولا افساد الاطفال.

واذا فشلت هذه الطريقة بما تحمله الزوجة من النفسية الشريرة فعلى النزوج ان يلجا الى الملوب آخر يتناسب مع هذه النفسية وهو الخطوة التالية.

الخطوة الثالثة: الضرب (واضربوهُنَّ):

كما أن لأي داء دواء خاصاً فأن لعملاج كمل تمرد اسملوباً متميزاً يستلائم مع حجم العصيان.

وأنما أمر الله بالضرب لأن الزوج أمام ثلاث خيارات لا رابع لها: أما اللجوء الى القضاء ففه فضح اسرار العائلة واما الطلاق وفيه تفكيك الاسرة. واما ضرب غير مسبرح (لا يسؤذي ولا يؤلم ولا يجرح)، فالضرب هو الأصوب.

وقد يزعم البعض أن أسلوب الضرب ليس اختياراً حكيماً. فأقول لهم: أجل، الضرب بمفهومهم السقيم ليس من الحكمة. ولكن هذه الطريقة ليست معركة بين الرجل والمرأة يسراد لها بهذا الاسلوب تحطيم رأس المراة حين تتهم بالنشوز، أن هذا قطعاً ليس من الاسلام، أنما هو تقاليد في بعض الأزمان نشأت مع هوان الانسان. فأمر الاسلام يختلف في الشكل والصورة وفي الهدف والغاية.

فالضرب كالطلاق بغيض لكنه أهون الشرين، وقد أكد ذلك الرسول الكريم (ﷺ) في كثير من أقواله منها: (لا يجلد احدكم امرأته جلد عبد ثم يجامعها في آخر اليوم) (١٠). وقال عن الذين يضربون نساءهم: (ولا تجدون اولنك خياركم) (١٠).

وقال: (ولا يضرب الا اشراركم) ^(٢). ويستنتج من هذه الاحاديث الشريفة أن الضرب لا يكون الا عقاباً لزوجة ترتكب عملاً منافياً للأخلاق والآداب العامة وهذا العقاب لا يكون

^{&#}x27;- ينظر فتح البارىء بشرح صحيح الامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري للأمام الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٣هـ)، باب ما يكره من ضرب النساء وقوله تعالى (واضربوهنٌ) اي ضربا غير مبرح ، ٩/٣٠٢.

Y- الشوكان ، نيل الاوطار ٢٣٨.٢٠.

٣- الطبقات الكبرى ٧/١٤٨.

بالطلاق لان العقوبة يجب أن يقتصر أثرها في شخص الجاني في حين أن الطلاق له اثار سلبية على الزوجين والاولاد أن وجدوا واسرتيهما وهذا يخالف قولمه تعمالي (وَلا تَعزرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (١) وكذلك لا يكون العقاب من المعكمة لان وصول الأمر اليها يـؤدي الى انتشاره وبالتالي الى اساءة سمعة الاسرة وقد فهم السلف الصالح هذه الحقيقة فالقاضي شريح اللذي عينهُ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (الصلى الله على البصرة ومارس القضاء (٦٣) سنة: كان عندما يثور غضبه ويتأثر من زوجته (زينب) يأخذ سواكه الذي يمسح به أسنانه عند الصلاة ويشير به اليها، مهدداً به اياها قائلاً:

رأيت رجالاً يضربون نسائهم فشُلت يميني حين أضربُ زينبا

اذن الضرب الذي أمر به القرآن غير الضرب الذي يفهمه الجهلة. واستصحاب الهدف لهذه الاجراءات يأبى أن يكون الضرب تعذيباً للأنتقام والتشفي، وعنع أن يكون اهانة وتذليلاً وتحقيراً للزوجة، ويرفض أن يكون للقسر والارغام على معيشة لا ترضاها (١٠).

تلك الخطوات الثلاث تُتّبع اذا كان النشوز من الزوجة، أما اذا كان من النزوج فسالقرآن يأمر باتباع الخطة التالية.

الخطوة الرابعة: الصلح (والصُّلْحُ خَيْنٌ):

وجُّه القرآن الزوجين الى التصالح والتفاوض والتفاهم كلما بدت بوادر نشوز الزوج، قال سبحانه وتعالى (وَإِنِ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلَهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصْلِحَا يَيْنهُمَا صُلُّحاً وَالصُّلُّحُ خَيْرٌ) (٣).

هذه خير طريقة للتنظيم الاجتماعي في محيط الأسرة حين يخشى وقوع ظاهرة النشوز، والاعسراض من قبل الزوج، تهدد مركز المرأة وكرامتها، وأمن الأسرة وأستقرارها.

^{&#}x27;- (قُلْ أَغَيْرَ اللهَ أَيْغِي رَبَّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسِ إِلَّا عَلَيْهَا وَلا تَزِدُ وَازِرَةٌ وِزْدَ أَخْرَى ثُمَّ إِلَى مَبْكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّنُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) (الأَنْعَامَ: ١٦٤). '- ينظر سيد قطب، في خلال القرآن ٦٤/٥.

 ⁽وَإِن أَمْراَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلَهَا نُشُوراً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصلُحا بَيْنهُمَا صُلُحاً
 وَالصَّلُّحُ خَيْرٌ وَأَحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشَّعَ وَإِنْ تُحْسِنوا وَتَتَّقُوا فَإِنْ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً) (النساء: ۱۲۸).

قبل أن يصل الأمر الى الطلاق الذي هو أبغض الحلال الى الله أو ترك الزوجة تعيش بين حالتي البقاء والطلاق. وقد شجع القرآن الزوج على التفاهم وقبوله الصلح الذي هو خير له ولزوجته واولاده لأنه قد يكون مخطئاً في كراهة زوجته فقــال ســبحانه وتعـــالى: (وَعَـاشــرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْناً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً) (١٠).

تلك الخطوات الاربع تتبع حين يكون الطرف المقصر من الزوجين معلوماً.

أما في حالة شقاق يتهم كل منهما بالتقصير والتسبب فيه فأن القرآن يأمر بتدخل جهة ثالثة من الأهل والأقارب لاصلاح ذات البين عن طريق التحكيم.

الخطوة الخامسة: التحكيم (فَأَبْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهلُهِ وَحَكَماً مِنْ أهلهاً)(٢):

حين ظهور بوادر الشقاق والخلاف بين الزوجين على اسرتهما، او ولي الامر، او القاضمي او اية جماعة اسلامية: التدخل بتقديم العون والمساعدة لرفع ضرر الشقاق بالاسلوب الني امر به القرآن في قوله تعالى (وإنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنهمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهلُهِ وَحَكَساً مِسنْ أَهَلُهِا ۚ إِنْ يُرِيَدا إِصْلاحاً يُوفقِ اللهُ بَيْنهُمَا إِنْ اللهَ كَانَ عَلَيماً خَبِيراً) (٣)

وتنفيذ هذا الأمر الالهي لدراسة شقاق الزوجين يتطلب توفر ما يلى:

أ- أن يُبْعَثُ حكم من أهلها ترتضيه، وحكماً من أهله يرتضيه.

ب- أن يكون الحكمان عادلين خبيين بشؤون العائلة ومشاكلها.

ج- أن يكونا من أقارب الزوجين ان أمكن، فأن لم يكن لهما أهل، أو كان ولم يكن فيهم من يصلح لذلك لعدم الخبرة او العدالة أو غير ذلك... فيستحب أن يكونا جارين (1). وحكسة

 [﴿]يَا اَيُّهَا الَّذَينَ آمَنوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِكُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا النِّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضُلُوهُنَ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا التَيْتَمُوهُنَّ بِهَا حَشَيَّةٍ مُبَيِّنةٍ لَا يَعْضُلُوهُنَّ إِنَّا أَنْ تَرْعُوا النِّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضُلُوهُنَ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا التَيْتَمُوهُنَّ بِهَا حَشَيَّةٍ مُبَيِّنةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ إِلَّا أَنْ تَرِعُوا النِّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضَلَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ الله فِيهِ خَيْراً كَثِير)

 ⁽وإنْ خَفْتُمْ شَقَاقَ بَيْنهِمَا فَانْعَتُوا حَكَماً مِنْ أَهلُهِ وَحَكَماً مِنْ أَهلُهِا إِنْ يُرِيدا إِصْلاحاً يُوفقِ اللهُ بَيْنهُما إِنْ اللهَ كَانَ عَليِماً خَبِيراً (النساء: ٣٥)
 إلى سورة أُلنساء: ٣٥

أ- ينظر احكام القرآن لابن العربي (ابي بكر محمد بن عبد الله). تحقيق على محمد البجاوي، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي، ١/٤٢٤.

اشتراط كون الحكمين من الأهل هي سعة اطلاعهما على مشاكل الزوجين، وحرصهما على سمعة الأسرتين، ووفرة شفقتهما على الأولاد، وتوقع نجاح مهمتهما غالباً.

د- أن يكونا محايدين تكون غايتهما هي الاصلاح دون تمييز وتفريق وانحياز.

هـ- أن يجتمع الحكمان مع الزوجين في جوُّ من الهدوء بعيداً عن الانفعالات النفسية، والترسبات الشعورية والملابسات المعيشية، وغيرها من الأسباب الموجبة لتكدير صفوة

و- أن يرفع تقريراً صادقاً أميناً نزيهاً متضمناً للأسباب الحقيقة لخلاف وشقاق الزوجين، عددين فيه الجهة المقصرة منهما.

وسيأتى بيان مدى القوة الالزامية لتقرير الحكمين عند بحثنا عسن موضوع التفريق القضائي أن شاء الله. .

واذا فشلت هذه الخطوات الخمس فآنئذ يتضح أن هناك ما لايدع الحياة الزوجيسة تستقيم وتستقر، ففي هذه الحالة من الحكمة الخضوع للواقع المر، للطلاق البغيض على كره من الاسلام فأن الطلاق أبفض الحلال الى الله.

الخطوة السادسة: الطلاق للمرة الاولى

عند قيام الضرورة الملحة يسمح الاسلام باللجوء الى الطلاق الذي حدد بثلاث مرات في قوله تعالى:

(الطُّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ) (١) أي الطسلاق الذي يجوز بعد استئناف الحياة الزوجية بالرجعة في الطلاق الرجعي وبعقد ومهر جديدين في الطلاق البائن (مرتان). ففي حالتي الرجعة والعقد الجديد ليس لوليها الاعتراض لقوله تعالى (وَإِذَا طَلَّقتُم النسَاء ۚ فَبِلَغْن ۚ أَجَلُّهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكُعْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْعُرُوفِ)

ذَلَكَ يُوعَظُّ بِهِ مَنْ كَانَ مَنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخَرِ ذَلكُمْ أَزْكِي لَكُمْ وَأَطْهَرْ وَاللَّهَ يَعْلُمُ وَأَنتُمْ لاَ

تُعْلَمُونَ): (البقرة ٢٣٢).

[&]quot; الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإَمْسَاكٌ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بإحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْمُوهُنَّ شَيْئاً اللَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيماً حُدُودَ اللهِ فِلا جُناحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تَلَا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيماً حُدُودَ اللهِ فِلا جُناحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تَلْكَ حُدُودُ اللهِ فَأُولِنُكَ هُمْ الظَّالُمُونَ) ((البقرة: ٢٧٩). أَلِكَ حُدُودُ اللهِ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكُمْنَ أَزْواجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالمَعْرُوفِ لَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكُمْنَ أَزْواجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالمَعْرُوفِ لَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكُمْنَ أَزْواجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالمَعْرُوفِ

وقد ذهب كثير من الفقهاء والمفسرين الى ان المقصود هو ان الطلاق الرجمي مرتان فبعد كل مرة (امساك بمعروف) ارجاع الزوجة بنون عقد، (او تسريح باحسان) ترك المطلقة دون الرجعة لتبين انقضاء العدة.

ومع تقديري العظيم لمكانة عؤلاء العلماء الكرام فان كلامهم هذه غالف لطاهر النص المذكور للاسباب الاتية:

- الفظ (تسريح) في اصطلاح القرآن الكريم لا يعني سوى الطلاق بدليل ما ورد في سورة الاحزاب الآية (٢٨): (يَاأَيُّهَا النبي قُلْ لأَزْوَاجكَ إِنْ كُنتُنَ تُسودْنَ الْحَيَاةَ السُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَنَعَالَيْنَ أُمَتِّعُكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَبِيلاً) والآية (٤٩): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ لَنَعَالَيْنَ أُمَتِّعُكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَبِيلاً) والآية (٤٩): (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ لَلْمُ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمُتَّعُوهُنَّ للْمُ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمُتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ مَنَا حَلَيْهِنَّ مِنْ عَدِّرَ تَعْتَدُونَهَا فَمُتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ مَنَا حَلَيْهِنَّ مِنْ عَلَيْهِنَّ مَن عَلَيْهِنَا مَنْ عَلَيْهِنَا فَمُتَعُوهُنَا وَمُتَعِدُونَهَا فَمُتَعُوهُنَا وَسَرَّحُوهُنَّ مَن عَلَيْهِنَّ مِنْ عَلَيْهِنَا مَن عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّالَة لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَلَيْهِنَا إِذَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّالَ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَلَيْهِنَّ مَنْ عَلَيْهِنَا مَن عَلَيْهِنَا اللّهُ عَلَيْهِنَا مِنْ عَلَيْهِنَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَلْمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَنْ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهَ عَلَيْهُ وَاللّهُ مَنْ عَلَيْ فَاللّهُ مُنْ عَلَيْهِنَا مِنْ عَلَيْهِنَا إِلَا لَيْ عَلَيْهِا اللّهُ مَنْ عَلَيْهُا اللّهُ مَا لَكُمْ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ مُنْ عَلَيْهُا اللّهُ مَنِيلًا إِلَيْهِا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُونَا مَنْ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ
- لا يتصور أن يفسر السراح في هذين النصين بالترك حتى تنقضي العدة، وبصورة خاصة في النص الثاني الطلاق بائن لأنه قبل الدخول. ومن الواضع أن القرآن يفسر بعضه بعضاً.
- ٣. استقر رأي جمهور فقهاء المسلمين على أن الطلاق والسراح والفراق ومشتقاتها من الصيغ الصريحة للطلاق.
- التسريح عمل ايجابي صادر من الانسان بارادته المنفردة، والترك عمل سلبسي فلا يجوز ان
 يفسر الأول بالثاني.
- ٥. فاذا كان المقصود من (الطّلاقُ مَرَّتان) هو الطلاق الرجعي فأين حكم البائن، وما الحكم
 اذا كان الطلاق الأول قبل الدخول؟.
- إ. يقول القرطبي: (قال أبو عمر: وأجمع العثماء على أن قوله تعالى (أو تسريح باحسان)
 هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين (١) وإياها عني بقوله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَـهُ مَنْ بَعَدُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجاً غَيْرَهُ).
- ٧. ويقول ايضاً: (وعن ابي رزين قال: جاء رجل الى النبي (業) فقال: يا رسول الله أرأيت قوله تعالى: (الطلاق مرتان فأمساك بمعروف او تسريح باحسان) فأين الثالثة؟ فقال رسول الله (業): (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) (١٠).
- ٨. وجاء ما يؤيد ذلك أيضاً في أحكام القرآن للجصاص (١). وأحكام القرآن لابن العربي (١).

^{&#}x27;- احكام القرآن لابي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي ، الطبعة الثالثة ٣/١٢٧.

⁻ عمدة القارىء بشرح صحيح البخارى ٢٠/٢٢٤.

اذن قوله تعالى: (او تسريح باحسان) حقيقة في التطليق الثلاث ولا توجد قرينة تصرفه عن هذا المعنى الحقيقي. وان قوله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) بيان للحكم الذي يترتب على الطلقة الثالثة دون ذاتها. وهذا الحكم هو أنها لا تحل للزوج الاول حتى تتزوج آخر يدخل بها دخولاً شرعياً فاذا افترقا بحوت أو طلاق أو تفريق قضائي وانتهت عدتها فعندئذ يجوز أن يتزوجها الزوج الأول ان رغبا في ذلك.

التزامات المطلق حين الطلاق

اذا سمح الاسلام للزوج باللجوء الى الطلاق كعلاج أخير فأنه لم يدعه أن يتصرف في هذا الحق متى وكيف شاء، بل ألزمه بالتقيد بما يلى:

أولا: التفريق بين الطلقات الثلاث وتوزيعها على ثلاث مرات

وهذا ما ينص عليه قوله تعالى: (الطُّلاقُ مَرتَّانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرِوْفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ).

يقول الجصاص: قال تعالى (الطلاق مرتان) ولذلك يقتضي التفريق لا محالة لانه لو طاق اثنتين معاً لما جاز ان يقال طلقها مرتين وكذلك لو دفع رجل درهمين لم يجز أن يقال اعطاء مرتين حتى يفرق الدفع فحينئذ يطلق عليه (٣).

ويقول أيضاً: (فان معناه الأمر).

وسيأتي تفصيل هذا الموضوع عند البحث عن الطلاق المقتن بالعدد.

ثانياً: التوتيت

على الزوج أن يتقيد بطلاقه بالوقت المحدد له في القرآن الكريم في قوله تعالى: (يَمَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلِّقَتُمُ النَّمَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِمِدَّتِهِنَّ (١١). خطاب نبيه في هذه الابة لاشارة الاهتمام وتصوير الجدية.

الامام ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص، احكام القرآن تحقيق محمد صادق قمحاوي نشر دار المصحف ٢/٨١.

^۲ المرجم السابق ۱/۱۹۱.

[&]quot;- احكام القرآن للجمياص المرجع السابق ٢/٧٣، ٧٤.

ووقت عنتهن حددته السنة النبرية ما عدا الأوقات التالية:

أ- وقت الحيض: فلا يجوز طلاق الزوجة اذا كانت حائضاً.

ب- وقت النفاس: ولا يجوز الطلاق اذا كانت نفساء.

ج- وقت طهراً عاشرها فيه: فلا يجوز الطلاق فيه لاحتمال تكون الحمل (١٠).

ثالثاً: عدم أخراجهن من بيت الزرجية أذا كان الطلاق رجعياً حتى تنقضي عنتها. ويؤمن لها ما تحتاجه ما دامت في العدة من مطعم، وملبس، ومشرب، ومسكن.

وذلك لقوله تعالى (وَاتقُوا اللهَ رَبَّكُمْ لا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْسُرُجُنَ إِلا أَنْ يَسَأْتَيَنَ بِفَاحْشَة مُبَيَّنَةَ وَتَلَك حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فَقَسَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَسْدُي لَعَسَلُّ اللهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (٢٠).

وفي الأمر بتقوى الله قبل الأمر بعدم اخراجهن تحذير موجه الى الازواج وكذلك في (وَتَلَك حُدُودُ اللهِ) ثم تعبير (مِنْ بُيُوتِهنَّ) لتركيد حقهنَّ في الاقامة بها بعد فترة العدة.

وفي الفقرة الأخيرة (لا تدري لعَلَّ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذِلكَ آمْراً) (4). تعليل لعدم اخراجهن وذلك لاتاحة الفرصة للرجعة، واستثناف عواطف الحب والمودة والوئام بالتفكير في نتائج الافتراق وذكريات الحياة المشتركة حيث تكون الزوجة بعيدة بحكم الطلاق قريبة من العين.

وخلال فترة العدة له الحق في أن يراجعها بدون عقد جديد بالفعيل والقبول عند بعيض الفقهاء، وبالقول فقط (كراجعتك) عند الآخرين. والفعل كالمعاشيرة معنيية الارجياع. واذا انتهت العدة لا يحق له اعادتها الا بعقد جديد.

 ⁽يَا أَيُّهَا النبِي إِذَا طَلَقْتُمْ النسَاءَ فَطَّلْقُوهُنَّ لَعَنَّتِهِنَّ وَآحْمُوا الْعَنَّةُ وَاتَقُوا اللهَ رَبِّكُمْ لا تخرجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجُنَ إلا أَنْ يَآتَيَنَ بِفاحشةَ مُبْيَّنَةً وَتَلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلْكَ أَمْرًا) (الطلاق: ١).

المزيد من التفاصيل فتح الباريء بشرح صحيح اليخاري المرجع السابق ٩/٣٤٥ كتاب الطلاق، باب قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وآخصوا العدة). ويراجع زاد المعاد في هدي خبر العباد محمد خاتم النبيين وامام المرسلين للامام العلامة ابن قيم الجوزية٤٤٤٠ وما بعدها تحت عنوان (حكم رسول الله (ﷺ) في تحريم طلاق الحائض والنساء والموطئة في طهرها وتحريم ايقاع الثلاث جملة). المدونة الكبرى في فقه المالكي ١٠٠/١٥، المحلي في الفقه الظاهرى ١٠٠/١٥، الشوكاني نيل الاوطار ٢٢٦/٦٠.

^{· (}الطلاق: ١)

^{·- (}الطلاق: ١)

رابعاً: الاشهاد على الطلاق والرجعة

فعلى الزوج أن يطلق بحضور شاهدين وأن يراجع زوجته أمام شاهدين حتى يكون بعيداً عن مواضع التهم. والاشهاد في هاتين الحالتين نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى (فإذا بَلَفْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ وَأَشْهِدُوا ذَرَيُّ عَدَلٍ مِنْكُمُ اللهُ والأمر بَطْفُنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ وَأَشْهِدُوا ذَرَيُ عَدَلٍ مِنْكُمُ اللهُ والأمر بعضور شاهدين عادلين للوجوب لأن الوجوب هو مقتضى أمر الله مسالم يقسم دليل على خلاف ذلك.

خامساً: عدم اكراه الزوجة على أن تُرُدّ اليه شيئاً من الصداق

عدم اكراه الزرجة على أن كُرُة اليه شيئاً من الصداق، أو نفقة أنفقها أثناء الحياة الزرجية في مقابل تسريح الزرجة اذا لم تصلح حياته معها. لكن اذا دفعت شيئاً من ذلك برضائها الى الزرج مقابل الطلاق الأنها تكرهه وتريد التخلص منه مهما كلف الثمن فلا بأس في ذلك. ويسمى هذا الطلاق في اصطلاح الفقهاء بالكُلُع). وسيأتي تفصيله.

قَالَ سِبِحانه وَتَعَالَى بِعد قوله (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ) (وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مُّا آتَيْتُمُومُنَّ شَيْناً إِنَّا إِنْ يَخَافَا إِنَّا يُقِيمَا خُدُودَ الله فَالِنَّ فَاإِنْ خِفْتُمْ إِلَّا يُقِيمَا خُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيِما افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ خُدُودَ الله فَلا تَعْشَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ خُدُودَ اللهِ فَأَولِنَكَ هُمُ الطَّالِمُونَ) (١٠).

فهذا النص يدل على مدى حرص الاسلام على حماية المرأة من الظلم الذي قد تتعرض له حين الطلاق.

 ⁽فإذَا بَلَفْنَ أَجَلَهُنَّ فَآمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوهِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوهِ وَآهُهِدُوا نَوَيْ عَدّلِ مَنْكُمْ وَآقَيِعُوا الشَّهَادَة لله ذَلكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَاليَّوْمِ اللَّخِرِ وَمَنْ يَتَقِ اللهَ يَجْعَلَ لَهُ مَخْرِجاً)
 (الطلاق: ۲)

<sup>\[
\</sup>begin{align*}
- (الطَّلاَقُ مَرَّقَانِ فَإَمْسَاكٌ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأَخُذُوا ممَّا أَتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا إِنْ يَخَافَا إِلَّا يُقِيماً حُدُودَ الله فَال جُنَاحَ عَلَيْهِما فَيِما افْتَدَتْ بِهِ تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فَيِما افْتَدَتْ بِهِ تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فَيِما افْتَدَتْ بِهِ تَلْكَ حُدُودَ الله فَا وَلِئْكَ مُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة: ٢٢٩). بخصوص وجوب الاشهاد راجع التفسير الكبير للامام فخر الرازي ٢/٣٤. وإحكام القرآن للقرطبي المرجع السابق، وتفسير الطبي ١٣٧٨.

الطبري ١٨٧/١٣٧.

واذا استأنفنا الحياة الزوجية بعد الطلاق الأول ثم رجع الخلاف والشقاق وسوء التفاهم فعلى الزوج ان يتبع الخطوات الخمس التي سبقت الطلاق الاول بنفس الترتيب. واذا فشلت المحاولات يجوز للزوج التطليق مرة ثانية.

الخطوة السابعة: التطليق مرة ثانية

على الزوج في هذه المرة أيضاً أن يراعي جميع القيدود التي فرضت على ارادت في الطلاق الأول من تفريق، وتوقيت، واشهاد، وعدم اخراج الزوجة اذا كان الطلاق رجعياً حتى تنقضى عدتها.

واذا عادا الى حياتهما الزوجية بعد الطلاق الثاني أما بالرجعة عندما يكون الطلاق رجعياً أو بعقد جديد حين يكون بائناً ثم رجعا الى نفس المأساة فعلى الزوج أيضاً اتباع الخطوات الخمس الأولى، فاذا لم تجد نفعاً فله اللجوء الى الطلقة الثالثة والأخيرة.

المرحلة الثامنة: التطليق مرة ثالثة

فاذا تم استيفاء الطلقات الثلاث تترتب عليه الأحكام الاتية:

- ١. عدم جواز ابقاء الزوجة في بيت الزوجية لأنها اصبحت بائنة وعرمة.
- ٧. عدم جواز اعادة الزوجة لا بالرجعة ولا بعقد جديد للبينونة الكبى.
- ٣. للزوجة بعد انتها، عدتها أن تختار زوجاً آخر شريكاً لحياتها الزوجية.
 - ٤. يجوز لها الرجوع الى الزوج الأول بالشروط التالية:
 - أ- أن تتزوج زوجاً آخر زواجاً شرعياً.
 - ب- أن يدخل بها الزوج الثاني دخولاً شرعياً طبيعياً.
 - ج- أن يحصل الافتراق بالموت أو الطلاق أو التفريق القضائي.
 - د- أن تنتهى عدتها من هذا الافتراق.

فاذا توفرت هذه الشروط يجوز للزوج الأول أن يتزوجها اذا رغبا في ذلك لأن كل منهسا مرَّ بالتجربة العملية فيتوقع نجاح الزواج بعد هذه التجربة.

حكمة هذا الاجراء:

ان الطلقة الثالثة تعتبر نتيجة حتمية لاستفعال الخصومة بين النزوجين. وفسيح المجال لهما من الشارع الحكيم أكثر من ذلك (طلاق فأمساك ففراق فعبودة فسراح): اقرار للمبث واستمرار لتعاسة لا نهاية لها.

٢. تعليق جواز العردة - بعد الطلقة الثالثة - بالتزوج من زوج ثاني قيد آخر اضافه الشارع
 الحكيم الى القيود الأخرى على الارادة في الطلاق تضيقاً لدائرته.

٣. أن تجربة الزوجة مع الزوج الجديد قد توضع أمامها كل حقيقة فتميز صوابها من خطأها
 بعد مقارنتها بين الحياتين مع الزوجين. وقل مثل ذلك بالنسبة الى الزوج ايضاً.

وفي ختام هذا المبحث فأعود وأقول للقراء الكرام تلك هي المبادىء العامة في اجراءات الطلاق أقرها القرآن الكريم بوضوح وهي حكيمة وسليمة لا تسمح للنوج أن يتسرع الى رباط الزوجية فيفصمه لأول وهلة ولأتفه الأسباب. ولا يدع هذا الرباط المقدس الروحي يفلت الا بعد المحاولية واليأس، وأنه يهتف بالرجبال (وَعَاشرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ بَالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْناً وَيَجْعَلَ الله فِيهِ خَيْراً كَثِيراً) (١).

ولكن شتان ما بين مايأمر به القرآن الكريم وبين ما يعمله أكثر المسلمين في العالم الاسلامي.

وأقول بمرارة وكلكم معي: (لقد تحول هذا الدستور العظيم الخالد من التطبيق على الاحياء الى أغنية المقابر يترنَّم ويتفنَّى به للأموات) ؟؟؟

حكم التحليل

لهذا لاموضوع صلة وثيقة مع ما سبق من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلقة الثالثة، وتحريم الزوجة، وعدم جواز استئناف الزواج الا بعد أن تنكح زوجاً غيه.

وذلك لأن التحليل: هو أن تتزوج المطلقة ثلاثاً رجلاً آخر بعد العدة بتسواطى، مضمونه: أن يطلقها بعد معاشرتها حتى تحل للأول بعقد جديد.

وقد أختلف فقهاء المسلمين في حكم هذا الزواج كما يلى:

 ⁽⁽يَا أَيُّهَا الَّذَينَ آمَنوا لا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَدْمَبُوا بِبَعْضِ مَا النَّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضُلُوهُنَ اللَّهُ فِيهِ مَا التَيْتُمُوهُنَّ بِفَاحِشْتِهُ مُبَيِّنَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ إِلَّا أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْها وَلا تَعْضُلُوهُنَ لَتَدْمَبُوا بِبَعْضِ مَا التَيْتُمُوهُنَّ بِفَاحِشْتِهُ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ إِلَّا اللَّهِ فِيهِ خَيْراً كَثِير) وَعَاشِرُوهُنَّ بَالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ الله فِيهِ خَيْراً كَثِير) (النساء: ١٩).

أ- قال أبو حنيفة وصاحبه محمد: العقد صحيح مطلقاً سوى ذكس شرط التطليق في عقسد الزواج أو قبله أو لم يذكر، لأن الشرط باطل وليس مبطلاً. بناء على أصلهم: (ان الشرط الفاسد لايؤثر على صحة العقد المقتن به). إذا لم يكن عقد معاوضة.

أما بالنسبة الى حلها للأول فقد روي عن ابي حنيفة روايتان: احداهما ترفض الحل على الرغم من صحة زواج التحليل (١). وقال عمد بعدم الحل لا لبطلان زواج التحليل، بل لأن الزواج عقد العمر فيقتضي الحل الاول اذا مات الثاني فبشرط التحليسل يصيع مستعجلاً للحل فيجازى بمنع مقصوده، كما في حرمان الوارث القاتل لمورثه من الميراث (٢٠).

ب- وأخذ الامام مالك وفقهاؤه (٢) ، والامام أحمد وفقهاؤه (١) ، والزيدية (٥): باتجاه معاكس لما ذهب اليه أبو حنيفة من صحة الزواج مُطلقا فقالوا: بفساده مطلقاً سواء ذكس الشرط في العقد أم لا لأن العبرة بالنيات والنية في زواج التحليل موجهة الى توقيت، والى شرط التطليق. وفي حديث:

(لعن رسول الله (響) المُحَلَّلُ والمُحَلَّلُ له) (١٦) واللعن دليل التحريم والفساد.

ج- وذهب الشافعية ^(٢)، وابـو يوسـف مـن الحنفيـة ^(٨)، والجعفريـة ^(٢)، والظاهريـة ^(١٠): الى التفصيل فقالوا اذا ذكر الشرط مع العقد يكون فاسداً ولا تحل الزوجة للأول بعد الفرقة لانه شرط فاسد ومفسد.

ينظر الميزان للامام سيدي عبد الوهاب الشعراني ٢/٩٩ وفيه: (قال ابو حنيفة: اذا تزوجها على أن يملها لمطلقها ثلاثاً وشرط أنه أذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح، أنه يصح النكاح دون الشرط، وفي حلها للأول عنده روايتان).

٢- ينظر شرح فتح القدير ٣/١٧٧ وما بعدها. شرح الهداية على العناية هامش فتح القدير ٣/١٧٧.

الجوهرة النيرة على مختصر القدوري ٢/١٢٩. كتاب الفقه على المذاهب الاربعة للجزيري ٤/٧٨. ينظر شرح موطأ الامام مالك (رحمه الله) للقاضي ابي الوليد سليمان الباجي ٣/٢٩٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد للامام ابن رشد ٢/٠٤٨ شرح الخرشي (ابي عبد الله محمد الخرشي) على مختصر خليل لابي ضياء سعدى خليل طبعة بولاق ١٣١٧هـ، ٢١٢١٨.

منتهى الارادات الامام تقي الدين محمد بن احمد الشهير بأبن النجار ، ٢/١٨٠.

منظر التاج المذهب شرح متن الازهار في فقه أئمة الاطهار للعلامة احمد بن القاسم العنسى اليماني الصنعائي الطبعة الاولى، ٢/٢٨ -٢٩٠٠ .

⁻ عن ابَّن عباس قال: (لعن الرسول الله (美) المَعَلَلُ والمَعَلَلُ له) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

 ⁻ يقولُ الشافعي (رحمه الله) في كتابه الأم (٠٨٠٥): (لو نحكها ونيته ونيتها أو نية احدهما دون الاخر أن لا يمسكها الا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح. ^- ينظر شرح فتع القدير، والجوهرة، والهداية، المراجع السابقة.

^{*-} ينظر شرأتُم الأسلام (٢/٣٣) ، وفيه: (اما لو لم يصرح بالشرط في العقد، وكان ذلك في نيته، او نية الزوجة، او الولي لم يفسد)

ينظر معجم فقة أبن حزم الظاهري، ٧٧٧٥، المحلي لابن حزم ١٠/١٨٠ وفيه: (فلو رغب المطلق ثلاثًا الى من يتزوجها ليعلها له فذلك جائز اذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه اياها... فلو شرط في عقد نكاحها انه يطلقها اذا وطنها فهو عقد فاسد).

لاق في القــــرآن الكـــرون

أما أذا لم يذكر فالعقد صحيح يحقق غرض التحليل وأن طلقهما بعمد المعاشيرة حيمث لا تأثير للنيات على صحة وفساد التصرفات.

التجيح:

الراجح من وجهة نظري هورأي من قال بفساد عقد التحليل مطلقاً للأسباب الاتية: ١. التحليل عادة جاهلية شجبها الاسلام على لسان النبسي (ﷺ) (لَهَنَ اللهُ الْمُحَلَّلُ والْمُحَلَّلُ

٧. التحليل خالف لظاهر القرآن الكريم من رجوه منها:

- أ- فيه عزم على الزواج قبل انتها، العدَّة بالتواطى، وقد قال تعسالى: (وَلا تَعْزِمُسُوا عُقْسَدَةَ النَّكَاح حَتى يَبْلغ الكتاب أجله) (١).
- ب- عقد وقتي ويكاد أن يكون الطلاق فيه أمراً حتمياً في حين أن ماورد في القرآن الكريم عقد دائمي وطلاق محتمل حيث قال تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظُنًّا أَنْ يُقيمًا حُدُودَ الله) (٢).

ولو صعُّ التحليل لقال القرآن (واذا طلقها) لأن كلمة (ان) تستعمل في أمر مشكوك فيه، ولفظة (اذا) تستعمل في الامر المحقق.

ج- تشريع الزواج كان لمصلحة معلومة وغاية سامية فاستعماله في التحليل استعمال في غير حقيقته الشرعية وتلاعب في آيات الله وقد قال سبحانه وتعالى: (وَلا تَتَّخذُوا آيَاتٍ الله هُزُواً) (٤)

٣. التحليل غالف لسنة رسول الله (美):

أ- فغي الترمذي والمسند من حديث ابن مسعود (ﷺ) قال: (لَعَنَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) المُحَلِّلُ والمُحَلِّلُ لَهُ) (١).

^{&#}x27;- عِنْ عِلَى (صلى) قِال اسماعيل واراه قد رفعه الى النبي (美) ان النبي (美) قال: (لعن الله

المُحَلِّلُ وَالمُحَلِّلُ لهُ) ابو داود: ١٧٧٨) (ولا جِنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيِمَا عَرَّضْتُمْ به منْ خَطِبَة النسَاء أو أكننَتَمْ في أنفُسكُمْ علَّمَ اللهُ أَنْكُمْ سِتَذَكُرُهِمِنْ وَلَكِنْ لا تَوَاعِدُوهِنْ سِراً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَقْرُوفًا ۖ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتِي سِتَذَكُرُهِمِنْ وَلَكِنْ لا تَوَاعِدُوهِنْ سِراً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَقْرُوفًا ۖ وَلا تَعْزِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتِي سِبْلِغَ الْكَتَابُ أَجَلُه وَاعْلَمُوا أَنْ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفسِكُمْ فَاحْدُرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنْ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمً

⁽فَإِنْ طَلِّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَهَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ الله وَتَلكَ حُدُودُ الله يُبَيَّنهَا لقوم يَعلمُونَ) (البقرة: ٢٣٠).

^{ُ (}وَإِذَٰهُ طَلَقَتَّمُ النَسَاءَ فَبَلَّفَنَ الْجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفُو أَوْ سِرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفُو وَلا تُمسِكُوهُنَّ فِضَاءً لَوْ مُنُوا وَانكُرُوا نِعْمَةُ الله عَليكُمْ ضَرِّالٍا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظِلْمَ نَفْسَهُ وَلا تَتَخَذُّوا آيَاتِ اللهِ هُزُوا وَانكُرُوا نِعْمَةُ الله عَليكُمْ وَمَّا ۗ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مَنَ الكَتَابَ وَالحكمة بِعِظكُمْ بِهِ وَاتقُوا اللَّهَ وَاعلَمُوا أَنَ اللهَ بِكُلِ شَيءٍ عَليمٌ) (البقرة ٢٣١). يَنظُر فتاوي أبن تيمية ٣٣/٦. أعَلَام الموقعين لابن قيم الجوزية ٣/٤٣.

قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وفي المسند من حديث ابي هريرة (ﷺ) مرفوعاً (لَعَنَ اللهُ المُحَلَّلَ والمُحَلَّلَ لهُ)، وقال اسناده حسن. وفيه عن علي وعسن النبسي (ﷺ) مثله (۲)

ب- وفي سنن ابن ماجة من حديث عقبة بن عامر (機) قال: قال رسول الله (難) (ألا أُخْبِرَكُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَارُ) قَالُوا: بلى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: (هُـوَ المُحَلَّلُ لَهُ لَمُحَلَّلً لَهُ المُحَلَّلُ لَهُ المُحَلَّلُ لَهُ) ("".

قال ابن القيم: (فهؤلاء الرواة من سادات الصحابة، وقد شهدوا بلعنة أصحاب التحليل وهو المحلل والمحلل له، وهذا ما أخبر عنه الله فهو خبر صادق⁽¹⁾.

ج- عن ابن عباس سأل رسول الله (義) عن المحلل فقال: لا الانكاح رغبة لا انكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم تذوق العسيلة (٥).

٤. خالف لآثار الصحابة:

أ- قال عمر بن الخطاب (دله أوتى بمحلل ولا محلل له الا رجمتهما).

ب- وقال علي بن ابي طالب (ﷺ): (لا ترجعوا اليه الا بنكاح رغبة غير دلسة ولا استهزاء بكتاب الله) (٦٠).

٥. عالف لآراء التابعين:

قال عبد الرزاق: اخبرنا ابن جريج قال: قلت لعطاء: فطلق المحلِّل فراجعها زوجها. قال: يفرق بينهما. وقال بكر بن عبد الله المزني: (أولئك يسمون في الجاهلية التيس المستعار) (٧). عالف لآراء تابعي التابعين:

⁻ عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله (進) المُحَلِّلَ والمُحَلِّلَ لهُ) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

⁻ زاد المعاد لابن قيم الجوزيه المرجع السابق ٥/٤-٦

أ- قال عقبة بن عامر قال: قال رسول الله (ﷺ) (ألا أُخْبِركُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَالُ قالوا بلا يا رسول الله قال: (هو المُحَلِّلُ لَعَنَ الله المُحَلِّلُ والمُحَلِّلُ لهُ). (ابن ماجة: ١٩٢٦).

اغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية ١/٢٨٥.

[&]quot;- اغاثة اللهفان ١/٢٨٧.

٦- المرجع السابق ١/٢٨٩.

٧- اعلام الموقعين ٥٤/٤٠.

قال اسحق: (لا يحل ان يمسكها لان المحلل لم تتم له عقدة النكاح) (١). وقال الامام مالك: (يفرق بينهما).

٧. عدم قلق الحكمة المقصودة من قوله تعالى: (حَتَّى تَنْكِعَ زَوْجاً غَيْرَهُ).

وهي أن تذوق عشرة الزوج الجديد فتعرف حق زوجها السابق اذا كانت هي الناشزة. وحتى يراها في عصمة غيه يعاشرها معاشرة الأزواج فيثير ذلك في نفسه بواعث الندم ان كان قد ظلمها بالطلاق. فأن استانفا عشرة جديدة من بعد ذلك رعى كل منهما حق صاحبه وعسرف نعمة الله في عشرته فتدوم بينهما المودة. ولا تتحقق هذه الحكمة مالم يكون الزواج الثاني زواج رغبة لا اصطناع فيه (٢).

A. زواج توقیت:

لأنه يتم على أساس أن المحلل اذا عاشرها يطلقها فوراً والزواج المؤقت باطل بالاتفاق.

٩. زواج بشرط:

فيشترط على المحلل ان يطلقها بعد معاشرتها حالاً.

١٠. زواج يتخلف فيه ركن الرضا:

لان الزوجة لا تقبل ولا ترضى بأن يكون المحلل زوجاً لها بصورة دائمية.

١١. قول الشافعية والجعفرية والطاهرية لخالف لقسول وسسول الله (義) (إِنَّمَسَا الأَعْمَسَالُ بِالنَّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلُّ امْرِيءٍ مَا نَوَى) ^(٣).

قال أبن القيم (ولا فرق عند أهل المدينة، وأهل الحديث وفقهائهم: بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطى، والقصد فان القصود معتبرة والأعمال بالنيات، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على المعانى فتترتب عليها أحكامها) (1).

فاذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها.

^{&#}x27;- اغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية ١/٢٨٥.

 ⁻ ينظر الاستاذ زكي الدين شعبان، الزواج والطلاق في الاسلام ص١٠٧.

^{&#}x27;- صحيح البغاري: ١

¹ ينظر زاد المعاد المرجع السابق 1/3.



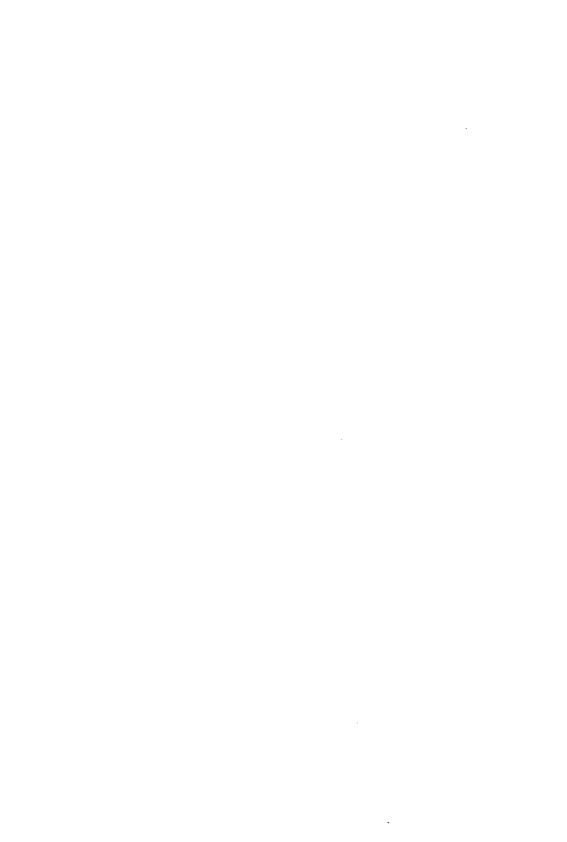


القسم الثاني الطلاق المعلق في الشريعة الاسلامية

((ومن يعمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد))

مسلم: ٣٢٤٣





المقدمة

هذا الكتيب مستل من مؤلفنا كتاب الطلاق (١) لاسباب كثيرة منها:

- ١. احمية الموضوع بالنسبة لاستمرارية حياة الاسرة.
- ٧. اجمع فقها، الشريعة الاسلامية على ان كل تصرف شرعي (من عقد كالبيع او اوادة منفردة كالهبة) اذا كان معلقا على شرط فهو باطل ويضمن ذلك الزواج فهو اذا كان معلقاً على شرط يكون باطلاً بالاجماع في حين انهم قالوا بصحة تعليق الطلاق على الشرط ووقوعه عند تحققه علماً بأن الطلاق اخطر تصرف مسموح للانسان ان يقدم عليه فهو يهدم بناء كيسان الاسرة على رؤوس الزوجين واولادهما ويحطم مستقبلهم غالباً في حين ان الاسرة هي الخلية الاولى للمجتمع اذا فسدت فسد المجتمع وعمت الرذيلة واذا صلحت صلح المجتمع وسادت الفضيلة.
- ٣. من راجع بدقة وعمق القرآن الكريم والسنة النبوية وفتاوى واقضية الخلفاء الراشدين
 (رضي الله عنهم) لايجد نصا واحداً يتعلق بتعليق الطلاق على الشرط ولا حادثة واحدة من الطلاق المعلق على الشرط (٢).
- ٤. اجمع فقهاء الشريعة الاسلامية على ان الحلف بغير ذات الله وصفاته باطل ومن المعلوم ان
 ما يبنى على الباطل فهو باطل.
- ٥. ورغم ذلك اجازوا الحلف بالطلاق وحكموا بوقوعه اذا حنث. وفي هذا تناقض واضح لا مجر له.

١- مدى سلطان الارادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والاعراف خلال اربعة الاف سنة ص٢١٩-

الستدلال يقول الرسول (ﷺ) (المسلمون عند شروطهم) باطل لان المراد بالشروط في هذا الحديث الشريف الشروط المقترنة بالعقد دون الشروط المعلق عليها والفرق واضح بينهما لدى اولى الالباب.

الطلاق المعلق على الشرط والحلف بالطلاق لا اسساس لهما في الشريعة الاسسلامية بسل
 استحدثا في العهد الاموي كما يأتي بيان ذلك في عله.

حكم التعليق في صيغة الطلاق

لصيغة الطلاق صورتان: التنجيز، والتعليق. والتعليق قد يكون حلفا كما يكون شرطا عضا.

التنجيز: وهو كل عبارة اراد بها الزوج ايقاع الطلاق منذ لحظة التلفظ بالصيغة كقول الزوج لزوجته: (انت طالق).

وحكمه: انه يقع به الطلاق حالا اذا توفرت اركانه وشروطه. والاصل في الطلاق ان يكون بصيغة التنجيز لانه شرع للحاجة وهي تقتضي ذلك وبناء على هذا الاصل قال بعض الفقهاء لا يقع الطلاق الا منجزاً.

التعليق: وهو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى كقول الزوج لزوجته: (ان ابرأت ذمتى من مهرك المؤجل فأنت طالق).

التعليق الحلفي: وهو ما يقصد به الحث على فعل شيء او تركه دون ان يكون للزوج رغبة في الطلاق او وطر كان يقول: (بالطلاق الافعلن كذا)، او يقول (يلزمني الطلاق ان لم افعل كذا)، او غير ذلك من التعابير الاخرى المتداولة بين الناس. ولزيادة الايضاح نخصص لدراسة كل من التعليق المعظ والتعليق الحلفي مبحثاً مستقلاً.

المبحث الاول حكم التعليق المحض

اختلف الفقهاء في مدى سلطان ارادة الزوج - أو من يقوم مقامه - في تعليق الطلاق على اربعة اراء:

الرأي الاول: لا يقع الطلاق غير المنجز:

أي كل تعليق في الطلاق يبطله ولا يترتب عليه أي أثر شرعي من وقوع الطبلاق وعمن اختار هذا الاتجاه: الجعفرية، والظاهرية، وأبو عبد السرحمن من الشافعية، وبعض فقهاء الحنابلة، وأشهب من المالكية أن فعلت الزوجة المعلق عليه بقصد وقوع الطلاق.

ونسب هذا الرأي الى علي ابن ابي طالب (ﷺ) وقال به القاضي شريع، وطاووس، وعكرمة، وعطاء، وابو ثور.

ه الجعفرية:

جاء في الخلاف: (لا يقع الطلاق إن علقه بشرط من الشروط أو بصفة من الصفات المستقبلة فأنه لا يقع اصلاً لا في الحال ولا في المستقبل حين حصول الشروط والصفة) (١٠). واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١. اجماء الفرقة واخيارهم لانهم لا يختلفون في ذلك.

- ٢. الأصل بقاء العقد وايقاع هذا النوع من الطلاق يحتاج الى دليل والشرع خال من ذلك.
- ٣. ان ظاهر ادلة الحصر في (أنت طالق) يقتضي عدم سببية الصيفة المشتملة على التعليق.
- ٤. قالوا: لا يقع بمجرد الشرط اذ لا علاقة بينهما، ولا بمجرد الجنزاء اذ هو معلى على الشرط، ولا بمجموعهما اذ لا يحتمعان لعدم الشرط عند حصول الجزاء ولا بأمر خارجي اذ لا يعقل ذلك فيبطل.
 - ٥. قالوا: عند حصول الشرط بعدم رفض الطلاق فكيف يقع؟ (١٠).

^{&#}x27;- الخلاف في الفقه للطوسى المرجع السابق ٢٢٠/٢.

* الظاهرية:

قالوا: لا يقع الطلاق الا منجزا فمن علق طلاقه على شرط أو اضافة الى زمن فهمو باطل. وحجتهم:

ا. لأنه لم يرد في القرآن ولا في سنة الرسول (ﷺ) طلاق غير منجز. والقول بصحة الطلاق المطلق تجاوز عن حدود الله (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ الله فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)(٢).

٢. ولأن كل طلاق اذا لم يقع حين ايقاعه فمن المحال ان يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه (٣).

الشافعية:

قال ابن القيم: (قال بعدم وقوع الطلاق المعلق مطلقاً أبو عبد الرحمن احمد بن يحيى بسن عبد العزيز وهو من أجل اصحاب الشافعي. وهذا مذهب لم ينفرد به، بل قال به غيره مسن أهل العلم) (1).

• المالكية:

قال أشهب وهو من أفقه اصحاب الامام مالك على الاطلاق بعدم وقوع الطلاق المعلق-اذا فعلت الزوجة الفعل المعلق عليه بقصد وقوع الطلاق-. وهذا من اصول مالك في مقابلة الانسان بنقيض قصده كحرمان القاتل من ميراث مقتوله، وتوريث امرأة من طلقها في مرض موته (٥).

^{&#}x27;- ينظر: الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية المرجع السابق٢/٤٧ -١٤٨٠. شرائع الاسلام ٢/٥٦. المختصر النافع ص٢٢٢٠. مستدرك الوسائل ٢/٦٠. رياض المسائل المجلد الثاني كتاب الطلاة..

الطلاق. أصرارا طَلقَتُمُ النساءَ فَبَلَّفَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفِ أَوْ سِرَّجُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلا تُمسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لتَعَتَدُوا وَمَنْ يَفعَلُ ذلكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفَسَهُ وَلا تَتخذُوا آيَات اللهِ هُزُوا وَاذكُرُوا نَفَمةُ الله عَليكمْ وَمَا أَنزَلَ عَليكمْ مِنَ الكَتَابِ وَالحَكْمةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتْقُوا اللهَ وَاعلَمُوا أَنَ اللهَ بِكُلِ شَيءَ عَليمٌ (البقرة ٢٣١).

[&]quot;- المحلى لابن حزم الظاهري١٠/٢١٣ وما بعدها.

أ- اعلام الموقعين ١٠١/٤.

^{*-} المرجع السابق ٤/٩٧.

* الحنابلة:

يعتبر ابن تيمية وابن القيم على رأس القائلين بعدم وقرع الطلاق المعلق ان قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه (١).

ونسب هذا الرأي الى على ابن ابي طالب وبعض التابعين، يقول الاستاذ الشيخ علي الخفيف: (ذهب فريق من الفقهاء الى ان التعليق باطل ولم يشرع الا الطلاق المنجز وهو الذي يدل عليه قوله تعالى: (يًا أيُّهَا النبي إذا طَلقْتُمْ النسَاءَ فَطُلقُوهُنَّ لِعدَّتهنَّ) (١) فان الأمر بالطلاق في وقت معين يقتضي أن يكون منجزاً في ذلك الوقت والطلاق المعلق غير مشروع ومردود عليه.

ولا يترتب عليه شيء. وروي عن علي (الله الله عليه وطاووس، وابي ثور (٣٠).

الرأي الثاني: ان التعليق باطل وغير مبطل فيقع حالاً:

ذهب أنصار هذا الاتجاه الى أن تعليق الطلاق باطل لانه يستلزم الفساد فيلفو أشره لكنه غير مبطل فيقع الطلاق حالاً وفي لحظة التلفظ بالصيفة. وهو احدى روايتي الامام مالك وقول جماعة من التابعين، ومذهب الاباضية في بعض صورة وجعتهم: انه لو لم يقع في الحال لحصل منه استباحة وطء مؤقت ذلك غير جائز في الشرع لان الزوج قد جعل الاستباحة الى اجل تنتهي عنده ولهذا حرم نكاح المتعة لدخول الأجل فيه.

* التابعون:

قال أبن قدامة: (وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والزهري، وقتادة، ويحيى، الأنصاري، وربيعة، ومالك: اذا علق الطلاق بصفة تأتي لا كالة كقوله أنت طالق اذا طلعت الشمس طلقت في الحال لان النكاح لا يكون مؤقتاً بالزمان ولذلك لا يجوز أن يتزوجها شهراً) (4).

^{&#}x27;- مجموع فتاوي ابن تيمية ٢٢٣/٣٣ وما بعدها.

 ⁽يَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلَقْتُمْ النسَاءَ فَطَّلَقُوهُنَّ لِعدَّتهِنَّ وَآحْصُوا الْعدَّةَ وَاتقُولُ اللهَ رَبُّكُمْ لا تخرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجُنَ إِلا أَنْ يَآتَيَنَ بِفاحشة مُبَيَّنَةً وَتلَك حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظلمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لِعَلَّ اللهَ يُحْدَثُ بَعْدَ ذلكَ أَمْراً) (الطلاق: ١).

أ– فرق الزواج للاستاذ الشخ على الخفيف ص١١٢.

المفنى والشرح الكبير ٨/٣١٨

قالوا: يقع الطلاق منجزاً اذا علق بماض ممتنع عقلاً أو عادة أو شرعا. وكذا اذا علقه على أمر مستقبل عمق وقوعه كأنت طالق بعد سنة فأنه ينجز عليه الطلاق لأنه حينئة شبه بنكاح المتعة وكذا ان علقه بما لا صبر عنه مثل ان قمت او قعدت ولم يعين زمنا لان ما لا صبر عنه كالمحقق. وكذا ان علقه على أمر لا يمكن الاطلاع عليه في الحال كانت طالق اذا كان حملك بنتاً. وكذا ان علقه على مشيئة مغيبة كأنت طالق ان شاء الله.

وقالوا: لا يقع الطلاق اذا علق بمستقبل ممتنع كأنت طالق ان لمست السماء (١٠). ومسا قالمه الدكتور عبد الرجمن الصابوني في كتابه (مدى حرية الزوجين في الطلاق) من أنه (اذا علق الطلاق على أمر مستحيل الوقوع فلا يقع الطلاق عند المالكية) ليس قولا صحيحا على أطلاقه حيث لم يفرق بين المعلق بماض ممتنع وبمستقبل ممتنع فيع في الحالة الاولى حالا كما ذكرنا أنفا. وروى عن الامام مالك روايتان في تعليق الطلاق بأمر ممكن الوقوع احداهما تتفق مع الحنفية والشافعية فيقع الطلاق عند وجود الشرط. والاخرى يقع حالا (١)

ويؤخذ عما سردنا ان المالكية وان قالوا بصحة التعليق في الطلاق مبدئيا الا أنهم يعتبرونه كالتنجيز في بعض صوره ومانعاً من وقوع الطلاق في صور أخرى كالتعليق على مستقبل مستحيل أو على مشيئة من لم تعلم مشيئته.

* الأباضية:

قال الاباضية يقع الطلاق حالا اذا علقه بمكن ممنوع شرعا، أو معدوم، أو ممتنع عقلا أو عادة، جاء في جوهر النظام (*).

وان يعلقه بممكن منع وان بسعدوم يعلقنا كقول من قال اذا شربت ولم يكن بالكوز شيء يشرب

وجوده شرعا فحالا يقع فانها بالحال تطلقنا ما دخل الكوز فقد طلقت فانها تطلق ثم تذهب

١- شرح الخرشي ٤/٤ وما بعدها،

٣- الفرشي المرجع السابق.

[&]quot;- الصابوني: مدى حرية الزوجين في الطلاق ١٩٣/٠.

أ- ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٢٥/٢ وما بعدها.

جوهر النظام المرجع السابق ۲۲۰/۲ وما بعدها:

> يلغى فلا يملق التطليق على وقوعه صنوف البشر

اذ هقـع الطـلاق والتعلتيـق ومثله الشرط الذي لم يقـدر

الرأي الثالث: فيه تفصيل :

ذر شقين يتفق مع الرأي الثاني في شق. ومع الرأي الرابع (١) في الشق الآخر. وهو أنه ان كان الطلاق المعلق ثلاثاً وقع في الحال. وان كان رجعيا يقع بعد تحقق المعلق مليه.

وهذا احدى الروايتين عن الامام احمد. ورجه هذا القول انه اذا كان ثلاثًا لم يحل وطؤها بعد الاجل وان كان رجعيا جاز ذلك فلا يصير الحال مؤقتاً. ويقول ابن القيم وهذا أفقه من الرأي الثاني (٢).

الرأي الرابع: ان الزوج يتمتع بحرية تامة في اختيار صيفة الطلاق تعليقا أو تنجيزا

فالطلاق المعلق على شرط او المضاف الى زمن يقع بعد تحقق المعلق عليه. وهو مذهب الحنفية والشافعية وجمهور الحنابلة، والزيدية.

- الحنفية: جاء في الجوهرة (٢) وإذا أضاف إلى شرط وقع عقيب الشرط مشل أن يقول أن دخلت الدار فانت طالق. هذا بالاتفاق لأن الملك قائم في الحال. والطاهر بقاؤه إلى وقت الشرط. ولانه إذا علق بالشرط صار عند وجود الشرط كالمتكلم بالطلاق في ذلك الوقت.
- * الشافعية: جاء في المهذب (١) اذا علق الطلاق بشرط لا يستحيل كدخول الدار ومجى، الشهر تعلق به. فاذا وجد الشرط وقع واذا لم يوجد لم يقع لما ردي أن النبسي (義) قال: (المؤمنون عند شروطهم).

^{· -} كان من الاوفق تأخير الثاث الا أنه قدمناه لاختصاره.

٣- اغاثة اللهفان ١٩٣/٢.

الجوهرة النبرة ١١٠/٢. قارن المبسوط للسرخسي ١٠١/٦ وما بعدها، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار ٣٤١/٣ وما بعدها.

- الحنابلة: (جاء في المغني (٢) اذا وقع الطلاق في زمن أو علقه بصفة تعلق بها لم يقع حتى تأتي الصفة أو الزمن) علله ابن قدامة بانه ازاله ملك يصح تعليقه بالصفات فمن علقه بصفة لم يقع قبلها.
- ♣ الزيدية: تالوا ان الطلاق المشروط يترتب وقوعه على حصول الشرط فلا يقع حتى يصل نفيا أو اثباتا ولو كان ذلك الشرط مستحيلا. اما اذا علقه بمعلوم الحصول كطلوع الشمس فان علقه بالنفي نحو ان لم تطلع الشمس فانت طالق فلا يقع وكذا ان علقه بالماضي نحو ان جاء زيد فانت طالق وقد جاء لأنه يشبه أنت طالق أمس وهو باطل عندهم. وان علقه بالاثبات نحو ان طلعت الشمس لم يقع الا بحصول الشرط. فان علقه بمكن ومستحيل فلا يقع شيء) (٢).

شروط التعليق عند من يقول بوقوع الطلاق المعلق:

- ١. يشترط لان يكون المعلق عليه موجودا وقت انشاء الصيغة وا لا يكون التعليق صوريا والطلاق منجزا.
 - ٢. ان تكون الزوجية قائمة حقيقة أو حكما وقت تحقق المعلق عليه وا لا يلغو الشرط واثره.
 - ٣. ان يكون المعلق عليه امرا عكن الوقوع فان كان مستحيلا ففيه التفصيل الاتي:
- أ- قال الحنفية التعليق بالمستحيل لا يترتب عليه أي أثر. جاء في الدر المختار ('): (وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود. فالمتحقق كإن كان السماء فوقا تنجيز. والمستحيل كان دخل الجمل في سم الخياط لفو). ولم يفرقوا بين المستحيل في الماضى والمستحيل في المستحيل في
- ب- قال المالكية ان علقه بمستقبل مستحيل لا يقع وان علقه بماض مستحيل يقع منجزا كما سبق.

المهذب ٩٣/٢ ينظر ايضا الانوار المرجع السابق ٢١١/٢ وما بعدها حاشية الباجوري ١٤٧/٢ وما بعدها.

۱ المفنى والشرح الكبير ٢١٨/٨.

[&]quot;- يراجع التاج المذهب ١٣٠/٢

^{·-} يراجع حاشية الطحاوي على الدر المختار ١٥٠/٢.

ج- قال الشافعية فان علقه بمستحيل اثباتا لم يقع، ونفيا يقع في الحال. جاء في نهاية المحتاج (١) ان علقه بمستحيل عقلا أو شرعا أو عادة لم يقع في الحال شيء. وعلى عليه المغربي (٢) فقال بخلاف النفي فان حكمه الوقوع حالا واما التعليق بنفي فعل أمسر ممكن كأن لم تدخلي الدار فأنت طالق. فالمذهب لا يقع الا باليأس من الدخول (٢).

د- وقد سبق ان الزيدية قالوا لا يقع المشروط حتى يحصل الشرط نفيا أو اثباتها ولو كان ذلك الشرط مستحيلا (1).

هـ- الأباضية: قالوا: يقع الطلاق المعلق بالمستحيل حالا (٥٠).

الا أن هؤلاء اختلفوا في انه هل هو مطلق في الحال وتحقق الشرط يكون لنفوذ الطلاق أو هو مطلق عند تحقق الشرط؟ فعلى الاول يتقدم السبب ويتأخر شرطه تأثيره وعلى الثاني يتأخر السبب تقديرا الى عجيء الوقت.

وتوضيح ذلك: اذا قال الزوج لزوجته انت طالق ان كلمت فلانا، فقوله: (انت طالق) علة لوقوع الطلاق، وقوله (ان كلمت فلانا) شرطا لها. واختلفوا في طبيعة هذا الشرط هل هو شرط لوجود العلة او شرط لتأثيرها؟ فقال بعض الفقهاء كالحنفية لا وجود للعلة قبل تحقق الشرط. وقال جماعة كالشافعية العلة موجودة قبل الشرط الا ان تاثيرها يتوقف على وجود الشرط.

وأرى أن الخلاف (١) شكلي حيث أن أريد بها العلمة التاممة أي الستي تحققت شرائطها وانتفت موانعها فلا وجود لها قبل شرط بالاتفاق وان أريد بها العلة الناقصة فهي موجودة قبل الشرط بلا خلاف حيث لا تعاد الصيغة عجددا لدى الكل بعد تحقق الشرط.

مناقشة ادلة هذه الاراء:

 ١. يمكن انتقاد رأي الظاهرية بأن مصادر الفقه الاسلامي ليست ظاهر الكتاب والسنة فحسب بل هناك مصادر اخرى ثانوية كالاجماع والقياس والعرف والمصالح المرسلة وسد

١- نهاية المحتاج ٢/١٤. وفي حاشية الباجوري (١٤٨/٢): (ولو علق بمستحيل اثباتا لم يقع بخلاف ما اذا علق بمستحيل نفيا كان قال ان لم تصعدي السماء فأنت طالق فأنه يقع الطلاق حالا).

¹- براجع حاشية المفريى على نهاية المحتاج ٤٥/٧.

 $^{-^{}T}$ يراجع مفنى المحتاج $-^{T}$

^{· -} يراجع التاج المذهب ١٣٠/٢ وما بعدها.

^{°-} يراجع جوهر النظام ٢٢١/٢.

٦- يراجع اغاثة اللهفان ١٩٣/١.

الذرائع وقول الصحابي... ثم كما انه لم يرد نص في الكتباب والسُنة يبدل على صبحة التعليق كذلك لم يرد ما يدل على بطلانه. الا ان يقال ان رأيهم هذا مبنى على الاصل في الشرط عدم الجواز ما لم يرد به نص لكن عدم العلم بالنص لا يستلزم عدمه في نفس

- ٧. ويقال للجعفرية: أن الطلاق يقع بمجموع الشرط والجزاء جاء نظير ذلك في القرآن الكريم. قال تعالى: (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) (١) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) (١). وأمثاله كثيرة في القرآن والسنة النبوية. وقولهم عند حصول الشرط يعدم لفظ الطلاق يرد بأنه عند وقوع الشرط يتجدد اللفظ بايقاع الطلاق تقديرا كما في كل تعليق (٢٠).
- ٣. واما قول اشهب المالكي: فانه موافق لقاعدة (القصد السيء يرجع الى أهله) ويتفق مسع منطق الشريعة الاسلامية لكن لا يدل على ان عدم الوقوع سببه هو التعليق.
- ٤. ويقال لاصحاب الرأي الثاني: لا يجوز ان ياخذ حكم الدوام من حكم الابتداء بالقاعدة العامة (يغتفر في البقاء مالا يغفس في الابتداء) فالفقه الاسلامي فسرق بينهسا في مواضيع كثهة منها:
- * أن ابتداء عقد الزواج فاسد في الاحرام دون دوامه. وابتداء العقد على المعتدة فاسد دون دوامه.
 - * وابتداء العقد على الزانية فاسد عند الامام احمد ومن وافقه دون دوامه.
- * ولا يقاس على نكاح المتعة لان المنى الذي حرم لاجله نكاح المتعة هو كون العقد مؤقتا من اصله، وهذا العقد مطلق لكن عرض له ما يبطله ويقطعه فلا يبطل كما لو علق الطلاق بشرط وهو يعلم انها تفعله.

وعلى الرغم نما سبق من الآراء والأدلة ومناقشتها فيغلب الظن انه لم يصل لحد الان أي فقيه الى دليل قطمي يثبت صحة تعليق الطلاق أو بطلانه غير أنه يخطر ببسال كسل متتبع سؤال هو: لماذا يبطل النكاح والبيع وغيرهما من أكثر التصرفات القولية بالتعليق دون الطلاق مع خطورته واهميته في حياة الاسرة والمجتمع فما الذي أوجب الغاء هذا واقر صحة

^{&#}x27;- (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُئَّةُ الْأَوْلِينَ) (الانفال:

 ⁽وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَعْ لَهَا وَتَوكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السمَّيعُ الْعَليمُ) (الانفال ٦١).
 يراجع البحر الزخار ١٩١/٣٠.

* وبهذا الصدد يقول ابن القيم (1): قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولكم في تعليق الابراء، أو الهبة، والوقف، والبيع، والنكاح.... سواء فلا يمكنكم البتة ان تفرقوا بين مسا صح تعليقه من عقود التبرعات والمعاوضات والاسقاطات بالشروط وما لا يصح تعليقه، فلا تبطلوا اقوال منازعيكم في صحة تعليق الطلاق بالشرط بشيء.

الا أنه هو بعينه حجة عليكم في ابطال قولكم في منع صحة تعليق الابراء والهبة والوقف والنكاح. فما الذي اوجب الغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق؟ فان فرقتم بالمعاوضة وقلتم: ان عقود المعاوضات لا تقبل التعليق بخلاف غيرها انتقض عليكم طردا بالجمالة وعكسا. وان فرقتم بالتمليك بالجمالة وعكسا. وان فرقتم بالتمليك والاسقاط فقلتم (عقود التملك لا تقبل التعليق بخلاف عقود الاسقاط) انتقض ايضا طرده بالوصية، وعكسه بالابراء، فلا طرد ولا عكس. وان فرقتم بالادخال في ملكه والاخراج عسن ملكه فصححتم التعليق في الثاني دون الاول انتقض ايضا فرقكم فان الهبة والابراء اخراج عن ملكه ولا يصح تعليقهما عندكم.

وان فرقتم بما يحتما الغرر وما لا يحتمله فما يحتمل الغرر والاخطار يصع تعليقه بشرط كالطلاق والعتق والوصية وما لا يحتمله لا يصع تعليقه كالبيع والنكاح والاجارة انتقض عليكم بالوكالة فانها لا تقبل التعليق عنكم وتحتمل الخطر... الخ.

^{&#}x27;- اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ١٠٢/٤ وما بعدها.

المبحث الثاني الحلف بالطلاق

سبق ان بينا ان التعليق قد يكون حلفا الا ان الفرق بينهما دقيق لا يعرف الا بالقصد والغرض وطبيعة المعلق عليه لكن هذا الخلط بين التعليق والحلف غير وارد اذا استعمل الزوج صيغة اليمين الاعتيادية كأن يقول (بالطلاق افعل كذا) او (بالطلاق لا أفعل كذا).

حكم الحلف بالطلاق:

في هذه المسألة خلاف بين السلف والخلف على ثلاثة ارا. (١١):

الراي الأول: يقع الطلاق اذا حنث في يمينه

وهذا هو المشهور عن جمهور الفقهاء من الحنفية (٢)، والمالكية (٢)، والشافعية (٤)، وبعض الحنابلة (٤)، والزيدية (١). حتى اعتقد طائفة من المتساخرين ان الوقسوع ثابت بالاجساع (٧) وحجتهم: ان الزوج التزم امرا عند وجود شرط فلزمه ما التزمه.

ويناقش هذا الرأي من أوجه متعددة منها:

١. لم يثبت لا بنص ولا اجماع.

٢. اليمين بغير ذات الله وصفاته باطل. وما يبنى على الباطل فهو باطل.

٣. منقوص بنذر الطلاق والمعصية والتزام الكفر على وجه اليمين.

^{&#}x27;- مجموع فتاوي ابن تيمية ٢١٥/٣٢.

^{·-} حاشية الطماري ٢/١٥٠.

٣- شرح الفرشي ٤/٤٥.

أ- نهاية المحتاج ٢٨/٧. مفنى المحتاج ٢١٢/٣.

^{·-} الروض المريع ١٧١/٣ وما بعدها.

^{&#}x27;- التاج المذهب المرجع السابق ١٥٨/٢ وما بعدها.

[·] مجموع فتاوي ابن تيمية المرجع السابق ٢١٦/٢٢.

الراي الثاني: لا يقع به الطلاق ولا تجب عليه الكفارة:

وقد روي هذا الرأي عن علي ابن ابي طالب (ﷺ)، وقال به القاضي شريح، وطاووس، وعكرمة، مولى ابن عباس، ومذهب الجعفرية، والظاهرية، والاباضية.

* الجعفرية:

قالوا: لا يقع الطلاق المعلق على شرط، ولا المجعول يمينا لما روى عن جعفس ابسن محسد من حاف بالطلاق ار العتاق ثم حنث فليس ذلك بشيء) اذن لا تطلق امرأت عليه، ولا يعاق عليه عبد. ولان رسول الله (紫) نهى عن اليمين بغيد الله ونهسى عن الطلاق بغيد

* الطاهرية:

قانوا: اليمين بالطلاق لا يلزم سواء بر أو حنث لايقع به طلاق. ولا طلاق الا كما أمسر الله عز وجل، ولا يمين الا كما أمر الله على لسان رسوله برهان ذلك قوله عــز وجــل ذلــكَ كَفَّارَةُ أَيْمِانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) (٢) وقول النبي (炎) من كان حالفا فليحلف بالله) (١٠).

وبناء على هذا فأن كل حلف بغير الله معصية وليس يمينا (1).

• الأباضية:

قالوا: الحلف بالطلاق معصية وإن القول بوقع الطلاق المحلوف به أن حنث قول مستحدث، وبدعة سيئة. جاء في جوهر النظام:

> فاعله ليس له من تزكيــة فهو بفير ربع عظمنا والقول بالطلاق مما احدثا (*)

وحلف الطلاق نوع معصيــة لانه ہفیر رہی اقسما والحلف في طلاقها ان حنثا

^{&#}x27;- مستدرك الوسائل ٦/٢.

سَمَسَدُونَ الوَسَاسُ ١٠٠٠ . ١- (لا يُؤاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّفُو فِي الْمَانكُمْ وَلَكَنْ ا يَؤاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانِ فَكَفَّارِتُهُ إِمْامُ عَشَرَة مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ آمُليكُمْ أَوْ كَسُوتَهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةَ ايَّام ذَلِكَ كَفَّارَةُ آيْمِانكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا آيْمَانكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تشْكُرُونَ) دَالْ انْ تَدَوْقِهُ مِنْ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (المأندة: ٨٩).

۳- البخاري: ۲٤۸٤.

المطى لابن حزم الظاهري ٢١١/١٠ -٢١٢.

[&]quot;- جوهر النظام ٢٢٢/٢.

ورجع هذا الرأي المرحوم الاستاذ الشيخ عمد شلتوت شيخ جامع الازهر سابقا فقال: (ان الحالف بالطلاق لا يكون كافراً استناداً الى قول النبسي (義) (من حلف بغير الله فقد كفر). لأن هذا الحديث قصد به المبالغة في الزجر عن الحلف بغير الله وقد كان العهد عهد تعظيم بغير الله من المخلوقات أو المصنوعات. والحلف بالطلاق ليس فيه معنى التعظيم الذي كان منظورا اليه في ذلك العهد، وانحا هو عبث بألفاظ اليمين وحلف لغير ما شرع الله له الحلف به ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت. وأصح الآراء الحلف بغير الله ولو كان نبيا مرسلا او ملكاً مقرباً أنه حرام وأنه لا ينعقد، وكفارته التوبة والاستغفار (1).

الرأي الثالث: ان هذه يمين من ايمان المسلمين فيجري فيها ما يجري في هذه الايمان من الكفارة عند الحنث الا ان يختار الحالف ايقاع الطلاق فله ان يوقعه فلا تجب عليه الكفارة.

قال ابن تيمية (٢) (رحمه الله): وهو أصع الاقوال وهو الذي يدل عليه الكتاب والسُنة وقول طائفة من السلف والخلف وهو مقتضى المنقول من اصحاب رسول الله (紫) وبه يفتي كثير من المالكية وغيرهم.

والذي اميل اليه:

هو ان لا يقع الطلاق غير المنجز او المشروط او المستعمل بصيغة اليمين للاسباب الآتية:

١. اتفق الفقها، على ان كل تصرف قولي او فعلي إذا كان معلقاً على شرط يكون بساطلاً
وقوله بوقوع الطلاق المعلق اذا تحقق المعلق عليه يكون مناقضا لهذا الاتفاق.

٧. الطلاق أخطر تصرف قولي يصدر عن الانسان فإذا كان البيع او الهبة أو نحوهما معلقاً على الشرط يبطل فالمفروض ان الطلاق إذا كان معلقاً على شرط يكون باطلا من باب اولى. لأنه أبغض الحلال الى الله ولان سلبياته دائماً اكثر من ايجابياته بالنمسبة للمزوجين والاولاد وغيهم.

^{·-} انظر فتاوى الامام محمود شلتوت ٢٠/١.

⁻ مجموع فتأوي شيخ الاسلام احمد بن تيمية ٢١٨/٣٣ - ٢١٩.

- ٣. أجمع فقها، الاسلام على ان الحلف بغير ذات الله وصفاته باطل وبنا، على ذلك يكون
 الحلف بالطلاق باطلاً وما يبنى على الباطل فهو باطل فلا يقع الطلاق إذا حنث الحالف
 في حلفه.
- الشريعة يجب ان تؤخذ من منبعها لا من اجتهادات الفقهاء وإذا رجعنا الى منبع الشريعة الاسلامية لا نجد الطلاق المعلق او الحلف بالطلاق لا في كتاب الله ولا في سُنة رسول الله ولا في فتارى وأقضية الصحابة.
- ٥. ان التعليق في الطلاق والحلف به استحدثا في العهد الأموي حين كان المسؤولون في الخلافة الاموية يتهمون من يعارضهم في الخلافة والسياسة بانهم من انصار العلويين فحين القاء القبض على من يتهم بهذه التهمة لم تكن هناك عقوبة سالبة للحرية بالسجن او الحبس لذا كانوا يلجأون الى الحلف بالقرآن على ان لا يخونهم ولا يكون من انصار مناوئيهم ثم يتبين خلاف ذلك لذا لجأوا الى استخدام طريقة اخرى وهي التعليق بالطلاق او الحلف بسه وكان المتهم يقول إذا تعاونت مع المعارضة يقع طلاق زوجتي او يقول بالطلاق لا اخونكم ولا أكون من انصار من يعارضكم فإذا ظهر كذب المتهم عندهم يحكمون بوقوع طلاقه وبعدم السماح باستمرار الزوجية بينه وبين زوجته وبهذه الطريقة ظهر التعليسق بسالطلاق والحلف به ثم أصبحت هذه الطريقة عل خلاف الفقهاء فمنهم مسن قبال ببطلان تعليسق الطلاق والحلف به لعدم ورودها في القرآن او السنة او فتاوى وأقضية الصحابة ومسنهم من قال بالعمل بهما بوقوع الطلاق إذا تحقق الشرط المعلق عليه او حنث الحالف وهكذا أستمر الخلاف الى يومنا هذا بين مؤيد ومعارض في موضوع لا أساس لمه في الشريعة الاسلامية.

تعليق الطلاق والحلف به في قوانين الأحوال الشخصية:

- العراقي: لا يقع الطلاق غير المنجز أو المشروط أو المستعمل بصيغة اليمين) (م ٣٦).
- الأردني: (لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركمه) (م
 ٨٩).
- ♦ السوري: (لا يقع الطلاق غير المنجز اذا لم يقصد به الا الحنث على فعل شيء، أو المنبع
 منه، أو استعمل القسم لتأكد الأخبار لا غير) (٩٠٥).
 - ◄ المغربي: (الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه لا يقع) (الفصل ٥١).

♦ التونسي: (لا يقع الطلاق الا لدى المحكمة وبطلب من احد الزوجين) (الفصل ٣١،
 ٣٠)

يؤخذ من هذه النصوص ان المشرع العراقي أخذ برأي الجعفرية والظاهرية ومن حذا حذوهما.

وان بقية القوانين أخذت برأي ابن تيمية ومن اتفق معمه في حكم التعليق والحلف في الطلاق.

والتونسي وان لم يصرح بهذا الحكم الا انه يفهم منه ذلك بعد اشتراط شرطين شكليين للطلاق وهما: رفع الدعوى من احد الزوجين والايقاع امام المحكمة.



القسم الثالث الطلاق المقترن بالعدد لايقع به الا طلقة واحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الطُّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بإِحْسَانٍ)

(البقرة: ٢٢٩)



المقدمة

هذا الكتيب مستل من مؤلفنا كتاب الطلاق (١) والاسباب الموجبة لهذا الاستلال كثيرة منها:

- ١. الخلط القائم بين الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامي وحلول المذاهب على القرآن والسنة النبوية في العمل بالاسلام وهذا خطأ لا يغتفر مع تقديرنا العظيم لمكانة الفقهاء النين أدوا واجبهم خير الاداء والتزموا بالقرآن والسنة النبوية وفتاري واقضية الصحابة (رضي الله عنهم) خلافا لما عليه رجال الدين بعد توقف الاجتهاد من الانشفال بالعلوم الآلية مدى الحياة.
- ٢. التقيد بمذهب معين خلافا لامر الله (فاسألوا أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ) (٢) ادى الى تدمير ملايين الاسر على اساس وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحدة ومسرة واحدة طلاقا بائناً بينونة كبى بحيث لا عجال لرجوع الزوجة المطلقة الى زوجها الا بعد أن تستكح زوجا أخر فيدخل بها فتحصل الفرقة وتنتهى عدتها.
- ٣. لجأ بعض من القائلين بوقوع الطلاق الثلاث مرة راحدة الى حيلة شرعية وهي الحكم ببطلان الزواج المنعقد على مذهب الشافعي لفسق الشهود ثم استئناف عقد النزواج مرة اخرى على مذهب ابي حنيفة الذاهب الى عدم اشتراط عدالة شهود الزواج في حين ان الاسلام مر بعصره الذهبي اكثر من قرن ونصف القرن ولم يكن هناك مذهب معين يقلده المسلمون.
- ٤. ومن تصحيح الخطأ بالخطأ ايضا الحكم بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة شم اللجوء الى ما يسمى (التحليل) وهو تزويج المطلقة من مجهول ليلة واحدة على أن يطلقها بعد الدخول بها علما بأن زواج التحليل بأطل لاسباب ثلاثة:

أحدها: زواج مؤقت رهو باطل.

والثاني: زواج بشرط التطليق بمد الدخول وهو باطل.

وثالثها: عدم وجود ركن التراضي في عقد الزواج لان الزوجة المطلقة المسكينة لا ترضى

⁻ مدى سلطان الارادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والاعراف خلال اربعة الاف سنة ص٢٣٧-

 ⁽وَمَا ارسُلّنا مِنْ قَبِلّكَ إِنّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَمْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) (النحل: ٤٣).

بان تكون زوجة لهذا المجهول مدى الحياة فهي وافقت على هذا الزواج تحت ضفط الاضطرار.

حكم الصيفة المقترنة بالعدد

حدد القرآن الكريم أن يكون الطلاق ثلاثًا موزعاً على ثلاث دفعات في قولِـ تعالى (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ) (١١) واعتبر ذلك التوزيع قيداً اخر على ارادة الزوج حين الاقدام على الطلاق.

لكن ما الحكم لو استعجل الزوج اذا طلقها ثلاثاً مرة واحدة مثل أنت طالق ثلاثا) او (أنت طالق وطالق وطالق) او (أنت طالق ثم طالق ثم طالق) او (أنت طالق، أنـت طـالق، أنت طالق) او (أنت طالق عشر طلقات) او (أنت طالق مائة طلقة) أو نحو ذلك من المبارات الاخرى؟

لقد حصل الخلاف بفقهاء المسلمين منذ صدر الاسلام في هذا الحكم. وأصبح الخلاف مسألة طويلة الذيل، كثيرة النقول، متشعبة الأطراف، تكلف الاحاطة وبأدلتها وقتا كشيراً، وموسوعة ضخمة. فهي ليست مسألة يناقشها الجامــدون المقلـدون الــذين يعطـون لأقــوال الفقهاء قوة نصوص القرآن، ولا المجددون العصريون الذين يتخذون من تسمامح الاسملام وسيلة للتساهل في كل اصوله وفروعه. وانما هي بحث علمي يجب ان يكون النقاش فيه على ضوء ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية مع الاستعانة بآثار الصحابة والتسابعين وآراء بعض الفقهاء من المذاهب الاسلامية المدونة والمعروفة دون تقيد أو تعصب لمذهب معين.

رهكن ارجاع تلك الآراء الخلافية الى الاربعة الاتية:

- * لا يقع شيء (لا واحدة، ولا اثنتان، ولا ثلاث).
- * يقع ما أوقعه الزوج في المدخول بها، وواحدة في غير المدخول بها.
- * يقع ما أوقعه الزوج مطلقاً (في المدخول بها وغير المدخول بها).
 - تقع واحدة مطلقاً.

ونوزع استعراض هذه الاراء- حسب التسلسل المذكور - مع بيسان أدلتها ومناقشتها على اربعة مباحث.

لطلاقُ مَرَّتَانِ فَإَمْسِاكُ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بإحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا ممَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا إِنْ يَخَافًا إِلَّا يُقيمًا حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيما أَنْ يَعْدَدُ إِلَّا يُقيمًا حُدُودَ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيما أَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولِئِكَ مُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة: ٢٢٩). افْتَدَتْ بِهِ تَلِكَ حُدُودَ اللهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولِئِكَ مُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة: ٢٢٩).

المبحث الاول الراي القائل بعدم وقوع الطلاق

اذا جمع الزوج بين الطلقات الثلاث وطلق زوجته ثلاثا مرة واحدة خلافاً لما أمر به القرآن الكريم والسُنة النبوية فأن حكمه عند بعض الفقها، هو عدم وقوع الطلاق.

- * جاء في الروضة البهية: لو فسر الطلقة بأزيد من واحدة كقوله: (أنت طالق ثلاثاً) لغى التفسير ووقع واحدة. وقيل يبطل الجميع لأنه بدعة لقول الصادق: من طلق ثلاثاً فليس بشيء. من خالف كتاب الله رد الى كتاب الله، وحمل على ارادة عدم وقوع الثلاث الستي ارادها (١).
- * يقول ابن تيمية: من طلق زوجته في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات مثل: أنبت طالق ثلاثاً، فيه ثلاثة اقوال من السلف والخلف، وقول رابع عدث مبتدع وهو الذي قاله بعيض المعتزلة والشيعة فلا يعرف عن احد من السلف وهو انه لا يلومه شيء (٢).

« وقال ابن القيم: وهذا المذهب حكاه ابن حزم وحكاه للامام أحمد فأنكره (١).

* وقال الاستاذ الشيخ علي الخفيف (1): وهذا مذهب جماعة من التابعين كما حكى ليث بن سعد، وابن علي، وهشام بن الحكم، وابو عبيدة، والقاضي الحجاج بن ارطأة (٥) واليه ذهب جمهور الشيعة.

واستدل مَن قال بعدم وقوع الطلاق: بأن الجمع بين الثلاث مخالف لـنص (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) (١٠ والمخالف للنص بدعة، والبدعة مردودة لقول النبسي (ﷺ) (مَنْ عَمِلَ عَمَّلاً لَيْسَ عَلَيِهِ أَمْرُنَا فَهُو َ رَدّ) (١٠).

^{&#}x27;- الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية للشهيد السعيد زين الدين الجبعى العاملي ١٤٨/٢.

[∑] مجموع فتاوي ابن تيمية مكتبة المعارف — الرياط — المغرب، ٣٣/٩.

[&]quot;- زاد المعاد لابن القيم ، ٤/٤ه.

^{·-} في كتابه فرق الزواج ص ٣٢.

^{°-} توني سنة ١٤٥هـ. ^٢- البقرة: ٢٢٩.

٧- صحيح مسلم: ٣٢٤٣.

مناتشة مذا الرأي:

- ١. المخالف للنص هو الزيادة على الواحد لا الكل فساذا قبال: (أنبت طبالق ثلاثاً) تقبع واحدة، وتلغي الزيادة، وهذا شأن كل عمل قابل للتجزئة يكون بعض أجزائه مشروعة وبعضها غير مشروعة.
- ٢. ابن حزم الذي ينسب اليه هذا القول، أخذ برأي الجمهور القائل بوقوع ما أوقعه الزوج مطلقا، ويقول: لو كانت بدعة لوجب أن ترد وتبطل لكنها ليست بدعة، بل يجوز الجمع بين الثلاث ويقع الكل.
- ٣. ان هذا المذهب شاذ يكاد ان يكون خالفاً لما أجمع عليه المسلمون، فهو ليس رأي الشيعة، كما يقول ابن تيمية، ولا رأي اكثرهم، كما تصوره الأستاذ الشيخ علي الخفيف، بل أكثرهم على خلاف ذلك. يقول الطوسي (١): اذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد كان مبتدعاً، ووقعت واحدة عند تكامل الشروط عند أكثر أصحابنا. وفيهم من قال لا يقع شيء أصلاً وبه قال علي وأهل الظاهر.

ونسبة هذا الرأي من الطوسي الى أهل الظاهر ليس صحيحاً على اطلاقـه كمـا ذكرنـا ٢)

وفي رياض المسائل: لو فسر الطلقة باثنتين أو ثلاثاً صحت واحدة وبطل الزائدة ومنه يظهر ضعف ما قيل من انه يبطل الطلاق رأساً. والمراد بالرد الى السنة الرد الى الواحدة لا المطلان (٢).

اذن هذا الرأي لا يعتد به لأنه بالاضافة الى عدم وجود دليل يعززه فأنه لم يقل به الا فئة قليلة عجهولة.

^{&#}x27;- ينظر كتاب الخلاف للطوسى ١٩٩٢.

٧- ينظر المحلى لابن حزم الظاهري ١٧٤/١٠.

[&]quot;- ينظر رياض المسائل المجلد الثاني / كتاب الطلاق.

المبحث الثاني

التفريق بين طلاق المدخول بها وغير المدخول بها

نسب هذا المذهب الى جماعة من أصحاب ابن عباس، والى اسحق بن راهويه في ما حكاه عنه عمد بن نصر المرزّي في كتاب اختلاف العلماء، قالوا: يقع المثلاث ان كانت المطلقة مدخولة، وواحدة ان لم تكن كذلك. وأوردوا لذلك بعض الحجج منها:

ا. روى ابو داود عن طاورس ان رجلاً يقال له أبو الصهباء كان كثير السزال لابن عباس قال:
 أما علمت أن الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على
 عهد رسول الله (美) وابي بكر وصدراً من أمارة عمرقال ابن عباس: (بلني كنان الرجل
 إذا طلق أمراته ثلاثاً قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة فلما رأى عمر أن الناس قد تتابعوا
 فيها قال: أجيزوهن عليهم) (١٠).

قالوا: الزام عمر الثلاث كان في حق المدخول بها وحديث ابن الصهباء في غبع المدخول بها، وأن في هذا التفريق موافقة المنقول من الجانبين (٢).

- ٢. قالوا: أن غير المدخول بها تبين بقول الزوج (أنت طالق) فيصادفها لفظ (ثلاثاً) وهي بائن فيلغو.
- يقول العسقلاني: (ورجهوه بأن غير المدخول بها تبين اذا قال لها زوجها أنت طالق، فاذا
 قال ثلاثاً لغى العدد لوقوعه بعد البينونة) (٢).
- * وجاء في المبسوط: (اذا قال الأمرأته ولم يدخل بها أنت طالق ثلاثاً، تطلق ثلاثاً عندنا وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابي هريرة. وقال الحسن البصسري: تقع واحدة بقوله طالق فتبين الا الى عدة، وقوله (ثلاثاً) يصادفها وهي أجنبية فلا يقع بها شيء)

^{&#}x27;- ينظر نبر الاوطار للشوكاني ٢٥٩/٦.

٢- زاد المعاد لابن القيم ٤/٥٥.

[&]quot;- فتح الباري صميح البخاري ٢٦٣/٩.

المبسوط للسرخسي ٦/٨٨.

مناتشة هذه الحجج:

- ا. جواب ابن عباس كان على وفق السؤال فذكر له حكم ذلك، وهذا لا يعني أن حكم المدخول بها يختلف عن هذا الحكم، ويؤيده الاطلاق الوارد في حديث ابن عباس: (كان الطلاق على عهد رسول الله (ﷺ) وابي بكر...) الى آخره الذي سيأتي بيانه. وبالاضافة الى ذلك قال الشوكاني في نيل الاوطار (١٩/٨٥): قال النسائي: (هذا حديث منكر).
- ٧. القول بأنها تصبح بائنة بقوله: (أنت طالق) فيلغي ثلاثاً كالف للمرف واللغة حيث أن عبارة (أنت طالق ثلاثاً) متصلة يتوقف فهم أولها على آخرها(١) والاحتجاج به من قبيل الاحتجاج بقوله تعالى (لا تَقْرَبُوا الصَّلاة) واهمال قوله: (وَأَنْتُمُ سُكَارَى) فأنت طالق ثلاثاً كلام متصل فلا يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكمها. وهذا يختلف عن قول الزوج: (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق) لأن كل جملة مستقلة عن الأضرى، ولا يتوقف فهم اولها على اخرها فعند اوادة الاستئناف يجوز أن يقال بأنها تبين بالأولى وتلفو الثانية والثالثة.
- * جاء في كتاب (اختلاف ابي حنيفة رابن ابي ليلى): (واذا قال الرجل لامرأت ولم يدخل بها: (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق)، طلقت بالتطليقة الأولى ولم يقع عليها التطليقتان الباقيتان. وهذا قول ابى حنيفة (رحمه الله)(١).

^{· -} ينظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٦٣/٩، بدائم الصنائم للكاساني ١٨٧٥/٤.

اختلاف ابي حتيفة وابن ليلى للامام ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصاري (ت-١٨٢هـ) تصحيح وتعليق ابي وفاء الافغاني مطبعة الوفاء ١٣٥٨ هـ ص ١٩٢٠.

المبحث الثالث القول بوقوع ما اوقعه الزوج

ذهب بعض الصحابة والتابعين، وجمهور من الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والمالكية (٢) والمالكية (٢) والشافعية (٢) والحنابلة (١) وبعض الظاهرية (٥) الى وقوع ما أوقعه الزوج مطلقا سواء كانت مدخول بها أم لا، وسواء كان العدد واحداً أم اثنين أم ثلاثة. واستدلوا بالسُنة النبوية، والاجماع، والقياس.

أولا: السُنة النبوية:

احتجرا بأحاديث كثيرة أهمها مايلي:

السول النبي (大) عن ركانة بن عبد زيد أنه قال: أتيت النبي (美) فقلت: يا رسول الله اني طلقت امرأتي البتته. فقال: ما أردت بها)؟ قلت: واحدة. قال: والله)؟ قلت: والله قال: فهو ما أردت) (1).

أ- جاء في المبسوط (٨٨/٦): (رجل قال لامرأته ولو يدخل بها انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا عندنا) وفيه ايضا (٩١/٦): (لو قال لاربع نسوة بينكن تسع تطليقات تطلق كل واحدة ثلاثا لان كل واحدة يصيبها بالقسمة تطليقتان وربع التطليقة) اى للكسر حكم الواحدة.

أ- في شرح الخرشي (٢١/٤): (أن الزوج اذا قال لزوجته انت طالق ثلاثا للبدعة او انت طالق ثلاثا بعضهن للسنة ، وبعضهن للبدعة فأنه يلزمه الثلاث في العدخول بها وغيرها).

 $^{^{7}}$ في المُهذب (7 1 (وإن قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا وقع الثلاث لان الجميع صادف الزوجية فوقع الجميع كما لو قال ذلك للمدخول بها).

أ- في المغنى لابن قدامة (١٠٢/٧): (لو طلقها ثلاثا في طهر لم يصيبها كان ايضا للسنة).

ق المحلى لابن حزم (١٧٤/١٠): (ومن قال: انت طالق ونوى اثنتين او ثلاثا فهو كما نوى سواء قال ذلك ونوى في موطوثة او غير موطوثة).

[&]quot;- رواه ابو داود والترمذي والشافعي والحاكم وصححه. يراجع التاج الجامع لاصول في احاديث الرسول ٢١١/٢. وفي نيل الاوطار (٢٥٥/٦): (عن ركانة بن عبد الله انه طلق امرأته سهيمة البتته فأخبر النبي (義) بذلك فقال: والله ما اردت الا واحدة. فقال رسول الله (義) والله ما اردت الا واحدة قال ركانة: والله ما اردت الا واحدة قردها اليه رسول الله (義) وطلقها الثانية في زمان عثمان. رواه الشافعي وابو داود.

رجه الاستدلال به:

أ- لو نوى ركانة أكثر من واحدة لوقع ما نواه وألزمه الرسول (紫) بنيته.

ب- لو لم يصع الجمع بين الثلاث مرة واحدة لما استفسر النبس (業) بنيته.

٧. حديث ابن عمر:

١. ردي أنه طلق امرأته تطليقة — وهي حائض- ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرءين.
 فبلغ ذلك رسول الله (美) فقال: (يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله، انك قد اخطأت السُنة، والسُنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء...)

وقال: فأمرني رسول الله (ﷺ) فراجعتها، ثم قال: (اذا هي طهرت فطلق عند ذلك او امسك. فقلت: يارسول الله أرايت لو طلقتها ثلاثاً أكان يمل لي أن أراجعها؟ قال: (لا كانت تبين منك وتكون معصية) (١).

وجه الاستدلال به:

ان قول النبي (ﷺ) كانت تبين وتكون معصية يدل على صحة ايقاع الشلاث دفعة واحدة، ولكن يأثم فاعله.

٣. حديث عبادة بن الصامت: روي عن داود عن عبادة بن الصامت أنه قبال: طلبق جدي امرأة له ألف تطليقة، فانطلق ابي الى رسول الله (業) فبذكر لمه ذلك فقبال النبسي (業): (ما اتقى الله جدك، أما ثلاث فله، وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم ان شاء الله عذبه وإن شاء غفر له) (٢).

قالوا: الحديث صريع في وقوع الثلاث مرة واحدة.

ع. حديث عويمر العجلاني: روي عن سهل ابن سعد أنه قال: لما لاعسن أخبر بسني عجلان امرأته قال: يا رسول الله، ظلمتها أن أمسكتها هي الطالق، وهي الطالق، وهي الطالق، وفي رواية: كذبت عليها ان أمسكتها ثم طلقها ثلاثا. وفي رواية اخرى ثم طلقها ثلاث تطليقات (٢).

قالوا: ايقاع الثلاث امام الرسول (紫) وعدم انكاره عليه دليل على اقراره له.

أ- يراجع السنن الكبرى للبيهقي ، ٣٣٤/٧. نيل الاوطار ٢٥٦/٦.

النووي ١٢/١٠.

النسائي ١٤٤/٦.

٥. حدیث عائشة (巻): روی القاسم بن محید عن عائشة (رضی الله عنهما): أن رجیلاً طلق امرأته فتزوجت، فطلقت فسأل الرسول (義): أقبل لیلاول؟ قبال (義): (لا حتیی ینوق عسیلتها کما ذاق الاول) (۱).

قالوا: أن الرسول (ﷺ) لم ينكر هذا العمل وحرمها على الزوج الأول حتى يذوق المزوج الثاني عسيلتها. وذلك دليل على صحة الجمع بين الثلاث.

٣. حديث محمود بن لبيد: روى النسائي عن محمود بن لبيد قال: أُخبرَ رسول الله (業) عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جيعاً فقام غضبان شم قال: (أيلمب بكتاب الله وأنا بين اظهركم؟). حتى قام الرجل فقال: (يا رسول الله الا اقتله)؟.

قال ابن كثير: اسناده جيد. وقال الحافظ في بلوغ المرام: رواته موثوقون (٢).

قالوا: ان غضب النبسي (義) يدل على وقوع الثلاث والا فلا داعي لفضيه على أمر لم يتحقق.

٧. حديث فاطعة بنت قيس: روي أن عمرو بن حفص المخزومي طلقها ثلاثاً، فأنطلق خالد بن الوليد في نفر من بني مخزوم الى رسول الله (養) فقال: يا رسول الله ان أبا عمرو بسن حفص طلق فاطعة ثلاثا فهل لها نفقة؟ فقال: (ليس لها نفقة ولا سكني)(٢).

قالوا: لو لم يقع الثلاث لكان لها النفقة، لأن نفقة المطلقة طلاقاً رجعياً واجب على زوجها باتفاق الفقهاء، وكذلك السكني (4).

٨. فتوى ابن عباس بخلاف روايته: قال ابن عباس: كان الطلاق على عهد رسول الله (ﷺ)
 وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: ان الناس
 استعجلوا في امراً قد كانت لهم فيه اناة، فلو امضيناه عليهم فامضاه عليهم)

وافتى ابن عباس بخلاف هذه الرواية: خرج ابو داود من طريق عجاهد أنه قال: كنما عنمد ابن عباس فجاءه رجل فقال: انه طلق امرأته ثلاثاً فسكت حتى ظننمت أنمه سيودها اليمه، ابن عباس!! فأن الله فقال: (ينطلق أحدكم في كب الاحموقة) (١)، ثم يقول: يا ابن عباس، يا ابن عباس!! فأن الله

^{&#}x27;- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٦٢/٩. السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٤/٧.

^{· -} سنن النسائي ١/٥٥/٠. صحيح مسلم في شرح النووي ١٠٣/١٠.

السنن الكبرى ٢٣٤/٧.

^{*-} صحيح مسلم المرجع السابق ٦٩/١٠ ، سبل السلام ٢٢٥/٣.

أ- وفي رواية اخرى الحموقة وهما لفتان: فعلة ذات حمق وجهالة.

عز وجل قال: (ومن يتق الله يجعل له خرجاً وانك لم تتق الله فلا اجد لك خرجاً - وفي رواية لم اجد لك خرجاً - وفي رواية لم اجد لك خرجاً - عصيت ربك، وبانت منك امرأتك)(١١). وعملوا بفتواه هذه دون روايته.

وأجابوا عن الرواية بأجابات كثيرة واولوها بتأويلات منها بعيدة ومنها قريبة اهمها ما

١. قالوا: (حديث كان الطلاق الثلاث واحدة) منسوخ.

- * يقول العيني: (أجاب الطحاري عن حديث ابن عباس فيما ملخصه أنه منسوخ. بيانه: أنه لما قال عمر (الله عن الناس قد كان لكم في الطلاق أناة وأنه من تعجل أناة الله في الطلاق ألزمناه اياه. فلم ينكر عليه منكر ولم يدفعه دافع فكان ذلك أكبر الحجم في نسخ ما تقدم.
- * ريقول الطحاري كما نقله العيني-: فان قلت ما رجه هذا النسخ رعمر لا ينسخ ركيف يكون النسخ بعد النبي (ﷺ)؟ قلت لما خاطب عمر الصحابة بذلك فلم يقع انكار صار اجماعاً والنسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع موجب علم اليقين. شم يقول: فان قلت هذا اجماع على النسخ من تلقاء أنفسهم فلا يجوز ذلك قلت: يحتمل ان يكون ظهر لهم نص أوجب النسخ ولم ينقل الينا ذلك).
- * ونقل البيهقي عن الشافعي (الله الله على الله على الله الله الله الله الله الله (٢٠).
- Y. وقال بعضهم: ان معنى قرله (كان الـثلاث واحدة): ان النماس في زمن النبسي (紫) كانوا يطلقون واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون ثلاثا اصلا أو كانوا يستملونها نادرا. ما في عصر عمر فكثر استعمالهم لها. ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى ابي زرعة الرازي، وكذا اورده البيهتي بأسناده الصحيح الى ابي زرعة.
- وقال النوري: وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تفير
 الحكم في الواحدة (٢٠).

^{&#}x27;- عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٢٣٣/٢٠.

^{·-} السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٨/٧ ، الروض النضير ١٤٨/٣.

[&]quot;- السنن الكبرى للبيهيقي ٩/٨٣٨. الروض النضير ١٤٨/٣.

٧. وأجاب بعضهم بانه: ورد في صورة خاصة. فقال ابن سريج وغيره يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول انت طالق، انت طالق. وكانوا في الصدر الاول على سلامة صدورهم يقبل منهم انهم أرادوا التأكيد فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فيهم الحداع ونحوه عما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فامضاه عليهم. وهذا الجواب ارتضاه القرطيي، وقال النووي: إن هذا اصح الاجوبة (١).

٤. وذهب البعض الى الطعن في رواية ابن عباس.

- * فقال القرطبي في (المفهم) كما نقله العسقلاني -: (وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه، فظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم لان معظمهم كانوا يرون ذلك، والعادة في مثل هذا ان يفشو الحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد؟. قال: فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره ان لم يقتض القطع ببطلانه)
 - وقالوا: الحديث انفرد به مسلم ولم يروه البخاري. وابن عباس خالف روايته (٣).
- * وهناك اجوبة وتأريلات كثيرة لرواية ابن عباس لا عجال لاستعراضها فعلى من يريد المزيد من التفاصيل مراجعة كتب الحديث المعتمدة (4).

ثانيا: الاجماع:

استدل القائلون بوقوع الطلقات الثلاث مرة واحدة بالاجماع السكوتي المنعقد في عهد عمر بن الخطاب.

* وقالوا: ان خبر الآحاد اذا دل على انه لا يقع الا واحدة فانه لا يقف أمام حجية الاجماع.

يقول ابن حجر العسقلاني (٥٠): (فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء
 فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وايقاع الثلاث للأجماع الذي انعقد في عهد عصر على
 ذلك ولا يحفظ أن احدا خالفه في واحدة منهما.

^{&#}x27;- فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٦٤/٩.

[·] فتع الباري المرجع السابق.

[&]quot;- زاد المعاد ١٠/٤.

أ- (مثل فتح الباري المرجع السابق، عمدة القاري المرجع السابق ٢٣٢/٢٠ ٢٣٤ نيل الاوطار ٢٢٢/٦ ٢٦٢/٦ عبد السلام ٢٢٦/٦ وما بعدها.

^{°-} فتع الباري ٩/٢٦٥.

ثالثا- القياس:

 « قالوا: ان الطلاق الثلاث حق من حقوق الزوج فله ايقاع مرة واحدة قياسا على سائر حقوقه. جاء في المغني (۱) (ولأن النكاح ملك يصبح ازالته متفرقها مجتمعها كسائر الاملاك).

وقاسوه أيضا على النذور والأيمان. قال ابن رشد (⁽¹⁾: (فمن شبه الطلاق بالافعال التي يشترط في صحة وقوعها كون الشروط الشرعية فيها كالنكاح والبيوع قال: لا يلزم، ومسن شبه بالنذور والايمان التي ما التزم العبد منها لزمه على أي صفة كان الزم الطلاق كيفما الزمه المطلق لنفسه).

مناتشة مذه الادلة:

- ال الحجة في حديث ركانة: حديث يرى كثير من علماء الحديث ان رواية (البتته) مضطربة او غير صحيحة، وفي اسنادها مجهولون ومطعونون. ولانه روي في روايات مختلفة وبأسانيد متباينة.
- * قال الشوكاني: (قال الترمذي وسألت عمد عنه (يعني البخاري) فقال (فيه اضطراب).
 ثم يمضي الشوكاني في كلامه قائلا: وقد ضعفه غير واحد. وقيل انبه ميترك. وذكر الترمذي عن البخاري انه يضطرب فيه، تارة يقال فيه ثلاثا، وتارة قيل واحدة... وهو مع ضعفه مضطرب...) (٣).
- * قال ابن تيمية: الأئمة الاكابر العارفون بعلل الحديث والفقه فيه كالامام أحمد بن حنبسل، والبخاري، وغيرهما وابن عبيد، وابن حزم وغيره... ضعفوا حديث (البتته)، وبينسوا ان رواته عمالية والمناسبة وضبطهم) (1).
- * وجاء في اغاثة اللهفان (٥) (انه حديث غير صحيح وقال ابو الفرج الجوزي في كتابه العلل: قال احمد: (انه حديث لا يثبت) وقال الخلال في كتابه (العلل) عن الاثرم قلت لابي عبد الله حديث ركانة في البتته فضعفه).

^{&#}x27;- المفنى والشرح الكبير ٢٤٣/٨.

۲ بدایة المجتهد ونهایة المقتصد ۱/۲۵.

المزيد من التفصيل يراجع نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخبار للشوكاني الاحرام بما يعدها.

اً يراجع مجموع فتاوي ابن تيمية ٢٢/١٥.

^{. 444/1 -°}

ع وجاء في زاد المعاد (١): وقد شهد البخاري فيه اضطرابا، وقال الامام احمد: وطرقه كلها ضعيفة). وفي مسند الامام احمد رقم (٢٣٨٧): عن ابن عباس: طلق ركانة بن عبد يزيد اخو المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله (美) (كيف طلقتها)؟ قال: طلقتها ثلاثا قال: في مجلس واحد؟ قال: نعم. قال: فانما تلك واحدة فارجعها ان شئت فارتجعها.

وبالاضافة الى ذلك كله فان اهل المدينة كانوا يسمون الثلاث (البتته). وبناء على ذلك فان حديث ركانة لا يعل على ان الطلاق الثلاث مرة واحدة تقع ثلاثاً.

- ٢. حديث ابن عمر لا حجة فيه: لان الزيادة التي استدل بها الجمهور على وقدع الطلقات
 الثلاث مرة واحدة لم يروها واحد من الثقاة.
- * فمن طريق مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر (مُرُهُ فلياجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق قبل ان يمس فتلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء).
- * ومن طريق انس ابن سيرين: طلق ابن عمر امرأته فذكر عمر للنبي (義) فقال: (لياجعها) قلت تحتسب؟قال: (فَمَهُ) اي فما يكون ان لم تحتسب الطلقة (١٠).
- ومن طريق ابن جبع (فلع اجعها). قلت: تحتسب؟ قال: (ارأيت ان عجز واستحمق)؟. أي ليس طفلا ولا مجنونا حتى لايقع طلاقه (٢٠). وكذلك في جميع الطرق الأخرى الصحيحة لا توجد هذه الزيادة (أرأيت لو طلقتها ثلاثا) التي احتج بها الجمهور (١٠).

ثم ان في اسناده شعيب ابن ذريعة وهو ضعيف، ومعلى ابن منصور قال فيه الامام أحمد انه كذاب، وعطاء الحرساني، ضعيف.

٣. لاحجة في حديث عبادة بن الصامت: لان رواته مجهولون أو ضعفاء.

* قال ابن القيم: (وأما استدلالكم بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق فخبر في غاية السقوط لان في طريقه يحيى ابن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن ابراهيم بن عبد الله ضعيف عن مالك عن مجهول. ثم الذي يدل على كذبه وبطلانه انه لم

^{&#}x27;- زاد المعاد لابن القيم ٤/٥٩.

[·] عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني المرجع السابق ٢٢٨/٢٠.

٣- المرجع السابق.

المزيد من التفاصيل والاطلاع على جميع الروايات لحديث ابن عمر يراجع عمدة القاري المرجع السابق ، كتاب الطلاق.

يعرف شيء من الاثار صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ان والد عبادة بن الصامت ادرك الاسلام فكيف بجده؟!!! فهذا خال بلا شك) (١).

٤. لايصح الاستدلال مديث عرير العجلاني:

لان المستدل به ان كان عمن يقول بان الفرقة تقع عقيب لعان الزوج وحده تلقائياً كما هو مذهب الشافعي أو عقيب لعان الزوجين كما هو احد روايات الامام احمد فالاستدلال به باطل لان الطلاق عندئذ لغو.

- « قال الجصاص: (لا يصع للشافعي الاحتجاج به لأن من مذهبه: أن الفرقة قد كانت
 رقعت بلعان الزوج قبل لعان المرأة فبانت منه ولم يلحقها طلاق، فكيف كان ينكر عليها
 طلاق لم يقع ولم يثبت حكمه) (٢)؟.
- * وقال ابن قدامة: (واما حديث المتلاعنين فغير لازم لان الفرقة لم تقع بمالطلاق فانها وقعت بمجرد لعانهما وعند الشافعي بمجرد لعان الزوج فلا حجة فيه) (٢).

وكذا لا يحق الاستدلال به عمن يشترط التفريق بعد اللعان من الحاكم لان هذا النكاح لم يبقى له سبيل الدوام بل واجب الأزالة، ومؤيد التحريم. وهذا هو الرأي الراجح كما يعدل عليمه قول النبي (ﷺ) (المتلاعنان لا يجتمعان أبداً)(1). واما التطليق ثلاثا من الملاعن فقد كان لتأكد رضائه بالتحريم الناشيء من اللعان.

- قال ابن قدامة: ان اللعان يوجب تحريما مؤيدا فبالطلاق بعده كالطلاق بعد انفساخ
 النكاح) (٥٠).
- * وقال ابن القيم: واما استدلالكم بان الملاعن طلق امرأته ثلاثا بحضرة رسول الله (義) فما اصحه من حديث، وما ابعده من استدلالكم على جواز الطلاق الثلاث بكلمة واحدة... ثم المستدل بهذا ان كان بمن يقول الفرقة وقعت عقيب لعان النوج وحده كما يقول الشافعي أوعقيب لعانهما وان لم يفرق الحاكم كما يقول احمد في احدى الروايات عنه فلاستدلال به باطل لان الطلاق الثلاث حينذئذ لفو لم يفد شيئا، وان كان نمن

أ- ينظر زاد المعاد في هدي العباد محمد خاتم النبيين وامام المرسلين للامام ابن قيم الجوزية على ١٩٤/٤.

¹- يراجع احكام القرآن للامام الرازي الجصاص ٨٠/٢-٨٠.

٣- المفنى والشرح الكبير ، ٢٤٢/٨.

أ- نيل الأوطار ٢٤٢/٦.

^{•-} المغني والشرح الكبير المرجع السابق.

يوقف الفرقة على تفريق الحاكم لم يصح الاستدلال به أيضا لأن هذا النكاح لم يبقى سبيل الى بقاء ودوامه بل هو واجب الازالة ومؤبد التحريم فالطلاق الشلاث مؤكد لمقصود اللعان ومقرر له ...) (١١).

- الما حديث عائشة ((في الله على الله على الله الطلاق الثلاث كان يقع دفعة واحدة بل كان ما يدل عليه هو ان هذه المرأة طلقها زوجها ثلاثا. وهذا الكلام ظاهر لانه كان على الرجه المسروع اي مرة بعد مرة بدليل عدم انكار الرسول (養).
- يقول ابن القيم: اين في الحديث انه طلق الثلاث بغم واحد؟ بل الحديث حجة لنا انه لا يقال فعل ذلك ثلاثا وقال ثلاثا الا من فعل وقال مرة بعد مرة وهذا هو المعقول في لغات الأمم عربهم وعجمهم كما يقال قذفه ثلاثا، وشتمه ثلاثا، وسلم عليه ثلاثا) (١٠).
- * ويقول ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٢): ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه وهو اعم من ان يكون طلقها ثلاثا مجموعة أومفرقة، ويعيد الثاني انه سياتي في كتاب الادب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات).

٦. حديث عمود بن لبيد حج عليهم لا لهم:

هذا الحديث يعتبر دليلا على عدم صحة الجمع بين الطلقات الثلاث مرة واحدة ولا يكون سندا لمن قال بجواز ذلك حيث لا يتصور ان يقر الرسول (義) عملا يكون لعبا واستهزاء كتاب الله.

- * جاء في اغاثة اللهفان: فالاحتجاج به على الجواز من باب قلب الحقائق والاحتجاج باعظم ما يدل على التحريم لا على الاباحة، والاستدلال به على الوقوع من باب الستكهن، والحرس، ولكن المقلد لا يبالي بنصرة تقليدهم لما اتفق له وكيف يظن برسول الله (紫) انه اجاز عمل من استهزأ بكتاب الله وصححه واعتبره من شرعه وحكمه ونَفَدَه) (1). وبالاضافة الى ذلك فأن الحديث مطعون.
- * يقول ابن حجر العسقلاتي: محمود ابن لبيد ولد في عهد النبي (ﷺ) ولم يثبت له منه سماع، وان ذكره بعضهم في الصحابة فلأجل الرؤيا قد قال النسائي بعد تخريجه: لا أعلم احدا رواه غيد عرمة بن بكير عن ابيه. . وقد قبل انه لم يسمع من أبيه. . ثم يمضي العسقلاتي قائلا: وعلى

^{&#}x27;- زاد المعاد لابن القيم ، ٤/٨٥.

^{&#}x27;- زاد المعاد المرجم السابق ، ٤/٥٥.

[&]quot;- بشرح صحيح البخاري ، ٢٨٧/٩.

اغاثة اللهفان ٢٣٢/١.

تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان انه هل امضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاعها مجموعة او لا؟) (١١).

٧. لا سند في حديث فاطمة بنت قيس:

لان طلاقها لم يكن بلفظ واحد بل كان مفرقا على الوضع المشروع والسؤال عن الرسول (業) بصدد النفقة والسكني كان بعد الطلقة الثالثة.

ثم ان هذا الحديث رواه الامام مسلم في صحيحه تحت عنوان المطلقة البائن لا نفقة لها نحوا من عشرين رواية مسندة. ورواه أبو داوه في سننه تحت نفقة المبتوتة نحو عشر روايات مسندة، عدا ما رواه الامامان في أبواب أخرى، وما رواه الامام البخاري في شأنها مفرقا على أبواب الفقه كعادته. وخلاصة الفاظ الروايات في صحيح مسلم والبخاري وسنن ابي داود ما يلى:

أ- إن زوج فاطمة طلقها... فذهبت الى رسول الله (紫).

ب- إن زوجها طلقها فبت طلاقها.

ت-إن زرجها طلقها البتة.

ث- إن زوجها طلقها ثلاثا.

ج- إن زوجها طلقها آخر ثلاث تطليقات.

ح- إن زوجها بعث اليها بتطليقة كانت باقية لها.

وفي لفظ من الصحيح انه طلقها اخر ثلاث تطليقات وهو ستد صحيح. فهذه الرواية تفسر المجمل في رواية طلقها ثلاثا. وبذلك لا يدل الحديث على انه طلقها ثلاثا مجموعة (٢).

٨. مناقشة فترى ابن عباس وتأويلات دون روايته:

ترد على الأخذ ابن عباس رعلى تأريلات روايته بما يرفع التعارض بينها ربين الفتسوى: ملاحظات اهمها مايلي:

اولا: العمل بفتوى ابن عباس دون روايته:

بَيّنا أن الجمهور لم يأخذ بمقتضى ظاهر ما رواه ابن عياس من ان الطلاق الثلاث كانت واحدة في عهد الرسول (紫) وابي بكر وسنتين من خلافة عمر، بل عملوا بما قاله للمستفتي الذي طلق

^{&#}x27;- فتح الباري بشع صحيح البخاري ٢٦٢/٩.

 $^{^{-}}$ ينظر في تفصيل ذلك فتح الباري بشرح صحيح البخاري $^{-}$ باب قصة فاطمة بنت قيس ، $^{+}$ $^{-}$

زوجته ثلاثا: انك لم تتق الله فلا أجد لك خرجاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك). أي بينونة كبى بدليل قوله (فلا اجد لك خرجا). فاتباع هؤلاء الفقهاء بطريقة العمل بالفتوى دون الرواية في هذه المسالة يتعارض تعارضا صريحا مع ما استقر عليه رأي علماء الاصول من تقديم رواية الصحابي على فتواه عند تعارضهما وعلى سبيل المثال: روى ابن عباس في حديث بريسرة ان بيسع الأمة (الجارية) ليس طلاقا ثم أفتى بانه طلاق فاخذوا بروايته (۱).

وأخذ الأثمة الاربعة وغيرهم بخبر عائشة (ﷺ) في التحريم بلبن الفحل (١٠)، وقد صح عنها خلاف ذلك حيث كان يدخل عليها من أرضعته بنات أخواتها دون من أرضعته نساء أخواتها (٢٠).

وقال ابن حجر: ان الحلم فسخ بفتوى ابن عباس وطلاق بروايته، وان الصحابي اذا أفتى بخلاف روايته ان المعتبر ما رواه لا ما رآه) (٤٠).

وروى أبو هريرة حديث التسبيع (٥) من ولوغ الكلب وأفتى بخلاف، فأخذ الجمهور بروايته (١).

ثانيا: مناقشة دعرى النسخ:

القول بأن حديث (كان الطلاق الثلاث واحدة) عملوا بمقتضاه في عهد الرسول (ﷺ) وابى بكر (ﷺ) وسنتين من خلافة عمر (ﷺ) ثم نسخ: قول مرفوض للأسباب الاتية:

- القاعدة العامة التي اجمعت عليها الأمة الاسلامية تقضي بان النص سبواء كان من القرآن الكريم ام من السنة النبوية لا ينسخه الا النص، وان تعديل نصبوص الشريعة الاسلامية وأحكامها قد انتهى بوفاة الرسول (業).
- ٢. عمر بن الخطاب (微海) لا ينسخ فحاشاه ان ينسخ سُنة ثابتة بمحضي رأيمه، ولو نسخ لبادر الصحابة إلى انكاره، وحاشى أصحاب الرسول (紫) ان يقروا عمر على ذلك.

^{&#}x27;- زاد المعاد ٢٠/٤. اعلام الموقعين ١/٣٥.

اى الرجل الذي هو زوج المرضعة ، ونسبت اللبن اليه مجاز لكون السبب فيه .

[&]quot;- فتح الباري شرح صميح البخاري ١٥٠/٩.

العلام الموقعين ١/١٥٠

عن أبي هريرة: قال رسول الله (ﷺ) طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يفسله سبع مرات اولهن بالتراب. اخرجه مسلم، سبل السلام ٢٨/١.

⁻ اعلام الموقعين المرجع السابق.

- ٣. اذا كان النسخ في زمن النبي (業) فكيف يجوز للرواي (ابن عباس) ان يخبر ببقاء
 الحكم في خلافة ابي بكر وبعض من خلافة عمر؟.
- ٤. ان قيل نسخ باجماع الصحابة فأنه يقبل اذاكان الاجماع على ثيوت النص الناسخ ولكن
 اين هذا الاجماع؟ وما هو هذا النص؟. واما انهم انفسهم ينسخون فمعاذ الله لانه اجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك.
- ٥. ان قيل لعل الناسخ ظهر في زمن عمر فأنه يُرَدُّ بأن ذلك يعتبر غلطا أيضا لانه اقرار لاجماع الصحابة على الخطأ خلال فترة خلافة ابي بكر وسنتين من خلافة عمر شم كيف يستمر كل من الناسخ والمنسوخ خفيا عن الامة الاسلامية في عهد الرسول وابي بكر وفترة من خلافة عمر؟، وبصورة خاصة في قضية خطيرة ذات علاقة مباشرة بحل وحرمة اعراض الناس.

٣. القول بالنسخ يتعارض تعارضا واضحا مع كلام عمر بن الخطاب (﴿ النَّهُ النَّاسُ قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة). فهل للأمة الاسلامية اناة في حكم منسوخ؟. وبالاضافة الى ذلك فان ظاهر الحديث يدل على ان عملية تغيير الحكم كانت من عمر نفسه باعتبار ذلك عقوبة تعزيرية على كل من يستعجل في مسألة خلق الله فيها الأناة وامر بالالتزام بها (١).

ثالثا: مناقشة تأويل (كان الثلاث واحدة):

تأريل حديث كان الطلاق الثلاث واحدة: بانهم كانوا لايستعملون الثلاث في زمن رسول الله (ﷺ) وابي بكر (ﷺ) وسنتين من خلافة عمر (ﷺ) وانحا استحدث التعبير (انت طالق ثلاثا) في زمن عمر فامضاه عليهم عقابا: تأويل بعيد من عدة اوجه منها:

- ١. ظاهر الحديث يأباه، ومن شروط التأويل ان يحتمله النص.
- ٢. الحديث روي بروايات أخرى كلها تتعارض مع هذا التأويل منها:
- أ- رواية مسلم وغيره عن طاووس ان أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم انما كانت الـثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله وابي بكر وثلاثة من امارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم (٢)

^{&#}x27;- لمزيد من التفاصيل يراجع فتح الباري ٣٦٤/٩.

۲ مجموع فتاوي ابن تيمية ۲۲/۱۳.

فعبارة (تجمل واحدة) تتنافى مع هذا التأويل.

ب- من طريق معمر وابن جريج عن ابن طاروس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: الم تعلم ان الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله وابي بكر وصدراً من امارة عمر؟ قال: نعم. رواه مسلم في صحيح. وفي لفظ الم تعلم ان الثلاث كانت على عهد رسول الله وابي بكر وصدرا من خلافة عمر ترد الى واحدة؟. قال: نعم (١٠). وجملة (ترد الى واحدة) أيضاً لاتتلائم مع التأويل المذكور.

٣. على تقدير تحمل الحديث لهذا التأويل فأنه يستلزم منح سيدنا عمر (ﷺ) سلطة تشريع حكم يخالف ما امر به الله ورسوله (ﷺ) حيث انه اقرار لاستحداث لفظ (الثلاث) الذي يعتبر بدعة سيئة متعارضة ما هو المقرر في القرآن والسُنة من توزيع الطلاق على المرات دون الاعداد.

فكيف ينسب الى سيدنا عمر مثل هذا التشريع؟ نعم قام عمر بتخصيص النصوص وتقيدها بناء على المصلحة العامة وانشاء المؤسسات الادارية والقضائية والعسكرية كالدواوين للمصلحة العامة... ولكن اية مصلحة في هدم بناء زوجي بلحظة كلف سنوات من العمر؟، وما هي المصلحة في التخريب والدمار الذي يودي الى تفكيك الاسرة وتشرد الاولاد؟.

- ٤. ان الفقهاء الذين قالوا: بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة استندوا الى احاديث تؤيد
 استعمال صيغة الطلاق الثلاث في عهد الرسالة.
- ٥. التأويل بأن الناس كانوا على عهد رسول الله (義) يطلقون واحدة وعلى عهد عمس أخذوا يطلقون ثلاثا يعتبر من باب الالفاز والتحريف كما يقول ابن القيم لا مسن باب بيان المراد.

رابعاً: مناقشة دعرى ان الحديث ينتص بحالة تكرير اللفظ:

ذكرنا سابقا ان بعضا عمن أفتوا بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة ذهبوا الى ان حديث ابن عباس ورد بخصوص حكم حالة تكرار صيغة الطلاق من الزوج بأن يقبول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق)، فكان الزوج يقبل منه دعبوى قصد التاكيد لسلامة النفسوس،

١- زاد المعاد ٤/٤٥.

ونزاهة القلوب في العصر الاول، ولكن لما تغيرت النفوس وضاعت الأمانية في عهد عمير قضي بعدم قبول هذه الدعوى منهم.

ان هذا التأويل أوهن من التأويلات المذكورة لما يلي:

- ١. سياق الحديث من أوله الى آخره يرفضه كما هو واضع.
- ٧. قبول قصد التأكيد وعدمه حكم معمول به منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا دون تفريق بين زوجا وزوج، وبغير تمييز بين فاجر وعادل وصادق وكاذب وسلا تحصيص لزمان أو مكان معين، حيث استقر الرأي على قبول هذه الدعوى في الأقل ديانة أن لم تقبل قضاء أيضا اذا لم تقم قرينة ضد دعوى الزوج.
- ٣. كل من أتى بصيغة تحتمل التاكيد مثل (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق) وادعى انه نواه يُصدَّقُ في دعواه في اي زمن كان فكيف بنزمن الخلفاء الراشدين الني كان ضير القرون.

وأن أتى الزوج بصيغة لا تحتمل قصد التاكيد مثل (أنت طالق ثلاثـا) لم يصــدق بغـض النظر عن مدى امانة وصدق المدعى ^(١).

خامسا: رد الطعن في رواية ابن عباس:

- * سأق البيهقي روايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث مرة واحدة ثم نقل عن ابن المنفر انه لايظن بابن عباس ان يحفظ عن النبي شيئا ويفتي بخلافه فيستعين المصيد الى الترجيع والاخذ بقول الاكثر اولى من الاخذ بقول الواحد اذا خالفهم. وقال ابن العربسي: هذا الحديث محتله في صحته فكيف يقدم على الاجماع؟ وقال: ويعارضه حديث محمود بن لبيد لان فيه التصريح بان الرجل اذا طلق ثلاثا مجموعة لم يروه النبي (紫) بل امضاه.
 - * وقالوا انفرد مسلم بروايته... الى اخر ما قيل من الطعون الموجهة الى روايسة ابسن عباس حيث يتخذ ذلك ذريعة للعمل بفتراه.

والواقع أن رواية أبن عباس أصبحت مشهورة وقد ثبتت واعتبرت صحيحة لـدى كبـار أهل الحديث مثل مسلم (رحمه الله).

وقد ناقش كل من ابن تيمية وابن القيم ما تمسك به بعض الفقها، عما يقلسل مسن قيسة رواية ابن عباس ويعطي المجال للعمل بفتواه.

^{&#}x27;- لمزيد من التفصيل يراجع نيل الاوطار ٢٦٢/٦. زاد المعاد ١٦/٤.

- * يقول ابن تيمية (١) (رحمه الله): ولا نعرف ان أحدا طلق على عهد النبسي (義) امرأت ثلاثة بكلمة واحدة فألزمه النبسي بالثلاث، ولا روي في ذلك حديث صحيح، ولا حسن، ولا نقل أهل الكتب المعتمد عليها في ذلك شيئاً بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث، بل موضوعة. بل المذي في صحيح مسلم وغيع من السنن والمسانيد عن طاووس عن ابن عباس انه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله (歲) وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة). فقال عصر: ان الناس قد استعجلوا في امرا كانت لهم فيه اناة، فلو امضيناه عليهم، فأمضاه عليهم. وفي رواية استعجلوا في امرا كانت لهم فيه اناة، فلو امضيناه عليهم، فأمضاه عليهم. وفي رواية واحدة على عهد رسول الله وابي بكر وثلاثة من امارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم. وفي رواية: ان ابا الصهباء قال لأبن عباس: هات من هناتك الم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله وابي بكر واحدة؟. قال: قد كان كذلك فلما كان زمن عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم).
- * ويقول ابن القيم (رحمه الله) وهو يخاطب الفقها، الذين يطعنون في رواية ابس عباس ويعملون بفتواه: (هل تقبلون أنتم أو احد مثل هذا في كل حديث ينفرد به مسلم عن البخاري؟، وهل قال البخاري قط ان كل حديث لم ادخله في كتابي فهو باطل، وليس بحجة أو ضعيف؟. وكم احتج البخاري باحاديث خارج الصحيح ليس لها ذكر في صحيحه؟

ثم يقول: فنسألكم هل الأخذ بما رواه الصحابى عنكم أو بما رآه؟ فأن قلتم: الاخذ بروايته وهو قول جمهوركم بل جمهور الامة على هذا كفيتمونا مؤنة الجواب.

وان قلتم الأخذ برأيه اريناكم من تناقضكم ما لا حيلة لكم في دفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه... . الى آخره) (٢).

مناقشة الاستدلال بالاجام:

* دعرى الاجماع غير مسلمة بل منافية للحقيقة والواقع لان هناك أدلة كثيرة وروايسات شهيرة تثبت عدم انعقاد الاجماع في عصر من العصور على صحة وقوع الطلقات الثلاث مرة واحدة منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا.

^{&#}x27;- مجموع فتاوي ابن تيمية ١٣/١٢-٣٣.

^{&#}x27;- لمزيد من التفصيل براجع زاد المعاد لابن القيم ١٠/٤-٦٠.

- يقول ابن حجر العسقلاني (١) في شرح قول البخاري (باب من جوز الطلاق الثلاث): (وفي الترجمة اشارة الى ان من السلف من لم يجز وقوع الطلاق الثلاث).
- * وفي شرح حديث ركانة (طلق ركانة بن عبد يزيد امراته ثلاثا في مجلس واحد فعزن عليها حزنا شديدا فسأله النبي (ﷺ) (كيف طلقتها؟ قال ثلاثا في مجلس واحد)، فقال النبي (ﷺ): (اتما تلك واحدة فارتجعها أن شئت ارتجعها).
- * يقول العسقلاني: انه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن ابن عوف والزبير مثله. نقل ذلك ابن مغيث في (كتاب الوثائق) له وعزاه الى عمد بن وضاح. ونقل الفنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن خلد، وعمد بن عبد السلام الحشني وغيرهما، ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس كعطاء وطاووس وعمرو بن دينار، ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه، وانحا الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى) (٢).
- * ويقول الامام العيني في شرح (باب من أجاز الطلاق الثلاث...): أي هذا باب في بيان من أجاز تطليق المرأة بالطلاق الثلاث دفعة واحدة... ووضع البخاري هذه الترجمة (العنوان) اشارة الى أن من السلف من لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث وفيه خلاف: فذهب طاروس، وعمد بن اسحق، والحجاج ابن أرطأة، والنخعي وابن مقاتل، والظاهرية الى ان الرجل اذا طلق امراته ثلاثا معاً فقد وقعت عليها واحدة.
- * واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم من حديث طاروس أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي (ﷺ) وابي بكر وثلاثا من امارة عمر، فقال ابن عباس: نعم) (٢٠).
- * يقول ابن تيمية: (هذا القول اي ان الطلاق الثلاث واحدة منقول عن طائفة من السلف والخلف من اصحاب رسول الله (義) مثل الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، ويروى عن على وابن مسعود وابن عباس قولان) (1).
- * يقول ابن القيم: (ولم تجتمع الامة والله الحمد على خلافه اي خلاف ما كان في عهد الرسول * يقول ابن الشيخ من ان الثلاث يقع واحدة -بل لم يزل فيهم يفتي به قرن بعد قرن والى يومنا

^{&#}x27;- فتع الباري شرح صحيح البخاري ٢٦٢/٩.

^{&#}x27;- المرجع السابق ٢٦٣/٩.

[&]quot;- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ٢٠/٢٣٢.

الله مجموعة فتأوي ابن تيمية ٣٣/٨.

هذا. فافتى به حبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وافتى بانها واحدة المزيير بسن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، حكاه عنهما ابن وضاح، وعن علي وابن مسعود روايتان كما عن ابن عباس (۱).

ربناء على هذه المراجع المعتمد عليها وغيرها فان دعوى الاجماع على صحة وقوع الطلقات الثلاث مرة واحدة باطلة لا أساس لها وانما ذلك من باب الخلط بين اجماع واتفاق عمد (義) وبين اجماع فقهاء مذهب واحد وشتان بين الاجماعين.

مناقشة الاستدلال بالقياس:

استدل اصحاب الرأي القائل بوقوع الطلقات الثلاث مسرة واحدة: بسان النكاح ملك الزوج فله التنازل عنه مرة واحدة قياسا على جواز تنازله عن سائر حقوقه وكذلك قالوا: بالقياس على الاعتاق والنذور كما ذكرنا سابقا.

ونرى ان النياس في جميع هذه الصور باطل لما يلي:

أولا: القياس عن التنازل عن سائر الحقوق:

قياس فاسد لأن الانسان ليس حرا في التنازل عن كل ما يملكه من الحقوق لأن منها ما يتعلق به مصلحة الغير وفي التنازل عنه اضرارا به كحق الحضانة فانه لا يجوز استقاطه مسن الحاضنة حماية لمصلحة الطفل. ولأن حق كل شخص ينتهي في حدود يبدأ فيها حقوق الاخرين، فليس للزوج ان يطلق متى وكيف شاء لما تترتب على تطليقه من آثار تخص الزوجة والأولاد، وربما لا تقتصر نتائجه الوخيمة على الأسرة فقط بل تتجاوزها الى المجتمع.

والاسلام قرر من يوم ميلاده: ان الحقوق وظائف اجتماعية فلا يحق لأصحابها التصرف الكيفي بها. وبعد عجيء الاسلام بعشرات القرون ادرك رجال القانون اهمية هنه الفكرة، ونادى بها لاول مرة الفقية الفرنسي دوكي (duquit) في عاضرة لنه، وأعلن أن الملكية ليست حقاً وانما هي وظيفة اجتماعية.

ثانيا: تياسه على الاعتاق:

قياس مع الفارق لأن في الاعتاق فائدة الفرد، والمجتمع، والأمة، لذا شجع عليه الاسلام ورضع طرقا متعددة لانهاء ظاهرة استعباد الانسان لأخيه الانسان التي تتنافى مع مبدأ المساواة الذي نادى به القرآن الكريم في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِسْ ذَكَرِ

^{&#}x27;- اعلام الموقعين ٢/٨٤ وما بعدها.

وَأُنْشَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُرِياً وَقَبْبَاتِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ الْحَرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ) (١) في حين أن الطلاق قتل منا يخلو من المفسدة والحاق المضرة بالزوجين أو بأحدهما أو بالأولاد.

ثالثًا: تياسه على النفور:

لا يقل بُعداً وقساداً عن القياسين السابقين لأن في النذور عبادة يجوز أن يلزم المرء نفسه بها فقرياً الى الله كأن يقول الله علي النذر أن أتبرع بكذا، أو أصوم كذا. بخلاف الطلاق فانه معصية وأبغض الخلال الى الله أذا لم يكن لحاجة ماسة وضرورة ملحة، وأن كان لحاجة فيكفيها طلقة واحدة لأن الضرورات تقدر بقدرها.

الله الله المناس إنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ نَكَرِ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبْائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ اكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ النَّاسِ إِنَّا الْخُرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ خَبِينٍ (العجرات: ١٣).

المبحث الرابع

الصيغة المقترنة بالعدد لا يقع بها الا طلقة واحدة

أخذ بهذا الاتجاه بعض من أصحاب رسول الله (ﷺ)، وبعض من التسابعين وتسابعي والتابعين كما سبق بيانه (۱۰). ومن الفقهاء في للفاهب الاسلامية قال بد: عمد بن مقاتل من الحنفية، وبعض المالكية، وبعض الحنابلة، وجمهور الجعفوية والزيدية والطاهوية. وتمسك بد كشير من العلماء المتأخرين، واستقرت عليه قوانين الأحوال الشخصية لجميع البلاد الاسلامية.

- الحنفية:

- * جاء في أغاثة اللهفان: وحكاه المازري في كتاب (المُعلَمُ) عن عمد بن مقاتل من أصحاب
 ابي حنيفة وهو من أجل أصحابهم من الطبقة الثالثة من أصحاب ابي حنيفة، فهو أحد
 القولين من مذهب ابي حنيفة) (٢).
- وفي أعلام الموقعين: (وأفتى به بعض الحنفية حكاه أبو بكر الرازي عن محمد بن مقاتسل)
- * وفي أحكام القرآن للجصاص (٤) في تفسير (الطُّلاقُ مَرَّتانِ): (والسدليل على أن المقصد فيسه الأمر بتفريق الطلاق لو طلق اثنين معا لما جاز أن يقال طلقها مرتين).

- المالكية:

* جا، في اغاثة اللهفان (*): (رحكاه التلمساني في شرح التفريع في مهذهب الامهام مالك قولا في مذهبه، بل رواية عن مالك، وحكاه غيره قولا في المذهب فهو أحد القولين في مذهب مالك وابي حنيفة وحكاه شيخ الاسلام عن بعض أصحاب أحمد وهو اختياره).

ا- ينظر ص ٢٦٥.

[·] اغاثة اللهقان من مصايد الشيطان ٢٠٨/١.

⁷- اعلام الموقعين ٣٥/٣.

أ- احكام القرآن لحجة الاسلام الامام ابي بكر محمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ٧٧/٢.

[•] المرجع السابق ٢٠٨/١.

* ويؤخذ من كلام ابن رشد المالكي ترجيح هذا الرأي حيث يقول: وكأن الجمهدور غلبوا حكم التغليظ في الطلاق سداً للذريعة، لكن تبطل بذلك الرخصة الشرعية، والرفق المقصود في ذلك أعنى قوله تعالى: لَعَلَّ اللهَ يُجْدِثُ بَعْدَ ذلك أَمْراً) (١).

- المنابلة:

قال ابن تيمية: الطلاق المقرون بالعدد عرم لا يلزم منه الا طلقة واحدة، وهذا القول منقول من السلف والخلف من اصحاب رسول الله (素) مشل: الزيع بن العوام، وعبد الرحمن ين عوف، ويروي عن علي وابن مسعود وابن العباس قولان، وعمد بن اسحاق، وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم مثل طاووس وخلاس بن عصرو، وهو قول داود واكشر أصحابه، ويروي ذلك عن ابي جعفر عمد بن علي بن الحسين وابنه جعفر بن عمد، ولهذا ذهب الى ذلك من ذهب الى مذهب الشيعة وهو قول بعض أصحاب ابي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل) (٢٠).

- الجعفرية:

- * جاء في الخلاف (٢): اذا طلقها ثلاثا بلفظ واحد كان مبدعا وقعت واحدة، عند تكامل الشروط عند أكثر أصحابنا. وفيهم من قال لا يقع شيء أصلا. وبه (١) قال علي، وأهل الظاهرة. وحكى الطحاري عن عمد بن اسحاق انه قال تقع واحدة. ودليلنا اجماع الفرقسة، وأن الاصل بقاء العقد).
- * وفي الروضة البهية (٥): ولو فسر الطلقة بأزيد من الواحدة كقوله: أنت طلقاً ثلاثاً، لفى التفسير ووقع واحدة لصحيحة جميل وغيرها في النبي يطلق في مجلس ثلاثا قبال هي واحدة).

 ⁽يَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلَقْتُمْ النسَاءَ فَطَلْقُوهُنَّ لِعدَّتهِنَّ وَآحْصُوا الْعدَّةَ وَاتقُوا اللهَ رَبِّكُمْ لا تخرجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخرُجُنَ إِلا أَنْ يَأْتَيَنَ بِفاحشة مُبَيَّنة وَتلك حُدُودُ الله وَمَنْ يَتعَدَّى حُدُودَ الله فَقَدْ طَلْمَ نَفسهُ لا تدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذِلكَ آمْراً) (الطلاق: ١). بدأية المجتهد ونهاية المقتصد 4/٥٠.

 $^{^{-1}}$ مجموع فتاوی این تیمیة $^{-1}$

[&]quot;- الخلاف في الفقه للعلامة الطوسى ٢/٦٦/- ٢٢٧.

ا- أي بوقوع واحدة.

^{°-} شرح اللمعة الدمشقية ١٤٨/٢.

* وفي شرائع الاسلام (١): (ولو فسر الطلاق باثنتين أو ثلاث قيل يبطل الطلاق، وقيل يقم واحدة).

- الزيدية:

- * جاء في التاج المذهب (٢): الثاني من أحكام الطلاق انه لا يتولى متعدده لو طلقها أو عقد، أكثر من واحدة فانها لا تقع الثانية تبعاً للأول من دون تخلل رجعة بينهما أو عقد، بل يقعان طلقة واحدة، وسواء كانت اثنتين أم اكثر بلفظ واحد نحو انت طالق ثلاثا، أو ألفاظ نحو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فانه لا يقع الا طلقة واحدة لأن الطلاق عندنا لا يتبع الطلاق في الصورتين).
- « وبمثمل هذا الاتجاه ورد في المدراري المضيّة (٢)، وفي البحر الزخار (١)، والمنتزع المختار (٥).

- الظاهرية:

أغاثة اللهفان (٦): فممن ذكر الخلاف في ذلك داود وأصحابه واختاروا أن الثلاث واحدة). وفي فتاري ابن تيمية (٢): وهو قول داود وأكثر اصحابه). والظاهرية باستثناء ابن حزم يتفقون مع الرأي القائل بأن الطلاق المقترن بالعدد تقع، طلقة واحدة.

حجج أنصار هذا الرأي:

احتج أنصار الرأي القائل بأن الطلاق المقترن بعدد لاتقع به الاطلقة واحدة بأدلة كشيرة أهمها القرآن، والسُنة النبوية، والقياس.

^{·- 7/50.}

[&]quot;- التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار في فقه الأثمة الأطهار للصنعاني ١٩٩/٢.

٣- شرح الدر البهية للشوكاني ٧١/٢.

^{·-} وفيه الطلاق لا يتبع الطلاق حتى تخلل رجعة أو عقد، ١٧٤/٢.

^{.20}Y/Y -°

⁻ اغاثة اللهفان المرجع السابق ٢٠٧/١.

۲۳/۸ مجموع فتاوي ابن تيمية ۲۳/۸.

اولا: القرآن الكريم

القاعدة العامة في الشريعة الاسلامية: ان كل عقد ملزم للجانبين لا ينفرد احدهما بإنهائه الا في حالات استثنائية وظروف طارئة. وعقد الزراج من العقود الملزمية لكل من الزرجين تترتب عليه حقوق والتزامات متبادلة للطرفين فالاصل فيه انه لا سلطان للزوج على حله بارادته المنفردة وفق القاعدة المذكورة. الا ان الله سبحانه وتعالى لحكم ومصالح منحه هذه السلطة استثناء ورخصة تحت شروط خاصة وضمن حدود معينة منها ان يتم انقطاع العلاقة الزوجية بثلاث مراحل تتخلل بين كل مرحلة وأخرى فترة زمنية أو رجعة أو عقد جديد كما يقول البعض وذلك استناداً الى قوله تعالى: الطلاق مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونٍ وَ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ) (١٠).

وجه الدلالة:

قالوا: المرتان في لغة العرب بل وسائر لغات الناس انما تكون لما يسأتي مسرة بعيد مسرة وفي اصطلاح القرآن الكريم لم يرد ذكر (مرة) لغير هذا المعنى كما في قوله تعالى: سَسنُعَلَّبُهُمْ مَسرَّتَيْن) (١٠). (أُولَا يَرَوْنُ النَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ) (١٠).

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِيَسْتَأَذَنْكُمُ أَلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُم قَلاثَ مَرَّتَانِ) خبر لفظاً وأمر معنى قلاثَ مَرَّتَانِ) خبر لفظاً وأمر معنى بتفريق الطلاق نظير ما ورد في أحكام كثيرة بايات من هذا القبيل منها قول تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ أَي ليرضعن. (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِانْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ تُرُومٍ) اي ليرضعن.

 ⁽الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوهِ أَوْ تَسْرِيحٌ بإِحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأَخُنُوا ممَّا اتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا إِنْ يَخَافَا إِلَّا يُقِيمًا حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيما افْتَمَتْ بِهُ تَلِكُ حُدُودَ الله فَلا تُعْتَدُوهَا وَمَنْ مَتَعَدَّ جُدُودَ الله فَأَولئَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (البقرة: ٢٢٥).

افْتَدَتْ بِهِ تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهَ فَأُولِئُكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة: ٢٢٩). ` (وَمَمَنْ حُولَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَمَّلُ الْمَدِينَةِ مَرْدُوا عَلَى النَّفَاقِ لاَ تَعْلَمُومُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذَّبُهُمْ مَرْتُونَ فَلْ مُرَدُونَ إِلَى عَذَابِ عَظَيمٍ (التوبة: ١٠١).

- (أَمَلا رَمُونَ أَنْهُ مُرْتَقِنَ مَنْ أَمَّلُ مَا أَمَّا اللهِ عَلَيمٍ (التوبة: ١٠٠).

[&]quot;- (أَوَلا بَيَوْنَ ۚ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فَيِّي كُلُّ عَامٍ مِّرَّةً أَوْ مِّرْتَيْنِ ثُمَّ لا يَتُوبُونَ وَلا هُمْ يَذَّكُرُونَ) (التوبة:

 ⁽يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأَذَنْكُمُ الَّذِينَ مَلِكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مَنْكُم ثَلاثَ مَرَّات مِنْ قَبْل صِلَاة الْعَشَاء ثَلاثُ عَوْرَاتِ لَكُمْ مِنْ الظّهِرة وَمَنْ بَعْد صَلَاة الْعَشَاء ثَلاثُ عَوْرَاتِ لَكُمْ لَيْسُ عَلَيْكُمْ وَلا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَمُنَ طُوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ الله لَكُمْ لَيْسِ عَلَيْكُمْ وَلا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَمُنَ طُوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ الله لَكُمْ اللهِ عَلَيْمِ حَكِيمٍ (النور ٥٨).

والتعبير بالخبر جاء للتأكيد والتشديد على مضمون الأمسر، والأمسر بالشيء يتضمن النهي عن ضده، والنهي لا يكون الا لمفسدة، والعمل بخلاف ذلك الامر اقرار لتلك المفسدة.

قال الامام الفخر الرازي (1): هذا الكلام وان كان لفظه لفظ الخبر الا أن معناه هو الأمر، أي طلقوا مرتين يعني دفعتين. وانما وقع العدول عن لفظ الأمر الى لفظ الخبر لما ذكرنا فيما تقدم أن التعبير عن الأمر بلفظ الخبر يفيد تأكيد معنى الأمر فثبت أن هذه الآية دالة على الأمر بتفريق الطلقات وعلى التشديد في ذلك الأمر والمبالغة فيه، ثم القائلون بهذا القول اختلفوا على قولين:

أحدهما: وهو اختيار كثير من علما، الدين أنه لو طلقها اثنين أو ثلاثاً لا يقع الا الواحدة وهذا القول هو الأقيس لأن النهي يدل على اشتمال المنهي عنه على مفسدة راجعة، والقول بالوقوع سعي في ادخال تلك المفسدة في الوجود، انه غير جائز فوجب أن يحكم بعدم الوقوع.

العقود سواء كانت من الانشاءات أو الاسقاطات لا تتحقق ماهيتها المعنوية ولا توجد آثارها في الخارج الا عند النطق بالألفاظ الدالة عليها (٢). وأنها هي الستي تنشئها، فقول الزوج لزوجته أنت طالق يوجد به حين الانشاء حقيقة معنوية واقعية هي الطلاق ووصفه بعد ذلك هذا الفعل بالعدد مرتين أو ثلاث وصف باطل.

قال ابوحيان ("): (لو قال انت طالق مرتين أو ثلاثاً أنه لا يقع الا واحدة لأنه مصدر للطلاق ويقتضي العدد فلا بد أن يكون الفعل هو الذي عامل فيه يتكرر وجودا كما تقول: ضربت ضربتين أو ثلاث ضربات لان المصدر هو مبين لعدد الفعل فمتى لم يتكرر وجوداً استحال، أن يكرر مصدره وأن يبين رتب العدد فاذا قال: انت طالق ثلاثاً، فهذا لفظ واحد ومدلوله واحد والواحد يستحيل أن يكون ثلاثاً أو اثنتين ونظير هذا أن ينشىء الانسان بيعا بينه وبين رجل في شيء ثم يقول عند التخاطب: بعتك هذا ثلاثا، فقوله ثلاثاً لغو، وغير مطابق لما قبله.

والانشاءات أيضاً يستحيل التكرار فيها حتى يصير المجمل قابلا لذلك الانشاء، وهذا يعسر ادراكه على من اعتاد أن يفهم من قول من قال: طلقتك مسرتين أو ثلاثاً أنه يقسع الطلاق مرتين أو ثلاثاً). ويؤخذ من هذا ونما سبق من خطوات الطلاق أن الطلاق لا يتسوالي

⁻ يراجم التفسير الكبير للامام الفخر الرازي ١٠٤/٦.

[&]quot;- يراجع نظام الطلاق في الاسلام احمد شاكر ص٤٦ وما بعدها.

[&]quot;- يراجع تفسير البعر المحيط لابي حيان١٩٢/٢.

متعدده ولو طلقها أكثر من واحدة فلا تقع الثانية والثالثة من دون التخلل رجعة بينهما او عقد سواء بلفظ أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق.

ثانيا: السُنة النبوية:

ان أهم حديث استند اليه أصحاب هذا الرأي هو حديث ابن عباس (شه) الذي سبق ذكره مع مناقشة ما قيل بصدده وهو. حديث ثابت مروي من أهل الحديث بروايات وطرق متعددة منها ما يلي:

أ- أخرج مسلم في صحيحه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: (كان الطلاق على عهد الرسول (義) وابي بكر وسنتين من أبيه عن ابن عباس قال: (كان الطلاق على عهد الرسول (義) وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة (١). فلو أمضيناه عليهم (١) فأمضاه عليهم)) (٣).

ب- أخرج أبو داود في سننه (1) من طريق أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم انحا كانت المثلاث تجعل واحدة على عهد النبي (ﷺ) وابي بكر وثلاثا من أمارة عمر؟ قال ابن عباس: نعم).

ج- ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابراهيم بن ميسر عن طاووس: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله (義) واحدة؟ قال: قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس (b) في الطلاق فأجازه عليهم (١٠).

د- وروى الحاكم في المستدرك ان ابا الجوزاء أتى ابن عباس فقال: أتعلم ابن الثلاث كن يرددن على عهد رسول الله (ﷺ) الى واحدة؟. قال: نعم. قال الحاكم (هذا صحيح الاسناد) (۲).

^{&#}x27;- بفتح الهمزة اي مهلة.

بسح الهمره اي مهن — ا أجزناه عليهم.

⁷ فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٦٣/٩. سنن ابي داود مع حاشية عون المعبود ٢٢٨/٢. نيل الاوطار ٢/٨٥٦. سبل السلام ٢٢٥/٣.

^{· -} سنن ابى داود مع حاشية عون المعبود ٢٢٨/٢.

[&]quot; تتابعوا بالباء الموحدة ، وفي بعض النسخ تتابعوا بياء مثناة وهما بمعنى: اسرعوا في التطليقات الثلاث لان اوقعوها دفعة واحدة. والتتابع: والتسارع والتهاتف واللجاجة في الشر. عون المعبود على سنن ابى داود ٢٢٨/٢. هامش اغاثة اللهفان ٢٠٢/١.

¹ - فتع الباري المرجع السابق.

⁻ اغاثة اللهفان ٢٠٣/١.

ه- واخرجه ابو داود برواية أخرى وهي: (ان رجلا يقال له أبو الصهبا، كان كثير السؤال لابن عباس، قال: أما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرات ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة، على عهد رسول الله (紫) وأبى بكر وصدرا من امارة عمر؟.

فقال ابن عباس: بلى كان الرجل إذا طلق امرأته قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله (ﷺ) وابي بكر وصدرا من امارة عمر، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال: اجيزوهن عليهم (١). وقد تمسك بسياق هذه الرواية الاخيرة من اعلًا الحديث من الفقهاء المذين قالوا بوقوع الثلاث دفعات واحدة على أساس ان الحديث في ضوء هذه الرواية لا يثبت المدعي وهو ان الطلاق الثلاث واحدة مطلقاً بالنسبة للمدخول بها وغيرها. كما استند الى هذه الرواية من فرق بين المدخول بها وغيرها فقال بوقوع الثلاث في الاولى والواحدة بالنسبة للثانية.

وقد سبق ان ناقشنا هذا الراي الشاذ القائل بالتفريق، كما ناقشنا كل ما قيل بصدد حديث ابن عباس في جميع رواياته، ولا نريد ان نلجأ الى التكرار الملل. لكن أود ان اضيف الى ما سبق بعض ما قاله الفقها، وعلماء الحديث بصدد قيد (قبل ان يدخل بها) يقول ابن القيم (رحمه الله): (ورواية طاروس نفسه عن ابن عباس ليس في شيء منها قبل الدخول وذكر هذا القيد في هذه الرواية كان مبنيا على السؤال الخاص بطلاق غير المدخول بها فاجاب ابن عباس على سؤال عن الطلاق قبل الدخول فالقيد ليس له مفهوم المخالفة.

* وجاء في عون المعبود على سنن ابي داود (٢): (وتمسك بهذه الرواية من ذهب الى ان المطلقة ان كانت مدخوله وقعت الثلاث، وان لم تكن مدخولة فواحدة. ويجاب بان التقييد بقبل الدخول لا ينافي صدق الرواية الاخرى الصحيحة على المطلقة بعد الدخول، وغاية ما في هذه الرواية انه وقع فيها التنصيص على بعض افراد مدلول الرواية الصحيحة الاتية بعد هذه الرواية وذلك لا يوجب الاختصاص بالنص الذي وقع التنصيص عليه... وهذا الحديث (حديث ابن عباس) صحيح يدل على ان الطلاق الثلاث اذا وقعت مجموعة وقعت واحدة) (٢).

إ- سنن ابي داود مع حاشية عون المعبود طبعة دار الكتب العربي بيروت ٢٢٨/٢.

 $^{^{}T}$ عون المعبود على سنن ابى داود T

- * ونقل العسقلاني عن القرطبي: (انت طالق ثلاثا) كلام متصل غير منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً (١١).
- وقال ابن القيم: (أن حديث (الطلاق الثلاث واحدة) قد رواه عن ابن عبساس ثلاثة نفر:
 طاووس وهو أجل من روي عنه، وأبو الصهباء العدوى، وأبو ألجوزاء) (٢).
- * وورد في سبل السلام (٢): (ان ظاهر قول ابن عباس الطلاق الثلاث واحدة) انه كان كذلك باية عبارة وقعت).
- * وقال ابن تيمية (رحمه الله): (ولا نعرف ان واحدا طلق على عهد النبي (美) امراته ثلاثا بكلمة واحدة فالزمه (美) بالثلاث ولا روي في ذلك حديث صحيح ولا حسن، ولا نقل اهل الكتاب المعتمد عليها في ذلك شيئا بل رويت في ذلك احاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث، بل موضوعة. بل الذي في صحيح مسلم وغيره من السنن والمسانيد عن طاووس عن ابن عباس انه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله (紫) وابي بكر وسنتين من خلافة عصر طلاق الثلاث واحدة، فقال عصر: أن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه اناة فلو امضيناه عليهم، فأمضاه عليهم (4).
- العرب، وهذا عرف الله): (فهذا كتباب الله وهنده سنة رسول الله (業) وهنده لغنة العرب، وهذا عرف التخاطب، وهذا خليفة رسول الله (義)، والصحابة كليهم معهم في عصره، وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب (اي الطلاق الثلاث واحدة) فليو عدهم العاد باسماتهم واحدا واحدا لوجد أنهم كانوا يرون الثلاث واحدة أما بفتوى، واما باقرار عليها. ولو فرض فيهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا للفتوى به (*).

^{&#}x27;- فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٦٣/٩.

[·] اغاثة اللهفان ٣٠٣/١.

سبل السلام شرح بلوغ المرام من جميع ادلة الاحكام للحافظ بن حجر العسقلاني تأليف الامام محمد بن اسماعيل الصنعاني ٢٢٦/٣.

ا- مجموع فتاوي ابن تيمية ج ٣٣ ص ١٢-١٣.

وينظر اعلام الموقعين عن رب العالمين للامام ابي عبد الله محمد بن ابي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفي عام ٧٥١هـ ٣٤/٣.

ثالثًا: القياس:

الدليل الاخير الذي تمسك به أنصار هذا الرأي هو القياس على بعبض الاحكمام السي اعتبرت فيها المرة تلو الاخرى وأرادوا بذلك أمثلة كثيرة من القرآن الكريم وسنة الرسول (美) وصيغ العقود والاقرار وغيرها... ومنها:

أ- قال سبحانه وتعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِنَّا نفسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَصَدِهِمْ لَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِنَّا نفسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَصَدِهِمْ لَرْبُعُ شَهَادَاتٍ إِنكُ إِنَّ لَمُنْتَ الله عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ * وَلَحْمَاسِمَةُ أَنَّ عَضَبَ اللهِ وَيُدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبُعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْحَامِسَةَ أَنَّ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (١).

فلو قال الزوج أمام القاضي اشهد بائله أربع مرات اني صادق، أو قالت الزوجة اشهد بائله أربع شهادات انه كاذب كان شهادة الواحدة ولم تكن أربعا فكيسف يكون قوله انست طالق ثلاثا ثلاث تطليقات؟

- * يقول ابن القيم: وأي قياس أصح من هذا؟. وهكذا كل ما يعتبر فيه العدد من الاقترار وضوه، ولهذا لو قال المقر بالزنى: اني أقر بالزنى أربع مرات، كان ذلك مرة واحدة. وقد قال الصحابة لماعز (۲) ان اقررت أربعا رجمك رسول الله (ﷺ). فلو قال: اقر به اربع مرات كانت مرة واحدة. فهكذا الطلاق سواء).
- ب- لو قال: سبحان الله أو الحمد لله مائة مرة يكون مرة واحدة قال ابن تيمية: قوله تعالى: (الطلّلاقُ مَرَتَانِ) أي مرة بعد مرة كما أذا قيل للرجل سبّح مرتين أو سبّح ثلاث مرات أو مائة مرة... فلا بد أن يقول سبحان الله حتى يستوفي العدد. فلو أراد أن يحسل ذلك فيقول سبحان الله مرتين أو مائة مرة لم يكن قد سبح ألا مرة واحدة. والله تعالى لم يقل الطلاق طلقتان بل قال مرتان، فإذا قال الأمرأته أنت طالق اثنتين أو ثلاثا أو عشراً أو الفأ... لم يكن قد طلقها ألا مرة واحدة (٢).

وقول النبي (ﷺ) لأم المؤمنين جويرية: لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله عدد خلقة سبحان الله زنة عرشه، سبحان الله رضى نفسه، سبحان الله مداد كلماته. أخرجه مسلم في صحيحه. فمعناه أنه سبحانه وتعالى يستحق

١- سورة النور: ٩، ٨، ٧، ٦.

⁻ مو ماعز بن مالك الاسلمي اعترف بالزني عند النبي (美) فرجمه.

⁻ اغاثة اللهفان المرجع السآبق ٢٠٧١/١.

التسبيح بعدد ذلك. فالمقدر تارة يكرن وصفا لفعل العبد، وفعله محصور، وتارة يكون بما يستحقد الرب فذاك الذي يعظم قدره، والا فلو قال المصلي في صلاته سبحان الله عدد خلقه لم يكن قد سبح الا مرة واحدة. ولما شرع النبسي (ﷺ) ان يسبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، ويحمد ثلاثا وثلاثين فلو قال سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر عدد خلقه لم يكن قد سبّح الا مرة واحدة (١٠).

وقال بعضهم بأن هذا الرأي تم الاجماع عليه في عهد الرسول (義) وابسي بكر (織) وسنتين من خلافة عمر (拳) ولم يقم اجماع آخر حتى يبطله.

يقول ابن القيم: والمقصود ان هذا القول (طلاق الثلاث واحدة) قد دل عليه الكتساب والسنة والقياس والاجماع القديم، ولم يأت بعده اجماعاً يبطله ولكن رأى أمير المؤمنين عمر (هيه الناس قد استهانوا بأمر الطلاق، وكثير منهم ايقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقويتهم بإمضائه عليهم ليعلموا ان أحدهم اذا اوقعه جملة بانت منه المرأة وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره نكاح رغبة يراد بالدوام لا نكاح تحليل (١).

رابعا: الترجيح:

فيما يلي: يقول سبحانه وتعالى: يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ أَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَٱطبِعُ الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدَّهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُوْمِنُ وَاللّهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُوْمِنُ وَاللّهِ وَالْيَوْمِ اللّهِ وَالْيَوْمِ اللّهِ وَالْيَوْمِ اللّهِ وَالْمَاعِةُ وَالْمَاعِةُ اللّهِ تعني العمل بالقرآن واطاعة الرسول تعني العمل بالاجماع، والرد الى الله يعني العمل بالاجماع، والرد الى الله يعني العمل بالقياس.

ولكن في اعتقادي ان المقصود من هذه الاية هو ان المرجع الاول والأخير لحل المشاكل المستعصية هو الله عز وجل أيا كانت طبيعة المشكلة. ونظير ذلك في حياتنا الدنيوية أن كل قضية تتحرك لتجد حلها لدى أصغر موظف اداري، فاذا استعصت أخذت طريقها التدرجية حتى تصل الى أعلى السلطة (رئيس الدولة).

^{&#}x27;- مجموع فتاوي ابن تيمية ج ٢٣ ص١٢- ١٢.

^{·-} اعلام الموقعين ٢٥/٣-٣٦.

٣- سورة النساء /٥٩.

وفي قضية الطلاق هذه اتضح لنا من الاستعراض السابق انها مسألة خلافية منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا، وتبين لنا ان أدلة كل طرف هي أدلة ضمنية لا تدل على الحكم دلالة قطعية، فرأي كل يحتمل الصواب والخطأ. اذن حكم المسألة شيء متنازع فيه وقد قال تعالى: فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ). فلنرد هذه المسألة الخلافية الى الله، الى القرآن الكريم لنسرى ماذا في القرآن؟

قَالَ سبحانه وتعالى: (الطَّلاقُ مَرَّكَانٍ).

ما هو السُّر في اختيار هذا التعبير؟

لماذا لم يقل اثنتان او طلقتان؟

هل أتى القرآن بالعدد أو بالمرة، وهل هناك فرق بينهما؟

هل أمر الله بالوجوب ما لم تقم على خلافة قرينة أو للندب؟

هل يجوز الاجتهاد عند وجود نص واضح؟

هل النص القرآني غامض الى هذه الدرجة بحيث يترتب عليه هذا الصراع المستمر؟

وللاجابة على هذه الأسئلة، ولبيان ما يرجح كفّة جانب التقيد بالمرات الشلاث، علينا الرجوع الى الله، الى القرآن الكريم الى نصوصه بحيث يفهم المقصود منها كل انسان ملم باللغة العربية سواء أكان مجتهداً أم عامياً:

(١) القرآن الكريم أمر بتوزيع الطلقات الثلاث على ثلاث مرات بنص جلي الدلالة على أن انها، علاقة الزوجية انما يتم باستيفائها موزعة على تلك المرات. وهي قوله تعالى: (الطّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانِ) (١).

(٢) (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ): أمر وطلب على وجه الحتم والالزام أتى بلباس الجملة الخبرية ليدل هذا الأسلوب البلاغي على زيادة التوكيد والاهتمام فيما أمر الله به وعدم تجاوز حدوده.

(تِلْكَ خُدُودَ الله فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدُّ خُدُودَ اللهِ فَأُولِئَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (٢).

الطلاق مرَّتَانِ فَإَمْسَاكٌ بِمَعْرُوهِ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأَخُذُوا مَمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا إِنْ يَخَافَا إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ الله فَإَنْ خَفْتُمْ إِلّا يُقِيمَا حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيما افْتَدَتْ بِه تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فَيما افْتَدَتْ بِه تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ الله فَأُولِئُكَ مُمُ الظَّالِمُونَ (البقرة: ٢٢٩).
 الطلاق مَرَّتَانِ قَامْسَاكٌ بِمَعْرُوهِ أَوْ تَسْرِيعٌ بإحْسَانِ وَلا يَحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلّا إِنْ يَخَافَا إِلّا يُقِيمًا حُدُودَ الله فَإَنْ خَفْتُمْ إِلّا يُقِيمًا حُدُودَ الله فَإِنْ خَفْتُمْ إِلّا يُقيما حُدُودَ الله فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فيما أَفْتَدُنَ بِهُ تَلْكَ حُدُودَ الله فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ الله فَآولِئُكَ مُمُ الظَّالِمُونَ (البقرة: ٢٢٩).

- (٣) الأمر بالشيء نهي عن ضده، هذه قاعدة شرعية ثابتة أقرها العلماء من الأصوليين والفقهاء، فالأمر بالمرات نهى عن اللجوء إلى الأعداد (الاثنتين او المثلاث) لما في الأولى من مصلحة الفرصة، والمجال لاستئناف الحياة الزوجية كما يشير إلى ذلك: قول تعالى (لا تنزي لعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذِلكَ أَمْراً) (١). وفي الجمع مرة واحدة مفسدة وهي سد هذا الباب بوجه الزوجين.
- (٤) أراد الله أن يكون الطلاق ثلاث مرات، والقول بجواز جمعها في مرة واحدة حسب ارادة الزوج تغليب لارادته على ارادة الله وهذا ما يرفضه منطق الشريعة الاسلامية.
- ١. نص (الطّلاقُ مَرَّتَانِ) يدل دلالة قطعية على المرتين المستلزمتين للتخلل الزمني بينهما،
 فتفسيرهما بالاثنتين أو الطلقتين أو تفسير المرات الثلاث بالطلقات الثلاث دفعة وأحدة
 دون التخلل الزمنى يأباه منطق اللغة العربية.
- لفظ (الاثنتين او الثلاث) بدعة لأنه من استحداث الانسان نفسه، وسيئة ظالف لامسر
 الله الصريح، والبدعة السيئة مردودة، لقول الرسول (業) (كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد).
- ٣. في احلال العدد على المراّت حرج لما يترتب عليه من قطع الطريق أمام استئناف الحياة الزوجية بعد الندم والرغبة في الرجوع بالرجعة أو بالعقد الجديد، وهذا يتنافى مع قول تعالى: (مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَج وَلكَنْ يُرْيدُ لِيُطَهَّركُمْ) (١).
- 4. في الفتوى أو القضاء بوقوع الثلاث مرة واحدة عسر ويأس للزوجين وهدم لبناء كلف
 سنوات من العمر بلحظة واحدة من لحظات الحياة غير طبيعية.
- ٥. وهذا ما يتعارض مع قوله تعالى (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُّ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمْ الْمُسْرَ) (١). ومع قول الرسول (ﷺ) (سروا ولا تعسروا) فإن قيل: أن العسر جلبه الزوج بمحض ارادت، اقول: أن

 ⁽يَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلَقْتُمْ النسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعدَّتهِنَّ وَآحْصُوا الْعدَّةَ وَاتقُوا اللهَ رَبُّكُمْ لا تخرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخرُجُنَ إِلا أَنْ يَآتَيَنَ بِفاحشةَ مُبَيَّنَةً وَتَلك حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فَقَدْ عَلْمَ مَعْنَا لَهُ مُعَدِّدَ اللهِ فَقَدْ عَلْمَ اللهِ اللهِ عَلَيْ الْمَرَّلُ (الطلاق: ١).

الزوج جاهل عطى، وقد رفع الله عنه المؤاخذة والمحاسبة على الزيادة على طلقة واحدة كما قال سبحانه وتعالى (美) (رفع عن أمتي الخطأتُم). وقال الرسول (美) (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه). فعلى المفتي والقاضي ان ينبهه على انه خطأ ولعسب وأستهزاء بكتاب الله أسوة برسول الله (美) عندما اخبر عن رجل طلق امرأت ثلاثا قام غضبان ثم قال: (أيلعب بكتاب الله وأنا بين اظهركم) (۱)!!!.

٩. (الطّلاقُ مَرُّتَانِ) ليس عُملاً حتى تبينه السُّنة النبوية، ولا عاماً حتى تخصصه ولا مطلقاً حتى تقيده ولا حكما مسكوتا عنه حتى تقرره اذن انحصرت وظيفة الاحاديث الواردة في هذا الباب في توكيد حكم جاء به القرآن وهو توزيع الطلقات على شلاث مسرات. فلا يجوز للفقيمه أو الفتي أو القاضي ان يستخدمها في صرف جملة (الطلاقُ مَرَّتَانِ) عن معناها الحقيقي الواضع الصريح.

٧. (الطلاقُ مَرَّتَانِ) نص صريح واضع يدل على الحكم دلالة قطعية. وقد أجمع علماء
 المسلمين من الاصوليين والفقهاء على انه (لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) اذن كل
 نقاش وتأريل واجتهاد في تفسير هذا النص مرفوض بمقتضى هذه القاعدة.

- ٨. تمتع كل من الزوجين بالآخر حكم شرعي ثابت لسبب شرعي رهو عقد الزواج الصحيح والثابت ثبوتاً قطعياً لا يجوز رفعه بدليل ظني عما تمسك به بعض الفقهاء من احاديث الآحاد، وقد الجمع على ان حديث الاحاد دليل ظني من حيث الثبوت وان كانت دلالته قطعية.
- ٩. لا يجوز الخلط بين الاجماع في مذهب واحد وبين الاجماع بمعنى اتفاق جميع المجتهدين مسن
 أمة عمد (義) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي. فالثاني هو الدليل
 القطعى الملزم دون الاول.
 - ١٠. ولا يجوز الخلط بين الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامي.
- ١١. فالشريعة هي نصوص القرآن والسنة النبوية فهي خالدة وملزمة لكل بالغ عاقل عقيدة وعملاً وخلقاً. أما الفقه الاسلامي فهو شروح واراء واجتهادات لفقهاء المسلمين، قابل للتعديل والتغيير غير ملزم لاحد بحيث لا يلتنزم ان يعتنقه مدى الحياة بموجب قاعدة (العامي لا مذهب له).

 ⁽شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزلَ فيه القُرآنُ هُدى للنّاس وَبَينّاتٍ مِنَ الهُدَى وَالفُرقانِ فَمَن شَهِدَ منكُمُ الشَّهِرَ فَلْيَصَمْهُ وَمَن كَانَ مَرَيضَا أَوْ عَلَى سَفَر فَعَدَّةً مَنْ أَيَّامَ أُخِرَ يُرِيدُ اللهِ مِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمْ الْمُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعَدَّةَ وَلَتُكْمِرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَآكُمْ وَلَفَلْكُمْ تَشْكُرُونَ) (البقرة ١٨٥).
 نيل الاوطار للشوكاني ٢/٥/٦.

- ١٧. ان احداً من أثمة المسلمين رحمهم الله لو يقل ان الصواب كلمه فيما رآه وان الخطأ من نصيب غيه. فلو كان الصواب كله من نصيب امام واحد أو أثمة مخصوصين لما جاز خالفته أو خالفتهم بل لما ساغ لهم ان يختلفوا فيما بينهم ويدلوا على ذلك ما يلي:
- أ- سيدنا ابو بكر الصديق (ﷺ) اول خليفة رسول الله (ﷺ) حينما سأل عن لفظ (كلالة) وفسره بأن: (الذي يورث كلالة ومن ليس في ورثته ولد ولا والد) (١) قال: هذا رأي ان كنت مصيبا فمن الله، وان كنت تحطئاً فمن (الشيطان).
- ب- وعبد الله بن مسعود من كبار فقها، الصحابة عندما سئل عن زوجة لم يحدد لها المهر ومات زوجها قبل ان يدخل بها قال: اجتهد برأي فان كنت مصيباً فمن الله، وان كنت عطنا فمن ابن أم عبد لها المياث ومهر مثلها لا (وكس ولا شطط) (٢٠).
- ج- وقال الأمام الأعظم ابو حنيفة (رحمه الله): (هذا رأيي وهو احسن ما قدرنا عليمه فمن جاءنا بخير منه قبلناه).
- د- والامام مالك (رحمه الله) رفض طلب الخليفة العباسي بجعل كتابه (الموطأ) مرجعا للعمل به فقال: (لا تفعل اياأمير المؤمنين فأن صحابة رسول الله (業) تفرقوا في الامصار بما حملوا من علم وفقه). وكان رحمه الله عندما يستنبط حمكاً شرعياً يقول لاصحابه: (انظروا فيه فأنه دين وما من احد الا مؤخوذ من قوله ومردود عليه الاصحابه: القبر الشريف)، يشير الى قبر رسول الله (業).
- هـ رعن الشافعي (رحمه الله): (اذا صح الحديث فهـ مذهبـي واضربوا بقـولي عـرض الحائط).
- و- وانكر الامام احمد (رحمه الله) دعوى الاجماع في مواطن الاجتهاد قائلاً لمن ادعاه، ومسا يدريه ان الناس اختلفوا ولم يبلغه ذلك؟. وبالاضافة الى ذلك كله فأن الفقهاء اتفقوا على ان حكم القاضي في كل مسالة خلافية بناء على رأي مسن الاراء المختلف فيها يحسم الخلاف فعلى الحصمين العمل المحكوم به ومن الواضع ان حكم القانون اقوى مسن حكم القاضي وقد اجمعت قوانين البلاد الاسلامية على ان الطلاق المقترن بالعدد به طلقة واحدة.

منشأ اجتهاد عمر بن الخطاب (ﷺ): ان سيدنا عمر هو ذاك الشخص العظيم الذي قال في حقد رسول الله (ﷺ): (لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب)!!!

^{&#}x27;- التركة والميراث في الاسلام للدكتور محمد يوسف موسى ص٢٥٤. اذن الكلالة ما عدا الولد والوالد من ورثة الميت.

 $^{^{-1}}$ اى لا زيادة ولا نقس.

وذلك الحكيم الذي يشهد الاعداء بعلمه رحكمته وسياسته ودهاته، اضافة الى منزلته الدينية فهو كما يبدو واضحاً من حديث ابن عباس (الله عن كلام الفقهاء الذين درسوا هذه المسألة بعمق دون تعصب اعمى: لما رأى ان الناس اخذوا يطلقون الثلاث مرة واحدة نهاهم عن ذلك وعزرهم. ولما لم تفد عقوبة التعزير الزمهم بالثلاث، وقال لهم من طلق على خلاف ما شرع الله من الطلاق مرة بعد مرة، وجمع الثلاث مرة واحدة فعقوبته عدم مراجعة زوجته حتى تنكح زوجاً غيه (١).

وكان عمر بن الخطاب عارفاً بالفقه الاسلامي مجتهداً جريساً يراعي المصلحة العامة باجتهاداته التي اكثر من ان تعد وتحصى، كأنشاء الدواوين، وبناء السجون للمجرمين، وتوقيف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم عندما رأى تخلف علة الحكم، وجعل عقوبة شرب الحمر ثمانين جلدة بدلا من الاربعين... وبذلك يعتبر عمل عمر بن الخطاب هذا من قبيل السياسة الشرعية يدور حول المصلحة العامة وجوداً وعدماً وليس عملاً تشريعيا له صفة الدوام لان هذه الصفة ينفره بها القرآن الكريم وسنة الرسول (義). وقد تأثر الأئمة (رحمهم الله) باجتهاد عمر بن الخطاب (قله المنافقة على الدنيا تارة اخرى، ويرى ما عليه المسلمون من الفوضى في الطلاق ومن الاقدام على ايقاع الطلقات الثلاث مرة واحدة بزعم انه عمل مشروع اباحه لهم القرآن والسُنة النبوية لرجع عن اجتهاده، ولقضى بما كان معمولاً به في عهد الرسالة وفي خلافة ابي بكر (قله السنين الاوليتين من خلافته.

(والله اعلم بالصواب)

رب زدنب علما والحقنب بالصالحين

^{&#}x27;- يقول ابن تيمية: فلما كان الناس لم يلزموا بالثلاث يفعلون المحرم رأى عمرالزامهم بذلك لانهم لم يلزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح، ولكن كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك، اما لانهم لم يروا التعزير بمثل ذلك ، واما لان الشارع لم يعاقب بمثل ذلك. وهذا فيمن يستحق العقوبة. واما من لا يستحقها بجهل او تأويل فلا وجه لالزامه بالثلاث. فتاوي ابن تيمية ٢٢/١٦.





الطَــلاق مـرتــان في تفاسـيـر القرآن





من العجائب والفرائب

من الغرائب التي صادفتها في حياتي أن أحداً من أصدقائي زارنسي في بغداد بداية السبعينات وهو آتٍ من السليمانية، فأستقبلته في الباب ووجدته في وضع غير طبيعي، يسيطر على عقله وإدراكه التعصب المذهبي، فقبل أن يُسلِّم عليَّ قال:

(الله يخرّب بيتك، أنت قائلٌ الطلاق الثلاث يقع به طلقة واحدة).

فقلت: كلا

فقال: هل هو قول ابن تيمية؟

قلت: كلا.

قال: هل هو قول الشيعة الإمامية؟

قلت: كلا.

قال: إذاً من قال هذا؟

قلت: قاله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بنص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة، فقال: ﴿الطِّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، والتسريح بإحسان هو المرة الثالثة.

قلت يا الشيخ! أنتم تدرسون وتُدرّسون علم أصول الفقه سنوات دراسة سطحية بعيدة عن الفهم والعمق، ومن القواعد العامة الثابتة في هذا العلم (لا مجال للإجتهاد والرأي في مورد النص).

وكان أمام باب دارنا رجل عاميٌّ يبيع الطماطة.

فقلت: هذا العربي يعرف اللغة العربية، ولكن لا يعرف القراءة والكتابة، فلنسأله هل يوجد الفرق بين المرتين والإثنتين (أو العددين).

يقول نعم، بين المرتين يوجد الزمن، ولكن لا يوجد بسين الإثنستين أو العسددين أو نحوهسا الزمن.

فسكت لحظة ثم قال: لو لا الشافعي، لعملت بهذه الآية.

فقلت له: يا الشيخ! ما أكثر أمثالك في العالم الإسلامي؟!!

المقدمة

الأسباب الموجيبة

الأسباب التي دفعتني إلى تأليف هذ الكتاب المتواضع كثيمة منها:

السلمون قبسل نسزول
 آية ﴿الطِّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ وبين الطلاق الرجعي بالمفهوم الإسلامى السنى لم يكسن موجسوداً
 وقت نزول هذه الآية.

فالطلاق الرجعي في العرف الجاهلي هو كل طلاق لم تنته عدته، ولو كان مائة مرة أو بعوض أو قبل الدخول.

في حين أن الطلاق الرجعى بالمفهوم الإسلامى هو كل طلاق بعد الدخول بدون عـوض على أن لا يكون للمرة الثالثة، و بهذا المعنى لم يكن موجودا حتى يشار إليه بـــ (ال) للعهد الذكرى في ﴿الطِّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾.

٢ حرف (ال) إذ حملت على العهد الذكرى تكون للإشارة إلى الطلق الرجعي الذى كان موجودا قبل نزول هذه الآية في العرف الجاهلي فيشمل الطلاق الرجعي والطلاق البائن بالمفهوم الإسلامي فحملها على الرجعي بالمفهوم الإسلامي بعيد عن الصواب.

٣ رفع الخلط بين (مرتين) بمعنى (كرتين) وبينهما وبين الإثنين و الفرق بينهما واضح وضوح الشمس في نصف النهار فتفسير كلمة (مرتان) باثنين أو (الإثنتين) كما زعم البعض لا يكون إلا على سبيل المجاز، أو التأويل.

والمجاز لا يصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة، و الحقيقة متيسرة، وغير متعذرة في هذ المقام، والأصل في الكلام هو عدم التأويل فلا يجوز للمجتهد أو القاضي أو المفتي صرف الكلام عن ظاهره والإقدام على التأويلِ مالم تكن هناك ضرورة، أو مصلحة عامة تقتضي ذلك، وهي غير موجودة كماهو الواضح لدى أولى الألباب.

عدم بناء الأسرة الطريق أمام من لايتردد في هدم بناء الأسرة المنتي كلف ثمناً باهطاً، وإستفرقته عدة سنوات من الحياة الزوجية على رؤوس الزوج والزوجة والأولاد في لحظة واحدة بدون ذنب.

(1)

اسباب نزول آية ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾

قال الطبري^(۱) في تفسيه (جامع البيان في تفسير القرآن) و هو أهم التفاسير المعتصدة في العالم الإسلامي على الإطلاق: القول في تأريل قوله: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ﴾ اختلف أهل التأريل في تأريل ذلك فقال بعضهم: هو دلالة على عدد الطلاق الذي يكون للرجل فيه الرجعة على زوجته والعدد الذي تبين به زوجته منه ذكر مسن قاله إن هذه الآية أنزلت لأن أهل الجاهلية وأهل الإسلام قبل نزولها لم يكن لطلاقهم نهاية تبين بالانتهاء إليها امرأته منه ما راجعها في عدتها منه فجعل الله تعالى ذكره لذلك حدا حرم بانتهاء الطلاق إليه على الرجل امرأته المطلقة إلا بعد زواج وجعلها حينشذ أملك بنفسها منه ذكر الأخبار الواردة بما قلنا في ذلك:

حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان الرجل يطلق مسا شاء ثم إن راجع امرأته قبل أن تنقضي عدتها كانت امرأته فغضب رجل من الأنصار على امرأته فقال لها: لا أقربك ولا تحلين مني قالت له: كيف؟ قال: أطلقك حتى إذا دنا أجلك راجعتك ثم أطلقك فإذا دنا أجلك راجعتك قال: فشكت ذلك إلى النبسي في فأنزل الله تعالى ذكره ﴿الطُلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ﴾.

حدثنا أبر كريب قال: حدثنا ابن إدريس عن هشام عن أبيه قال رجل لامرأته على عهد النبي النبي الآريك ولا أدعك تملين فقالت له كيف تصنع؟ قال: أطلقك فإذا دنيا مضي عدتك راجعتك فمتى تملين؟ فأتت النبي فأنزل الله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ ﴾ فاستقبله الناس جديدا من كان طلق ومن لم يكن طلق.

حدثنا عمد بن يحيى قال: أخبرنا عبد الأعلى قال حدثنا سعيد عن قتادة قال: كان أهل الجاهلية كان الرجل يطلق الثلاث والعشر وأكثر من ذلك ثم يراجع ماكانت في العدة فجعل الله حد الطلاق ثلاث تطلبقات.

⁽۱) الإمام الكبير، والمحدث الشهير من أطبقت الأمة على تقدمه في التفسير إبن جريس أبو جعفر الطبري المتوفي سنة (٣١٠ هـ) رحمه الله طبعة دار المعرفة بيروت لبنان ج٢ ص٢٧٦ ومايلها.

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد عن قتادة قال: كان أهل الجاهلية يطلق أحدهم امرأته ثم يراجعها لا حد في ذلك هي امرأته ما راجعها في عدتها فجعل الله حد ذلك يصير إلى ثلاثة قروء وجعل حد الطلاق ثلاث تطليقات.

حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ ﴾ قال:

كان الطلاق قبل أن يجعل الله الطلاق ثلاثا ليس له أمد يطلق الرجل امرأته منة ثم إن أراد أن يراجعها قبل أن تحل كان ذلك له وطلق رجل امرأته حتى إذا كادت أن تحل ارتجعها ثم استأنف بها طلاقا بعد ذلك ليضارها بتركها حتى إذا كان قبل انقضاء عدتها راجعها وصنع ذلك مرارا. وبعد ذلك بين الله حكم الطلاق ثلاثاً: مرتين ثم بعد المرتين إمساك معروف أو تسريح بإحسان.

الإستنتاج

يستنتج من صريح الأحاديث المذكورة في هذا التفسير المعتمد في العالم الإسلامي النتائج لآتية:

اولاً: قبل نزول آية ﴿الطِّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾ كان المسلمون كفير المسلمين يعملون بالعرف الجاهلي في مراجعة الزوجة قبل إنتهاء عدتها، وكان للمسلم أن يراجع زوجته المسلمة، ولـو كان ذلك بعد الطلاق مأنة مرة مالم تنته عدتها.

ثانياً: الطلاق الرجعي في العرف الجاهلي هو كل طلاق لم تنته عدة المطلقة بعد، سواء كانست الطلقة واحدة، أو إثنتين، أو ثلاثاً، أو أكثر، وسواء كان الطلاق قبل الدخول، أو بعده، وسواء كان بعوض أو بدونه مادامت العدة باقية.

ثالثاً: الطلاق الرجعي في العرف الجاهلي عام يشمل كل طلاق رجعى وكل طلاق بائن بائن بائن بالفهوم الإسلامي لأن معيار التميز بين الرجعي والبائن في العرف الجاهلي هو إنتهاء العدة، وعدم إنتهائها فكل طلاق كان يعتبر رجعياً مالم تنته عدة الزوجة، وكان يعتبر بائناً بعد إنتهاء العدة بغض النظر عن عدد الطلقات، ومراته.

رابعاً: الطلاق الرَّجعى بالمفهوم الإسلامي لم يكن موجودا حين نزول آية (الطُّلاَقُ مَرُّتَانِ) كما يتبين لنا في الأحاديث التي نقلها الطبي (رحمه الله) لِأن الطلاق الرجعي الني إستنتجه فقهاء المسلمين بعد نزول جميع الآيات المتعلقة بأحكام الطلاق يتوقف على توافر الشروط الأربعة الآتية:

١- أن يكون الطلاق بعد الدخول، فكل طلاق قبل الدخول بائن، ولا يحتاج إلى العدة، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَعْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ (١) فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا ﴾ (١)

٧- أن يكون الطلاق بدون عوض فكل طلاق مقابل العوض يعد بائناً بدليل قولمه تعالى: ﴿ وَلاَ يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُنُواْ مِمًّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْنًا إِلاَّ أَن يَخَافَ الاَّ يُقيمَا خُدُودَ اللَّه فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فيمَا افْتَدَتْ به ﴾ (١)

٣ أن لايكون الظلاق للمرة الثالثة فكل طلاق مطلقاً للمرة الثالثة فأكثر يكون
 بائناً بدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَمهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَسنكِحَ زَرْجُسا
 غَنْدُهُ ﴾ (٥).

٤ أن لاتكون العدة منتهية، فإذا إنتهت يعتبر الطلاق بائناً بالمفهومين الإسلامى والجاهلي.

خامساً: النسبة المنطقية بين الطلاق الرجعي بالمفهوم الإسلامي والطلاق الرجعي في العسرف الجاهلي العموم والخصوص المطلق، فكل طلاق رجعي بالمفهوم الإسلامي يكون رجعيساً بالمفهوم الجاهلي دون العكس الكلي.

وعلى سبيل المثل الطلاق قبل الدخول بائن في الإسلام ورجعي في الجاهلية قبل إنتهاء العدة،. وكل طلاق بعوض بائن في الإصطلاح الإسلامى و رجعي في العسرف الجساهلى مالم تنته العدة.

وكل طلاق للمرة الثالثة فأكثر رجعي في العرف الجاهلي مادامت العدة باقية، وبدون عوض والأقل من المرة الثالثة فهو رجعي بالمفهومين الإسلامي والجاهلي مادامت العدة باقية.

وفي هذا الشق الأخير يلتقي المفهوم الإسلامي والمفهوم الجاهلي في إعتبار الطلاق رجعياً.

⁽١) أي قبل أن تدخلوا بهن.

⁽٣) سورق الأحزاب / ٤٩

⁽⁷⁾ سورة البقرة / ٢٢٩

⁽¹⁾ أي للمرة الثالثة..

^(*) سورة البقرة /٢٣٠.

سادساً: خلط من قال بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة بين الطلاق الرجعي في العرف الجاهلي، و الطلاق الرجعي في الإصطلاح الإسلامي، وقال أن (ال) في (الطلاق مرتّانِ) للعهد الذكرى أى يرجع إلى الطلاق الرجعي دون أن يفرق بين الرجعي بالمفهوم الاسلامي، والرجعي في العرف الجاهلي فالرجعي قبل نزول آية (الطلاق مرّتانِ) كان موجوداً ومستعملا بالمفهوم الجاهلي، وإستعمله المسلمون وغير المسلمين على حد سواء كما ورد في الاحاديث المنقولة عن الطبري (رحمه الله) فالرجعي بالمفهوم الإسلامي لم يعرفه المسلمون حين نزول آية (الطلاق مرّتانِ) لمان تقسيم الطلاق إلى الرجعي والبائن بالمفهومين الإسلاميين استنتجهما، فقهاء الشريعة بعد نزول جميع الأيات المتعلقة بأحكام الطلاق، فكيف يتصور أن تكون حرف(ال) للعهد الذكرى تشير إلى ما إستنتج قبل نزول (الطلاق مرّتانِ).

سابعاً: رمنشاً هذا الخلط في إعتقادنا المتواضع من بعض فقهاء الشريعة الإسلامية (رحمهم الله) هو عدم مقارنة بين أحكام الطلاق في العرف الجاهلي و أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية بعد نزول الآيات التي تبنت بيان أحكام الطلاق ومنها التميين بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن.

بالإضافة إلى حسن ظن بعض ببعض، رتقليد الخلف للسلف رغم كونه عجتهداً فيسا ذهب إليه سواء أكان مصيبا أم خطئاً.

ثامناً: قد ورد سبب نزول آية ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ ﴾ بنفس المنسى السوارد في تفسير الطبري في تفاسير كثيرة للقرآن الكريم منها:

أ أحكام القرآن لِإبن العربي (أبي بكر محمد بن عبدالله) (١١)

ب ـ تفسير القرطبى (الجامع لِأحكام القرآن) لِأبي عبدالله إبن أحمد بن أبى بكر. (٢) ج ـ جمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي (الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن) (٢)

د ــ تفسير بحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. (1)

هـ ــ الكشف البيان في تفسير القرآن للإمام أحمد بن عمد الثعلبي (١)

⁽١) الطبعة الثالثة الجزء الأول ص ١٨٩.

⁽٢) الجزء الثالث ص ١٢٦.

⁽٣) الجزء الأول ص ٣٢٧.

⁽¹⁾ طبعة ٢٠٠١ الجزء الثاني ص٢٠٢.

(1)

تكييف حرف (ال) في لغة العرب

حرف (ال) في لغة العرب تكيف بمعنى من المعانى الخمسة الآتية حسب طبيعة الموضوع:
أولاً: للإستغراق: أى انَّ اللفظ المحلى بها يشمل جميع الأفراد المندرجة تحته دفعة واحدة كما
في قوله تعالى: ﴿وَالْمُوْمِنُونَ وَالْمُوْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضَ يَاأُمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (١) أى جميع المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعمض لمانهم
يأمرون بما فيه خير الفرد والمجتمع، وينهون عما فيه ضرر الفرد والمجتمع.

ثانياً: للعهد الذكرى: أى الإشارة إلى ما سبق ذكره كما في قوله تعالى: ﴿ كُمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فَرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ (٢) أي عصى الرسول الذي أرسل إليه.

ثالثاً: للجنس (أو الماهية): مثل (الذهب خير من الفضة) أي أنّ ماهية و حقيقة مصدن الذهب خير من حقيقة وما همة الفضة.

رابعاً: للمهد الذهني: أي لما هنو معهنود ومعنوف لندى السنامعين المضاطبين مثل (جناء القاضي إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد).

خامساً: للإشارة إلى أن العلم المحلى بـ(ال) منقول وليس مرتجلاً مثبل (الفضيل)و (الحارث)و (النعمان) كما يقول إبن مالك:

للمع ما كان عنه نقلاً

وبعض الأعلام عليه دخلاً

وحرف(الـ) في قوله تعالى: ﴿الطُّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾ لاتصلح لأن يقصد بها للعنيان الأخيران كما هو واضح، وإنما تكون للإستغراق أو الماهية، أو العهد الذكرى فالقاتلون بوقوع الطلاق

⁽١) طبعة بعروب ٢٠٠٤ الجزء الأول ص ٣٦٢.

٣ سورة القوية / ٧١.

⁽٢) سورة المزمل / ١٥.

الثلاث مرة واحدة يحملونها على العهد الذكرى، وهو الطلاق الرجعي، وإذا عملت على الإستغراق، أو الماهية تشمل الطلاق الرجعي، والطلاق البائن.

وإذا كيفت بالعهد الذكري فإنها تكون للإشارة إلى الطلاق الرجعي الجاهلي المعروف والمتداول بين المسلمين، وغير المسلمين قبل نزول هذه الآية للأن تقسيم الطلاق إلى البائن والرجعي بالمفهوم الإسلامي كان من إستنتاج فقهاء الشريعة بعد نزول جميع الآيات المتعلقة بأحكام الطلاق كما ذكرنا سابقاً.

(4)

المرة والعدد

الفرق بين المرة والعدد من البديهيات لايحتاج إثباته الى الدليل و، المرة والمرتان كالكرة والكرتين، وأصل المرة المرور خلاف الوقوع. (١١)

والعده مافوق الواحد ولا يوجد الزمن الفاصل بين وحدات عبده واحد مشل(٣) و(٤) وغو ذلك بخلاف المرات فالمرتان مثلاً من الضرورى أن يوجد بينهما النزمن وإلا فلا يطلق عليهما تعبير المرة في لغة العرب.

وبناء على ذلك فإن تفسير المرتين بالإثنين على سبيل الحقيقة خطأ مخالف لإجماع أهل اللغة العربية، لكن يجوز إطلاقها على الإثنين على سبيل المجاز والتأويل، ومن الواضع أن المجاز لايصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة (المعبد المرتان) ظاهر و راجع في وقوع الحدث في زمنين مختلفين ومرجوح وخفى في الإثنين.

والعدول عن الظاهر والراجع إلى الخفي و المرجوح تأويل وليس تفسيماً، والتأويل لا يلجأ إليه الإ إستثناء بدليل مشروع أو ضرورة تقتضيه أو مصلحة عامة أو نحو ذلك.

⁽١) مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ ابن علي الفضيل بن الحسن للطبرسي المجلد الأول صم٣٤٨.

⁽٢) مجلة الأحكام العدلية المادة(٦٢): إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز.

(2)

من الأحاديث الصحيحة المؤكدة لما جاء في القرآن

هناك أحاديث النبوية الصحيحة التي تؤكد ما جاء في القرآن الكريم من التفريق بين الطلقات وتوزيعها على ثلاث مرات، ومنها ما يلي:

أ- طلّق رجل إمرأته ثلاث تطليقات جميعا'' فلما بلغ ذلك رسول الله قام غضبان شم قال: أيُلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم.

قال ابن كثير اسناده جيد، وقال ابن حجر في بلوغ المرام: (٢) رواته ثقات.

اعتبر الرسول 素 الطلاق الثلاث بلفظ واحد لعباً بحدود الله، وليس من طلاق المسلم. وفي رواية أخرى رواها ابن ماجه عن أبي موسى قال: قال رسول الله 素: ما بال أقوام يلعبون بحدود الله، يقول أحدهم قد طلقتك قد راجعتك قد طلقتك.

وهذا الحديث الشريف يدل على أن تطليق الزوجة ثلاث طلقات في عجلس واحد ومسرة واحدة تلاعب بكتاب الله، لأن القرآن أمر بالمرات ولم يرد فيه العدد.

ب- طلّق رُكانة إمرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد ثم ندم على طلاقها وحزن، فأبان له رسول الله خطأه في عمله وتجاوزه لحدود الله، وإنه لم يصح من طلاقه المذي زعم إلا الطلقة الأولى، لأنها بها حلّت عقدة النكاح. فجاء من بعدها من الطلقتين أخريين في غير موضعه، فلم يجد عقدا يفسخه ولا رباطا يقطعه، فقال له: إنما تلك واحدة، فارجعها إن شنت. رواه الضياء المقدسي في المختارة وأبو يعلى.

⁽١) أي بلفظ واحد وفي مرة واحدة

(0)

آراء كبار المفسرين

آراء كبار المفسرين للقرآن الكريم متفقة على بطلان تفسير المرتين بالإثنين ومن تلك التفاسير مايلي:

أولاً: تفسير الكشاف (۱) قال الزخشري: الطلاق بمعني التطليق كالسلام بمعني التسليم اي التطليق التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والارسال دفعة واحدة، ولم يرد بالمرتين التثنية، ولكن التكرير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِع الْبَصَرَ كَرَّتَيْنٍ﴾ (١) أي كرة بعد كرة لا كرتين إثنتين ونحو ذلك من التثاني التي يراد بها التكرير.

ثانياً: أحكام القرآن للجصاص: (٢) قال الله عزوجل: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ
تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ والدليل على أن المقصد فيه الأمر بتفريق الطلاق وبيان حكم ما
يتعلق بإيقاع ما دون الثلاث من الرجعة أنه قال: ﴿الطّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾ وذلك يقتضي
التفريق لا محالة لأنه لو طلق اثنتين معا لما جاز أن يقال طلقها مسرتين وكذلك لو
دفع رجل إلى آخر درهمين لم يجز أن يقال أعطاه مرتين حتى يفرق الدفع فحينسنة
يطلق عليه وإذا كان هذا هكذا فلو كنان الحكم المقصود باللفظ هو منا تعلق
بالتطليقتين من بقاء الرجعة لأدى ذلك إلى إسقاط فائدة ذكر المرتين إذا كنان هذا
الحكم ثابتا في المرة الواحدة إذا طلق اثنتين فثبت بذلك أن ذكره للمرتين إنما هو أمر
بإيقاعه مرتين ونهي عن الجمع بينهما في مرة واحدة.

ومن جهة أخرى أنه لو كان اللفظ عتملا للأمرين لكان الواجب حمله على إثبات الحكم في إيجاب الفائدتين وهو الأمر بتفريق الطلاق متى أراد ان يطلق اثنتين وبيان

⁽۱) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأليف لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(٩٣٨، ٥٣٨) إنتشارات آفتاب تهران الجزء الأول ص ٣٦٦.

⁽⁷⁾ سورة الملك /٤.

^{(&}lt;sup>۲)</sup> لمجة الإسلام الإمام أبي بكر بن علي الرازي الجصاص (۲۰۵–۲۰۷هـ) دار المصحف شركة مكتبة، ومطبعة عبدالرحمن محمد ـ القاهرة، الجزء الثاني، ص٧٢.

حكم الرجعة إذا طلق كذلك فيكون اللفظ مستوعبا للمعنيين وقوله تعالى: ﴿والمطلقات ﴿والطلقات يرضعن أولادهن ﴾ وما جرى هذا المجرى عا هو في صيغة الخبر ومعناه الأمر.

ثالثاً: تفسير النسفي (١) ﴿ الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ ﴾: الطلاق بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم أى التطليق الشرعى تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجسع والإرسال دفعة واحدة ولم يرد بالمرتين التثنية ولكن التكرير كقوله: (ثم ارجع البصر كرتين) أي كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين وهو دليل لنا في أن الجمع بين الطلقتين والثلاثة بدعة في طهر واحد لأن الله تعالى أمرنا بالتفريق لأنه وإن كان ظاهره الخبر فمعناه الأمر.

رابعاً: فتح البيان في مقاصد القرآن (٢) وإنما قال سبحانه وتعالى (مَرَّتَانِ) ولم يقل (الطلقتان) إشارة إلى أنه ينبغى أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقتان دفعة واحدة.

خامساً: زهرة التفاسي: (۱۳) ومهما يكن السياق فإن قوله تعالى: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾ يستفاه منه أن الطلاق لايقع العدد به مرسلاً دفعة واحدة، بل هو دفعات ومرات، وكل مرة منها يتخللهما رجعة أو عقد جديد، و ذلك ليتحقق المقصد الحكيم الذي قصد إليه الشارع من عدد الطلاق فرصة المراجعة بعد كل طلاق ضو ثلاثة أشهر ثم تكرار تلك الفرصة حتى اذا كانت الثالثة فصم ذلك العقد الذي أصبع بقاؤه شرا.

سادساً: عيون التفاسير للفضلاء السمامير (1): ورد في هذا التفسير قول، تعالى: ﴿الطُّلاَقُ مَرُّتَانِ﴾ أنزل فيمن كان يطلق زوجته ثم يراجعها مسراراً كشيرة مضارة للزوجة أي

⁽۱) للإمام الجليل العلامة أبي البركات عبدالله أحمد بن محمود النسفي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة الجزء الأول ص ١١٠.

⁽۲) للسيد العلامة أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري دارالكتب العلمية بيروت ط/١٩٩٩ المجلد ١/ص٣٢٤-٣٢٤.

⁽٣) للإمام الجليل محمد أبو زهرة دار الفكر العربي مجلد ٢/ ص ٧٧٠ـ٧٧٠.

⁽٤) لشهاب الدين أحمد بن محمود السيواسي المتوني ٨٦٠هـ /١٤٥٥م، دار صادر بيروت ط٢٠٠٦/ مجلد ١١٢/ص١١٠.

الطلاق الذي يملك فيه الزوج الرجعة مرتان أى مرة بعد مسرة، وليس المراد الجمع بينهما.

سابعاً: التفسير الكبير و مفاتيح الغيب^(۱) قال الرازى (رحمه الله) اختلف المفسرون في أن هذا الكلام ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ ﴾ حكم مبتدأ (۱) أوهو متعلق بما قبله (۱) ، قال قوم : إنه حكم مبتدأ ، ومعناه أن التطليق الشرعي يجب أن يكون تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والإرسال دفعة واحدة وهوقول من قال : الجمع بين الثلاث حرام (۱) ، وهو قول عمر بن خطاب (۱) وعثمان ، وعلي، وعبد الله بين مسعود ، وعبد الله ابين عبر ، وعمران بن الحصين ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي الدردا ، وحذيفة (رحمهم الله) (۱)

والقول الثاني: أنه متعلق بما قبله (١٠) وهو أن الطلاق الرجعي مرتان ولا رجعة بعد الثلاث، وهذا قول من جوز الجمع بين الثلاث وهو أى الجمع بين الثلاث مذهب الشافعي (٨) وحجة القائلين بالقول الأول أن لفظ الطلاق يفيد الإستفراق لان الألف واللام إذا لم يكونا للعهد الذكرى أفاد الإستغراق فصار تقدير الآية (كل طلاق مرتان ومرة ثالثة) ولو قال هكذا لأفاد أن الطلاق المشروع متفرق لأن المرات لاتكون إلا بعد تفرق بالإجماع.

⁽۱) للإمام فخرالدين ابن العلامة ضياء الدين عمر الشهير بالخطيب الري ٥٤٤هـ٦٠٤ طبعة دارالفكر ١٩٨١ الجزء الثاني ص ١٠٢.

⁽٢) بأن تكون حرف (أل) للإستفراق أو الماهية دون العهد الذكري.

^{(&}lt;sup>۲)</sup> بأن تكيف حرف(ال) بالعهد الذكري الإشارة إلى الطلاق المصروف بالرجعي في العرف الجاهلي الأنه بالمفهوم الإسلامي حين نزول هذه الآية لم يعرف بعد.

^{(&}lt;sup>۱)</sup> أي قبل إجتهاده وحكمه بوقع الثلاث مرة واحدة، كعقوبة تعزيريه ضد من يستعمل لفظ الثلاث في صيفة واحدة.

^(°) ومن الواضح أن المحرم باطل، والباطل معدوم لايترتب عليه أي أثر من الفرقة، وغيرها.

⁽٢) ومن الواضع أن هؤلاء كبار مجتهدي فقهاء الصحابة.

⁽٧) بناء على أخذه بإجتهاد عمر بن الخطاب، وسياسته الشرعية كما يأتي بيان ذلك.

^(^) الذي أخذ بإجتهاد سيدنا عمر بن الخطاب ﴿ للحكم بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة بإعتباره عقوبة تعزيريه للزوج الذي ألزم نفسه بالثلاث.

ثامناً: تفسير روح البيان. (۱) وقال البروسوى في تفسيع هذا: (مرتان) أى دفعتان وذلك لا يكون إلا على سبيل التفريق لأن من أعطى إلى آخر درهمين لم يجز أن يقال: أعطاء مرتين حتى يعطيه إياء دفعتين فالجمع بين الطلقتين بالثلاث في الإيقاع حرام عند أبى حنيفة (رحمه الله).

تاسعا: أجمع فقها، الشريعة على أن الطلاق الثلاث بلفظ راحد مرة راحدة بدعة، رمعنى البدعة أنها لم يرد بشأنها نص في القرآن أو السنة النبوية، بل قالوا: (كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار)، وعلى هذا الأساس قال بعض الفقهاء لا يقع الطلاق الثلاث مرة واحدة لكونه بدعة.

وقال الأستاذ الشيخ علي الخفيف^(۱) (وهذا مذهب جماعة من التابعين كما حكى الليث بن سعد وابن علي وهشام بن الحكم وأبو عبيدة والقاضي الحجاج بن أرطأة (ت-150هـ) وإليه ذهب جهور الشيعة الإمامية).

وأستدل من قال بعدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد مرة واحدة، بأن الجمع بين الثلاث خالف لينص (الطّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ)، والمخالف للنص بدعة، والبدعة مردودة لقول النبي الله على عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد)، وفي رواية ((فهو مردود)) (").

الإستنتاج

يستنتج من الإستعراض المذكور لبعض تفاسير القرآن المعتمدة في العالم الإسلامي ما .:

أولاً: يشهد من كبار علماء البلاغة الزعشري، ومن الملمين بقواعد أصول الفقسه الجصاص، ومن المتضلعين في فلسفة أحكام القرآن الإمام فخرالدين الرازي: بأن تعبير (مرتان) حقيقة وأصل في (كرتين) وأن العدول من الحقيقة إلى المجاز، ومن الراجح إلى

⁽۱) للأمام العالم الفاضل مولانا ومولى الروم الشيخ إسماعيل حقي البروسوى المتوفي١١٣٧هـ داراحياء التراث العربي بيروت لبنان ٢٠٠١، ج ١/ ص٤٣٩.

⁽۲) في كتابه فرق الزواج ص۲۲

TTET/T almo aman (T)

لمزيد من التقصيل يُنظر مؤلفنا مدى سلطان الإرادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والأعراف خلال أربعة آلاف سنة. ١٧٧/٢

المرجوح، ومن الأمسل إلى الإستثناء، لا يجوز إلا بقرينة قطعية أو دليل شرعى ثابت أو مصلحة أو ضرورة تقتضي ذلك.

ء كل ذلك لايوجد.

ثانياً: إن سيدنا الإمام الشافعي (رحمه الله) كان من أبلغ فقها. عصيره وكان يُشار إليه بالبنان من حيث تفوقه العلسي في البلاضة وقواعد أصول الفقه، لكنه تاثر باجتهاد وسياسة سيدنا حسره فتبنى الإفتاء كفيه من الفقهاء بوقسوع المثلاث سرة واحدة كعقوية تعزيرية رادعة ردعاً خاصا (زجر الزوج المطلق) وردعاً عاماً لمنع إفتهاء الآخرين به في الجمع بين الطلقات الثلاث، كما نوضح ذلك في البند (٦)

وقول بعض من السطعيين ومن أصحاب العقول المتحجرة أن اجتهاد سيدنا عسر سكت عن معارضته فقهاء الصحابة، فأصبح إجماعاً سكوتيا يجب العمل بد، خطأً فماحش، لأنهم يجملون أو يتجاهلون أن الإجماع السكوتي دليل ظني لا يُقدم العمل بد على العمل بالقرآن، هم إن كل اجماع سواء أكان صريحا أم كان سكوتيا، يكون باطلا إذا كان غالفا لنص مسريع في القرآن أو سنة نيوية ثابتة.

(1)

منشأ الإفتاء بوقوع الثلاث مرة واحدة

ل في صحيح مسلم: (١)

- حدثنا إسحق بن إبراهيم وعمد بن رافع (واللفظ لابن رافع) قال إسحق: أخبرنا وقال ابن رافع حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيد عن ابن عباس قال:

 (كان الطلاق على عهد رسول الله گلا وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الحطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيد أناة (٢) فلو أمضيناه عليهم (٣)، فأمضاه عليهم) (١).
- حدثنا عبدالرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن طارس عن أبيه أن أبها الصههاء قهال
 لابن عباس أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النهسي را وأبي بكر
 وثلاثا من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم.
- حدثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا سليمان بن حرب عن حماه بن زيد عن أيوب السختياني عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس، أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك، (٥) ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله الله وأبي بكر واحدة؟

⁽۱) للامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النهسابوري (۲۰۱ـ۲۲۱هـ) دار العليم للطباعة والنشر والتوزيع الجزء الثاني ص ۱۰۹۹.

^{(&}quot;) أناة: أي مهلة ويقية إستمتاع لانتظار المراجعة.

⁽T) أي فليتنا امضيناعليهم ما استعجلوا فيه فهذا كان منه تمنيا ثم أمضى ما تمناه والمعنى فلو أمضيناه عليهم لما فعلوا ذلك الإستعجال(هامش صحيح مسلم ١٠٩٩).

⁽١٤٧٢). منحيح مسلم رقم الحديث(١٤٧٢).

^(°) أي أخبارك.

فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتايع (١١) الناس في الطلاق فأجازه عليهم. أي لما رأى عمر الله أن الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث، رأى أنهم لا ينتهون عنه إلا بعقوبة، فرأى إلزامهم بها عقوبة لهم ليكفوا عنها، كسياسة شرعية.

وبناءً على ذلك منشأ الإفتاء بوقوع الثلاث بلفظ واحد مرة واحدة هو أنه كسا يُسروى في المراجع المعتمدة من كتب الحديث وتفاسير القرآن لكبار علماء الإسلام، حسر إجتهاد سيدنا عمر بن الخطاب اللبني على أساس السياسة االشرعية، وهي تقييد المباح أو تغيير الحكم بالقدر اللازم على أساس غاية شرعية ومصلحة عامة، فعندنذ يعمل بهذه السياسة الشرعية إذا حققت هدفها وغايتها، وأن على المسلمين الرجوع إلى الأصل في القرآن الكريم والسنة النبوية على أساس القاعدة الشرعية العامة (أن الحكم يدور مع علته الغائية وجودا وعدماً)، فاذا تحققت الغاية يطبق الحكم وإذا لم تتحقق يُترك العمل بذلك الحكم الإجتهادى والإستثنائي.

وغاية حكم سيدنا عمر الله وسياسته الشرعية في إلزام الناس بمقتضى أقوالهم وبما ألزموا به أنفسهم كعقوبة تعزيرية، هي أن يترك الناس استعمال الشلاث بلفظ واحد ويرجعوا إلى المرات كما في القرآن الكريم.

وبعد أن ثبت أن هذه الغاية لم تتحقق، فيجب ترك العمل بإجتهاد سيدنا عمر بناءً على قاعدة أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

ب ـ من تفاسير القرآن:

ماورد في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لإبن عطية الأندلسي في هامش (رقم ١) مايلي:

جهرة العلماء من المالكية وغيرهم على أن الطلاق الثلاث يلزم سواء كان في مرة أو في مرات، إستناداً إلى رأي عمر الله حيث ألزم الثلاث في كلمة واحدة عقوبة لهم، حين إستهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأي عمر الله أن يعاقبهم بإلزامهم الثلاث حتى يكفوا عن ذلك.

⁽۱) تتابع هذه رواية الجمهور، وضبطه بعضهم بالموحدة أي تتابع وهما بمعنى ومعناه أكثروا منه، وأسرعوا إليه لكن تتابع إنما يستعمل في الشير وتتابع يستعمل في الشير والشير فالمثناةأي التتابع منا أجود (هامش صحيح مسلم ١٠٩٩).

والذي يدل عليه الكتاب والسنة أن الطلاق مرتان، وعليه فالطلاق التثلاث في كلسة واحدة لا يلزم.

وقال في أعلام الموقعين: ولا يجوز في هذه الأزمنة معاقبة الناس بما عاقبهم به عمر من وجهين:

أحدهما: أن أكثرهم لايعلم أن جمع الثلاث حرام، فكيف يعاقب من لم يرتكب حراماً عند نفسه؟

والثاني: أن عقوبتهم بذلك تفتح عليهم باب التحليل الذي كان مسدوداً على عهد الصحابة.

ولا يستريب أحد في أن الرجوع إلى ما كان عليه الصحابة من قبسل أولى مسن الرجوع إلى التحليل.

هذا ما نقله بعض المفسرين وارتضاه.(١)

الإستنتاج

يستنتج مما ذكرنا:

الـ أن الله سبحانه وتعالى وزع الطلاق الثلاث على ثلاث مرات رأفة بالإنسان وحفظا على بقاء الزواج ورعاية لمصلحة الأسرة، غير أن الناس عدلوا عن هذه الحقيقة فجمعوا بين المرات الثلاث في لفظ واحد، لذا قضى عمر الشاخ بوقوع الثلاث مرة كمقوبة تعزيرية لعلة غائية، وهي رجوع الناس إلى العمل بما ورد في القرآن و ترك العدد، غير أن هذه المعقوبة لم تحقق غايتها، والقاعدة العامة في أصول الفقه الإسلامي تقضيتي بأن: (الحكم يدور مع علته وجودا وعدما)، فإذا تخلفت العلة تخلف الحكم. ثم إن قضاء سيدنا عمر كان سياسة شرعية، ولم يكن تشريعاً فلم يكن مشرعاً ناسخاً لما جاء في القرآن والسنة النبوية، فمن الخطأ العمل ببعض المذاهب التي أخذت باجتهاد عمر في ذلك العصر.

٢ جميع الأحاديث بشأن وقوع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة ضعيفة ومطعونة، وللتأكد من ذلك يُرجى مراجعة شروح صحيح مسلم وشروح صحيح البخاري ونيل الأطار للشوكاني. ثم كيف يُقدم حديث الآحاد على نص القرآن الدال على الحكم دلالة

⁽¹⁾ الجزء الثاني _ ض ۲۷۷.

قطعية عند التعارض. وبالإضافة إلى ذلك أن القاعدة الشرعية المجمع عليها تقول (لا كال للإجتهاد في مورد النص).

- ٣_ مذهب الإمام الشافعي (رحمه الله) الذي أخذ بإجتهاد سيدنا عمر الله لا يعترف بحجية قول الصحابي ولو كان من الخلفاء الراشدين، وللتأكد من ذلك يرجى مراجعة المستصفى للإمام الغزالي (رحمه الله) في موضوع حجية قول الصحابي، ص٢٦٢.
- ٤ كثير من فقهاء المذاهب الأربعة في الفقه السني عملوا بالقرآن في أن الطلقات الـثلاث موزعه على ثلاث مرات خلافاً لمذهبم، فيجس التأكد من ذلك براجمة الكتب الفقهمة لتلك المذاهب.
- ٥ ـ أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية كافة على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد في وقت واحد بدعة، و معنى البدعة هو أنها لم يرد بشأنها نص خاص في القرآن والسنة النبوية، فإذا كان ذلك بدعة وكل بدعة ضلالة فلماذا يعملون بهذه البدعة التي هي أبفيض الحلال عند الله!
- ٣ أجمع علماء أصول الفقه الإسلامي على أن القاضي إذا حكم برأي من الآراء الفقهية في مسألة خلافية يجب العمل بما يحكم به القاضى.
- والقضاء في أربعين دولة إسلامية بضمنها (٢٢) دولة عربية يحكم بأن الطلاق المقترن بالعدد يقع به طلقة واحدة، لماذا المقلدون في الكوردستان يستمرون على العمل بمذهب واحد الذي لو رجع صاحبه إلى الحياة لأنكر ذلك بشدة.
- ٧ ـ يرجى من السادة علماء الدين الأفاضل الرجوع إلى العصل بالقرآن الكريم والسنة النبوية في هذا الموضوع الخطي، بعد أن ثبت علمياً أن السياسة الشرعية لسيدنا عمرين الخطاب، الذي أخذ بها الإمام الشافعي (رحمه الله) لم يتحقق هدفها، وهـ و ترك العدد الثلاث في الطلاق، وذلك للتجنب عن هدم بناء كيان الأسرة المسلمة على رؤوس الزوج والزوجة والأولاد في لحظة واحدة بدون ذنب.

الط للق مرتان في تفاسير القرآن

(Y)

الفاصلة الزمنية بين الطلقات الثلاث في القرآن والسنة النبوية

أ القرآن الكريم: أمر القرآن الكريم بوجوب الفاصلة الزمنية بين طلقة وطلقة أخرى، ولا يعتد بهذه الفاصلة الزمنية ما لم تتوفر فيها شروط ثلاثة، وهي: أن لاتكون الزوجة في عدة طلاق سابق، وأن لاتكون في حيض أو نفاس، وأن لاتكون في طهر مسها فيه:

أولاً / أن لا يكون الطلاق الثاني أثناء عدة الطلقة الأولى ولا الثالثة في عدة الطلقة الألل ولا الثانية، لأن الطلاق يجب أن يكون في وقت تبدأ العدة بعد وقوعه مباشرة، ولا يتصور أن تبدأ العدة أثناء وجودها، وإلا للزم تحصيل الحاصل وهو عال باتفاق العقلاء، وبناء على ذلك من قال لزوجته في مجلس واحد أو في مجلسين (أنت طالق) (أنت طالق) لا يقع إلا طلقة واحدة سواء أراد بكلامه التأكيد أو الإستئناف.

ففي حالة التأكيد الأمر راضح، أما في حالة إرادة الإستئناف فإنه لايقع الطلاق الثاني والثالث، لأنهما لا يقعان إلا بعد الرجعة بدون عقد جديد إن كان رجعياً، وبعقد جديد إن كان بائنا، فمن أراد التطليقة الثانية يجب أن يكون هذا الطلاق بعد المراجعة بعقد أو بدونه، وفي طهر لم يمسها فيه.

والدليل على رجوب أن لا يكون الطلاق الشاني أثناء عدة الطلاق الأول ولا الثالث أثناء عدة الثاني، هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النبسي إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ (() الآية، وجه الدلالة هو أن اللام في (لعدتهن) للتوقيت، أي يجب أن يكون الطلاق في وقت تبدأ عدته مباشرة، فإذا صادف الطلاق في وقت عدة الطلاق السابق لايقع الطلاق، لأن بعدء العدة أثناء قيام العدة تحصيل الحاصل وهو عال كما ذكرنا.

⁽١) سورة الطلاق/١.

ثانياً: أن يطلقها في الطهر: بأن لا تكون الزوجة حين التطليق في حيض أو نفاس، وحكسة هذا الشرط وجهان:

أحدهما: إذا لم تكن في الطهر لا ابتداء للعدة مباشرة بعد وقوع الطلاق، لأن الحيضة التي طُلقت فيها ليست جزءً من العدة، كما أن العدة لا تبدأ إلا بعد إنتهاء الحيض والدخول في طهر جديد، وبذلك يكون الطلاق مخالفاً لأمر الله في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النبي إذا طَلَّقَتُمُ النّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لعدّتهنَّ ﴾.

والوجه الثاني: أن المرأة في دورتها الشهرية (الحيض) لا تكون طبيعية مسيطرة على ضبط أعصابها، ولذا إعتبر علماء القانون الجنائي (١) هذه العادة ظرفاً خففا للعقوبة إذا إرتكبت جريمة في حالة الحيض، وبذلك قد سبق القرآن الكريم القانون بمنات السنين في الإشارة إلى هذه الحالة النفسية، حيث نهى تطليق الزوجة أثناء الحيض، لأن الحيض عامل مساعد على نشوب الخلاف والشقاق بين الزوجين وسبب مؤثر غالباً في الإقدام على الطلاق.

ثالثاً: أن لا تكون الزوجة حين الطلاق في طهر جامعها فيه، وحكمة هذا الشرط أمران: أحدهما: إستبعاد الندم الذي قد يحصل للزوجين حين ظهور الحمل بسبب هذا المس بعد الطلاق وبعد إنقطاع علاقة الصلة الزوجية بين الزوجين، في وقت قد لا يفيد الندم بعد فوات أوانه.

والأمر الثاني: رعاية مستقبل هذا الطفل بعد الولادة حيا، فإذا حصلت الفرقة بين والديه حيث يفقد أعز من يتولى شؤون حياته في التربية والتوعية والرعاية الصحية والثقافية، ونحو ذلك.

والدليل على الأحكام المذكورة وغيها هاتان الآيتان في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ (() وَأَحْصُوا الْعِدَّة وَاتَّقُوا اللهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَاأَتِينَ بِفَاحِثَةٍ مُبْيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ حُدُودُ اللهِ فَعَدْ ذَلِكَ

⁽١) لمزيد من التفصيل يراجع مؤلفنا موانع المسؤولية الجزائية في الشريعة الإسلامية، والتشريعات العربية ص٦١.

⁽٢) اللام للتوقيت أي في وقت تبدأ هذه العدة مباشرة.

أَمْرًا ﴾ ، (١) وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَقْنَ أَجَلَهُ لَ اللَّهُ الْمُسِكُوهُنَّ بِمَصْرُونٍ (٢) أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ (١) وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ . (٥)

ب ــ ومن نصوص السنة النبوية في صحيح مسلم⁽¹⁾ الدالة دلالة صريحة على توقيت الطلاق وتحديد وقت خاص يجب أن يتم في هذا التوقيت ما يلى:

ال حدثنا عمد بن عبدالله بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: طلقت امرأتي على عهد رسول الله وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله فقال مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها فإنها العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء، قال عبيد الله قلت لنافع ما صفة التطليقة قال واحدة اعتد بها(١٠).

٢- وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر النبي ﷺ فأمره أن يراجعها ثم يهلها حتى تحيض حيضة أخرى، ثم يهلها حتى تطهر، ثم يطلقها قبل أن يمسها، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (^^).

٣ حدثني عبد بن حميد أخبرني يعقوب بن إبراهيم حدثنا عمد وهو (ابن أخي الزهري)
عن عمه أخبرنا سالم بن عبدالله أن عبدالله بن عمر قال: طلقت امرأتي وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنيي فتغيظ رسول الله شخ ثم قال مره فليراجعها حتى تحيض
حيضة أخرى مستقلة سوى حيضتها الستي طلقها فيها، فإن بعدا له أن يطلقها
فليطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسها، فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله وكان

⁽١) سورة الطلاق/ ١

⁽٢) أي إقترب أجلهن (مدة إنتهاء العدة).

⁽٢) أي بلا إضرار مادى أو معنوي ضد مصلحة الزوجة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> أي طلقوهن لأن الفراق والطلاق والصراح من صبيغ العموم الصريحة في القرآن الكريم باللغة العربية.

^(°) سورة الطلاق/ ٢

⁽۱) صحيح مسلم للامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (۲۰٦ـ ۲۰۱هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ لبنان ـ ۱۹۸۳ج ۲ ص ۱۰۹۶.

⁽۷) صحیح مسلم، ۱۰۹٤/۲.

^(۸) المرجع السابق،

٤- وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي حدثنا خالد بن مخلد حدثني سليمان وهو ابن بلال حدثني عبدالله بن دينار عن ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: مُره فلياجعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى ثم تطهر ثم يطلق بعد أو يمسك(٢).

الإستنتاج

يستنتج من النصوص القرآنية المذكورة، ونصوص السنة النبوية الصحيحة نتائج منها مايلي:

أولاً: توقيت الطلاق بأن يكون في طهر لاني حيض ونحوه، للحكمة التي سبق أن ذكرناها من أن الحيض عامل مساعد على الخلاف والشقاق، وبالتالي على الطلاق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأخير العدة المخالف لقوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ لأن عدة الطلاق في الحيض لا تبدأ إلا بعد إنتهاء الحيض والدخول في الطهر.

ثانياً: أن لا يكون الطلاق في طهر جامعها فيه للحكمة التي سبق ذكرها.

ثالثاً: الإشهاد: فلا يعتد بالطلاق قضاءً من حيث الآثار مالم يكن بحضور شاهدين أو الإقرار به، أمامهما أو أمام القضاء للأسباب الآتية.

١— الأمر بالإشهاد على الطلاق في القرآن الكريم بنص صريح واضح، وهو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ وَأَشْهِدُوا دُوَيْ عَدْلٍ مُّنكُمْ ﴾ وقد أجمع علما، أصول الفقه على أن الأمر حقيقة في الوجوب ولا يصرف عنه إلا بدليل ولا دليل، والقول بأنه للندب خالف لهذه القاعدة العامة المتفق عليها، وأما الرأي الذاهب إلى أنه للوجوب في الإمساك والندب في الفراق ترجيع بلا مرجع، وتحكم خالف للقاعدة البلاغية (إذا دار القيد بين القريب والبعيد يرجع إلى القريب مالم يقم دليل على خلاف ذلك).

٢ ـ الطلاق تترتب عليه آثار مالية وغير مالية خطيرة ومنها ما يلي:

⁽١) المرجع السابق ١٠٩٥/٢.

⁽٢) المرجع السابق،

من الآثار غير المالية:

أ - إحتمال تغيير الزوج لصيغة الطلاق عند القاضي أو المفتي.
 ب - حل الزوجة المطلقة لرجل آخر بعد إنتهاء عدتها الشرعية.
 من الآثار المالية:

أس نققة العدة الواجبة على الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً. ب سد حلول المهر المؤجل لأنه يحل بأقرب السبيين الطلاق أو الوفاة.

رابعاً: بقاء المطلقة طلاقاً رجعياً أو بائنا في بيت الزوجية حتى تنتهى عدتها، وحكمت التشجيع على إستئناف الحياة الزوجية، كما قال تعالى: ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾.

خامساً: لا يلحق طلاق آخر المطلقة التي لا تزال في عدة الطلاق السابق، لقولمه تصالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ أي في وقت تبدأ فيه العدة مباشرة، ومن الواضع أن بد، العدة في العدة في العدة في العدة قصيل حاصل فهو عال باتفاق العقلاء.

(Y)

طلاق الحائض

إتفق فقها، الشريعة الإسلامية على أن الطلاق في حيض بدعة، لثبوت النهبي عنه في السنة النبوية الثابتة ولظاهر قوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ كما إتفقوا على أنه حرام وبدعة إذا كانت الزوجة المطلقة مدخولاً بها، غير أنهم اختلفوا في وقوع هذا الطلق وعدم وقوعه على ثلاثة إتجاهات:

الإتجاه الأول: هو أن الطلاق يقع، لكنه يستحب إرجاعها حتى يطلقها في طهر لم يمسها فيه.

من أنصار هذا الإتجاه بعض الحنفية (١) على أساس ان النهى ليس لذات المنهي عنه ولا لوصفه اللازم وهو إيذاء المطلقة لتأخر عدتها، وإنما النهمي لوصف غير لازم وهو إيذاء الزوجة والمنهي عنه من هذا القبيل لا يكون باطلاً ولا فاسداً، وإنما هو نافذ غير لازم (أي قابل للفسخ).

والشافعية (١) قالوا يقع الطلاق و لاتجب الرجعة لأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ، ويرد هذا الدليل بأن فعل النائب كفعل المنوب فصار كأن النبي الشئ أمره بذلك مباشرة فثبت الوجوب لأن كل أمر حقيقة في الوجوب ما لم تكن هناك قرينة على خلاف ذلك وهي لا توجد كما هو واضع.

والحنابلة حيث جاء في الإنصاف^(۲): (وتستحب رجعتها وهذا هو الصحيح من المذهب وعليه جماهبر الأصحاب) كما ورد في المفني⁽¹⁾: وتستحب أن يراجعها لأمر النبي براجعتها.

⁽۱) فتم القدير٢/ ٢٣.

⁽٢) نهاية المحتاج ٦/٥.

⁽۲) الإنصاف للمرداري ۸/۵۰

⁽³⁾ المفنى والشرح الكبير ٨/ ٢٣٩.

الط الاق مرتان في تفاسير القرآن

الإتجاه الثاني: لايقع طلاق الحائض ومن في حكمها:

ومن أنصار هذا الإتجاه الإمامية (١) إستناداً إلى أمر القرآن في قول تعالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ وتأكيد هذا الأمر في السنة النبوية الصحيحة بالنهي عن الطلاق في الحيض.

ومنهم الظاهرية (٢) لأوامر القرآن والسنة النبوية، لأن كل أمر للوجوب مالم يقم دليل على خلاف ذلك ولا دليل.

ومنهم الزيدية (٢٠) فقالوا: والراجع عدم وقوع الطلاق البدعي لقول تعالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ ولحديث إبن عمر وغيه.

وللحنابلة (1) ثلاث روايات أخر: رواية وجوب الإرجاع لعدم وقوعه، والرجعة في هذه الحالة تحمل على معناها اللغوى، ورواية الوقوع والإجبار على الإرجاع ورواية الوقوع وإستحباب الإرجاع.

قال إبن تيمية (١٠): (لا ريب أن الأصل بقاء النكاح ولا يقوم دليل شرعي على زواله في الطلاق المحرم بل النصوص والأصول تقضي بخلاف ذلك وهد حرام بالكتاب والسنة والإجماع).

واختار إبن قيم الجوزية عدم وقوع طلاق الحائض وناقش هذه المسألة مناقشة مفصلة دقيقة في كتابه (زادالمعاد)(١).

الإتجاه الثالث: المعتدل بين الإتجاهين السابقين: يقع الطلاق و يجبر الزوج على الرجعة:

ومن أنصار هذا الإتجاه المالكية قالوا: يقع الطلاق ويجبر الحاكم الزوج على الإرجاع فإن أبى يرتجعه هو نيابة عنه أثناء العدة، حيث جاء في المدونة (٢) قال

⁽۱) رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل كتاب الطلاق مستدرك الوسائل ٦/٢ شرائع الإسلام ١٥٤/٢ ، إيضاح الفوائد ٣٠٣/٣ الروضة البهية١٤٩/٢.

⁽۲) المحلى ۱۲۱/۱۰۱۱.

⁽٢) الروضة الندية ٤٨/٤، وما يليهيا.

⁽¹⁾ الإنصاف ٨/٨٤٤.

^(°) ينظر مجموعة فتاوى إبن تيمية ٧/٣٣ ومايليها.

⁽١) زاد المعاد ٤٦/٤ ومايليها.

⁽٧) المدونة الكبرى ١٠٤/٥.

الرجل وهي حائض أنت طالق إذا طهرت إنها طالق في مكانها ويحبر النوج على رجعتها إلا أن تكون غير مدخول بها.

وقال الخرشي^(۱): (إذا طلقها إختياراً في حال حيضها أو نفاسها يأمره الحاكم بأن يراجعها، فإن أبى يهدد بالسجن، فإن لم يفعل هدد بالضرب، فإن لم يفعل ضرب، فإن تمادى لزمه الرجعة ويرتجعها له).

ومنهم بعض الحنفية: جاء في الهداية: (الإستحباب قول بعض مشايخنا والأصح أنه واجب عملا بحقيقة الأمر، وجاء نظير هذا الكلام في الجوهرة. (١) ومنهم الحنابلة ذكرنا في الإتجاه الثاني أن لهم ثلاث روايات (١).

ومنهم الظاهرية (1) فقد إنفرد داود من الظاهرية بالقول بوقوع طلاق الحائض مع الإجبار على الأرجاع حيث جاء في نيسل الأوطار (1) قال: (داود ويجبر إذا طلقها حائضاً) أما غيره من الظاهرية فقد قالوا بعدم وقوع طلاق الحائض ونحوه.

والراجع من وجهة نظرنا أن الصواب هو الإتجاه الثالث للأسباب الآتية:

أ إنجاء معتدل يتوسط بين الإنجاء الأول والثاني والإسلام دين الوسط في كل شئ، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾. (١)

ب إتباء لا يصطدم مع نصوص القرآن والسنة النبوية هذا ما وصلنا إليه في تحقيق موضوع ﴿الطُّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وفي الختام نقول للمفتى و القاضى :-

الرأة ليست بضاعة تباع وتشتى وثمنها مهرها فهي أثمن من أن تشمن
 مالثمن.

٢ الزوجة ليست تحت رحمة الزوج إن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها، فالطلاق
 أبغض الحلال شُرَّعَ للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

⁽¹⁾ شرح الخرشي في الفقه المالكي ٤ /٢٩.

^(*) الجوهرة ٢ /٣٤ الهداية مع الفتح القدير ٣٣/٢ وما يليها.

⁽٢) الإنصاف ٤٥/٨، والمحرر ٥١/٢، والمغنى والشرح الكبير ٢٣٩/٨.

⁽¹⁾ المحلى ١٤٩/١٠.

⁽٠) نيل الأوطار لشوكاني ٢٢١/٦.

⁽١) سورة البقرة / ١٤٣.

- سس الزواج ميثاق غليظ وشركة روحية رأس مالها الحب المتبادل والإحترام المتقابل وربحها جيل جديد صالح.
- ٤ــ الطلاق في القرآن عدد بالمرات لابالاعداد، فالطلاق المقتن بالمدد لا يقع بـــ الاطلقة راحدة.
- ٥- الإسلام يأبى أن ينهار على رؤوس النوجين والاولاد بلحظة واحدة بناءً
 إستغرق إكماله سنوات ونفقات باهظة.
- ٢_ فالطلاق في القرآن عمر بشماني مراحل، وتنتهى علاقة الزوجية في المرحلة
 الثامنة (١).

⁽١) كما يأتي بيان هذا المراحل.

(A)

من له حق الطلاق

قد يتصور البعض ان انفراد الرجل بحق الطلاق أمر كثيراً ما يتحكم فيه ولو كان للسرأة فيه رأي، أو كان باشراف من الحكمة لكان بعيداً عن مجالات التعسف، ومن هنا يتساءل المرء اذا كان الامر كذلك فلماذا اختص الرجل بهذا الحق في الاسلام على الرغم من شجبه لكل حكم فيه ضرر وتعسف؟

وتوضيح هذه الحقيقة يحتاج الى مناقشة الشقوقات المتصورة في هذا الموضوع، والاحتمالات العقلية خمسة:

- ١. أما ان يكون الطلاق بيد المرأة وحدها.
 - ٢. أو بيد الرجل وحده.
 - ٣. أر ان يتم باتفاق الطرفين.
 - ٤. أو أن يكون عن طريق المحكمة.
- أو أن يكون بيد الرجل وتعطى المرأة فرصاً للطلاق.

١- الطلاق بيد المراة وحدها

لايستقيم الشق الاول لاسباب كثيرة منها:

- أ/ أن الطلاق والزواج نظامان بنيا في المجتمعات الأولى على عادات الفطرة: فالذكر يطلب الانثى، ولا تطلبه هي، والرجل يخطب المرأة وهي لا تخطب، والسرأي في السترك فطرياً يكون لمن له الرأي في الطلب، وعلى هذه العادة الفطرية جرى الاسلام فلم يمنح هذا الحق للمرأة وحدها.
- ب/ الطلاق تصرف تترتب عليه تبعات مالية فيلتزم الزوج بعدفع المهسر الكامسل الى زوجته، وبتسديد نفقات العدة والاولاد وأجور الحضانة بالاضافة الى نفقات النواج الجديد إن أراد ذلك.

فليس من العدل والانصاف أن يلزم شخص بما يترتب على عمل الغير وتكون

التزاماته حقوقاً لهذا الفير. ثم أن هذه التبعات المالية تحسل النزوج على التوي وضبط النفس وتدبر الامر قبل الاقدام على الطلاق وتجعله يحرص على بقاء الزوجية ما لم تكن هناك ضرورة ملحة.

ت- أن المرأة بحكم خلقتها الطبيعية أكثر انفعالاً واندفاعاً من الرجل بالعوارض
 والظروف التي تواجهها في حياتها، فلو منحت وحدها حق الطلاق لاساءت التصرف
 به لانها قد لا تبالى كثياً بالنتائج وهي في ثورانها وغضبها.

وقد اثبتت التجارب التي مرت بها بعض الأمم القديمة أن منح المرأة حق الطلاق كان عاملاً فعالاً في كثرة حوادث الطلاق كما كان ذلك عند الرومان في العهد الكلاسيكي، وعند بعض قبائل العرب في الجاهلية.

٢- بيد الرجل وحده:

قد تطرأ على الحياة الزوجية عوارض اضطرارية أو اختيارية تضر بمصلحة الزوجة اذا استمرت الحالة. كغياب زوجها، أو الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية، أو كاصابته بحرضٍ معدد لا يرجى شفاؤه، أو كامتناعه عن الانفاق عليها، أو كسوء معاملته معها... فلو جردت المرأة من حق الطلاق ومنع للرجل وحده في هذه المجالات لاصبحت ضعية هذه الحوادث.

لذا منحها الاسلام في هذه الحالات سلطة طلب الطلاق من القضاء حفظاً لمصلحتها بالتطبيق، ولمصلحة زوجها بتدخل المحكمة.

٣- بيد الرجل والمرأة معاً:

الاسلام يقر الطلاق باتفاق الزوجين كما في صورة الخلع اذا كان بعيداً عن التعسف، الا ان تحقق توافق الطرفين على الطلاق في جميع المجالات يكاد يكون مستحيلاً اذ كثيراً ما يعاند احدهما بقصد الاضرار بالآخر.

٤- التطليق من المحكمة:

هذه الطريقة متبعة في الشريعتين (الموسوية والمسيحية) وفي كشير من القوانين الرضعية، فلا يجوز الطلاق فيها الا امام المحكمة المختصة وباشراف منها.

أما الاسلام فانه لم يقر ذلك لمساوي كثيرة منها: فضح الأسرار الزوجية أمام المحكمة وعامي الطرفين. وقد تكون هذه الأسرار لخزية تسي، الى سمعة العائلة، وتحطم مستقبل الزوجة.

لنتصور أن رجلاً اشتبه في سلوك زوجته، وأراد أن يطلقها باشراف من المحكمة فكم تكون فضائع هذا العمل؟ وكم يكون تأثير انتشاره على سمعة الزوجين والاقارب؟ شم أن دوافع الطلاق قد تكون اصوراً باطنية كالكراهية لا يمكن الاستدلال عليها بالبينات والامارات، ولا يعرفها الا صاحبها، ويكون بذلك خارجاً عن نطاق سلطة المحكمة.

٥- بيد الرجل واعطاء المرأة فرصاً عند الحاجة:

أقر الاسلام هذه الطريقة الاخيرة السليمة فاعتبر الطلاق حقاً طبيعياً للرجال، لانه ينسجم مع التزاماته نحو زوجته واولاده وبيته.

فما هام الرجل هو الذي يلزم بدفع المهر وتسديد النفقات، فمن حقمه ان يكون بيده انهاء رابطة الزرجية عملاً بقاعدة (الغرم بالغنم)، ولأنه غالباً أضبط أعصاباً وأكثر تقديراً بنتائج الطلاق في سريعات الغضب والثوران، فلا يستخدم هذا الحق الا بعد اليأس من نجاح سعادته الزوجية.

ولم ينس الاسلام حق الزوجة في هذا الأمر الخطير الذي يقرر مصير الزوجين، بل اعطاها حق طلب الطلاق من المحكمة المختصة عند حدوث ما يضر بمصلحتها من الناحية المعاشمة، أو الجنسبة.

ولها أيضاً حق التطليق عن طريق التفويض سواء منحت هذا الحق حين عقد النزواج كما قال بعض الفقهاء أم بعده أثناء قيام الحالة الزوجية.

والاسلام اذ منح الزوج حق الطلاق فأنه لم يتركه حمراً في ارادت يتصرف بهذا الحق حسب اهوائد، بل حدد له حدوداً ووضع له اجراءات شكلية يجب عليه اتباعها، ومنها للراحل التي بينها القرآن الكريم.

مراحل الطلاق

حرصاً على استمرارية الحياة الزرجية، وعدم تعطيم مؤسسة الأسرة على رؤوس من فيها من الكبار والصغار بمن لا ذنب لهم، وتشجيعاً على عدم الاستسلام لبوادر النشوز والكراهية والخلاف والشقاق، بالتسرع في فصم حبل رباط الزوجية: شرَّع سبحانه وتعالى في دستوره الاخير (القرآن) خطوات ومراحل بطيئة لانهاء علاقة الزوجية، وأمر باتباعها بصورة تعرية علما أن تؤدي الى اعادة صفوة كدرت، ومودَّة هدرت، حتى تستقيم الحياة الزوجية وتستقر فتستدر.

فالمراحل كما حددها القرآن الكريم هي الثماني الآتية :-

المرحلة الاولى: الموعظة (فَعَظُوهُنَّ)

أمر القرآن الزوج في حالة نشوز زوجته أن يتبادر الى طريقة النصح، والارشاد، والتوجيه والتنبيه على اخطائها، بدلاً من اللجوء الى الطلاق، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعَظُوهُنَّ﴾ (١).

هذه الطريقة هي اول واجبات رب الأسرة لاصلاح كل ما يتعرض للفساد، لأنه عسل تهذيب مطلوب لأهل السرة بأسرها. يقول سبحانه وتعالى: ﴿ يَمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوا أَنفُسَكُمْ وَأَخْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (٢). والوعظ مقصود بالذات هنا لهدف

[&]quot; ﴿ فَيَٰا ۖ أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَآهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا آمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ التحريم: ٦.

معين هو معالجة بوادر نشوز الزوجة قبل أن يستفحل الأمر فتترتب عليه نتائج سلبية. لكن الزوجة قد تطغى بجمالها او مالها أو حسبها، أو غير ذلك كما يقول سبحانه وتعمالى: ﴿كَلا إِنَّ الإنْسَانَ لَيَطْفَى، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾(١) فهي قد لاتتاثر بالموعظة الحسنة فعندئذ على الزوج أن يغير الاسلوب باتخاذ المرحلة التالية:

المرحلة الثَّانية: الهجر في المضاجع (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ):

المضجع موضع الاغراء، وهجره أسلوب نفسي يتخذه الزوج لتنبيه زوجته على أنها سوف تلاقي مصير الحرمان من مضجعها النبي يمشل قسة علاقة الزوجية في المودة والرحمة والسكينة، كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْم يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١)

لكن التربية الاخلاقية الاسلامية تأمر الزوج بأن يلتزم بما يلي:

- ١. ألا يكون الهجر الا في مكان خلوة الزوجين.
- لا يهجرها أمام الاطفال حتى لا يؤثر ذلك على سلوكهم ويسورث في نفوسهم
 الشر والفساد.
- ٣. ألا يكون هجراً أمام الغرباء ليذل الزوجة، ويقلل من شانها، أو يستثير كرامتها
 فتزداد نشرزاً، لان المقصود علاج النشوز، لا اذلال الزوجة، ولا افساد الاطفال.

واذا فشلت هذه الطريقة بما تحمله الزوجة من النفسية الشريرة فعلى النزوج ان يلجا الى اسلوب آخر يتناسب مع هذه النفسية وهو الخطوة التالية.

المرحلة الثالثة: الضرب (وَاضْرِبُوهُنَّ):

كما أن لأي داء دواء خاصاً فأن لعلاج كل تمرد اسلوبا متميزاً يتلائم مع حجم العصيان. وأنما أمر الله بالضرب لأن الزوج أمام ثلاثة خيارات لا رابع لها: أما اللجوء الى القضاء ففيه فضح اسرار العائلة واما الطلاق وفيه تفكيك الأسرة. واما ضرب غير مسبرح (لا يسؤذي ولا يؤلم ولا يجرح)، فالضرب هو الأصوب.

^(۱) سورة العلق: ٢-٧.

⁽۲) سورة الروم: ۲۱.

وقد يزعم البعض أن أسلوب الضرب ليس اختياراً حكيماً. فأقول لهمه: أجمل، الضرب بفهومهم السقيم ليس من الحكمة. ولكن هذه الطريقة ليست معركة بين الرجل والمرأة يراد لها بهذا الاسلوب تحطيم رأس المرأة حين تتهم بالنشوز، أن هذا قطعاً ليس من الاسلام، أنما هو تقاليد في بعض الأزمان نشأت مع هوان الانسان. فأمر الاسلام يختلف في الشكل والصورة وفي الهدف والغاية.

فالضرب كالطلاق بغيض لكنه أهون الشرين، وقد أكد ذلك الرسول الكريم في أن كثير من أقواله منها: (لا يجلد احدكم امرأته جلد عبد ثم يجامعها في آخر اليسوم). (١١) وقال عن الذين يضربون نساءهم: (ولا تجدون اولئك خياركم). (٢١) وقال: (ولا يضرب الا اشراركم). (٢١)

ويستنتج من هذه الاحاديث الشريفة أن الضرب لا يكون الا عقاباً لزوجة ترتكب عسلاً منافياً للأخلاق والآداب العامة، وهذا العقياب لا يكون بالطلاق، لان العقوية يجب أن يقتصر أثرها في شخص الجاني، في حين أن الطلاق له اثار سلبية على النزوجين والاولاد إن وجدوا واسرتيهما، وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. (1)

وكذلك لا يكون العقباب من المحكمة، لأن وصول الأمر اليها ينودي الى انتشاره وبالتالي الى اساءة سمعة الاسرة، وقد فهم السلف الصالح هذه الحقيقة، فالقاضي شريح الني عينه عمر بن الخطاب والمنطقة على البصرة ومارس القضاء (٩٣) سنة، كمان عندما يشور غضبه ويتأثر من زوجته (زينب) يأخذ سواكه الذي يمسح به أسنانه عند الصلاة ويشير به اليها، مهدداً به إياها قائلاً:

رأيت رجالاً يضربون نساءهم □فشلت يميني حين أضرب زينبا□

اذن الضرب الذي أمر به القرآن غير الضرب الذي يفهمه الجهلة. واستصحاب الهدف لهذه الاجراءات يأبى أن يكون الهنرب تعذيباً للأنتقام والتشفي، وعنع أن يكون الهائمة وتـذليلاً

⁽۱) ينظر فتح الباري بشرح صحيح الامام ابي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري للأمام المافظ الحمد بن علي بن حجر العسقلاني (۷۷۲–۸۵۲هـ)، باب ما يكره من ضرب النساء وقوله تعالى (واضريوهنً) اي ضرباً غير مبرح، (۹/۳۰۲).

^{(&}lt;sup>۲)</sup> الشوكاني، نيل الاوطار (٦/٢٣٨).

⁽۲) الطبقات الكبرى ۱٤٨/٧.

^{(&}lt;sup>3)</sup> (الانعام: ١٦٤).

وتحقياً للزوجة، ويرفض أن يكون للقسر والارغام على معيشة لا ترضاها. (١١) وجدير بالـذكر أن الضرب لا يجوز إلا في حالة إرتكاب الزوجة جريمـة أخلاقيـة كمـا ثبـت ذلـك في السـنة النبوية .

تلك الخطوات الثلاث تُتّبع اذا كان النشوز من الزوجة، اما اذا كان من الزوج فالقرآن يأمر باتباع الخطوة التالية.

المرحلة الرابعة: الصلح (والصَّلْحُ خَيْرٌ):

رجُّه القرآن الزرجين الى التصالح والتفاوض والتفاهم كلما بدت بوادر نشوز الزوج، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِعَا بَيْنَهُمَا صُلُّحًا وَالصُّلُّحُ خَيْرٌ ﴾ (٢).

هذه خير طريقة للتنظيم الاجتماعي في عيط الأسرة حين يخشى وقوع ظاهرة النشوز، والاعراض من قبل الزوج، تهدد مركز المرأة وكرامتها، وأمن الأسرة وأستقرارها.

قبل أن يصل الأمر إلى الطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله أو ترك الزوجة تعييش بين حالتي البقاء والطلاق. وقد شجع القرآن الزوج على التفاهم وقبوله الصلح الذي هو خير لمه ولزوجته وأولاده، لأنه قد يكون عطناً في كراهة زوجته، فقال سبحانه وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّهُ يَنْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَعْطُلُوهُنَّ لِتَنْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إلا أَنْ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَوْلُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلا تَعْطُلُوهُنَّ لِتَنْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إلا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُونِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْنًا وَيَجْعَسَلَ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبْيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُونِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْنًا وَيَجْعَسَلَ اللَّهُ فيه خَيْرًا كَثِياً ﴾ (١٦)

تلك الخطوات الاربع تتبع حين يكون الطرف المقصر من الزوجين معلوماً.

اما في حالة شقاق يتهم كل منهما بالتقصير والتسبب فيه فان القرآن يأمر بتدخل جهة ثالثة من الأهل والأقارب لاصلاح ذات البين عن طريق التحكيم.

⁽١) ينظر سيد قطب، في ظلال القرآن ٢٤/٥.

⁽۱۲۸ (النساء: ۱۲۸).

^(۲) النساء: ۱۹.

المطالق مرتان في تفاسير القاران

الرحلة الخامسة: التحكيم:

﴿ فَابْعَثُوا حَكُمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾: (١)

حين ظهور بوادر الشقاق والخلاف بين الزوجين على اسرتهما، او ولي الامر، او القاضي او اية جماعة اسلامية، التدخل بتقديم العون والمساعدة لرفع ضرر الشقاق بالاسلوب الذي امر به القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ اللّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّهُ كَانَ عَلَيمًا خَبِيًا ﴾ (٢)

وتنفيذ هذا الأمر الالهي لدراسة شقاق الزوجين يتطلب توفر ما يلى:

- أ- ان يبعث حكم من اهلها ترتضيه، وحكم من اهله يرتضيه.
- ب- ان یکون الحکمان عادلین خبیین بشؤون العائلة ومشاکلها.
- ج- ان يكونا من اقارب الزوجين ان امكن، فان لم يكن لهما اهل، او كان ولم يكن فيهم من يصلح لذلك لعدم الخبرة او العدالة او غير ذلك... فيستحب ان يكونا جارين. (*) وحكمة اشتماط كون الحكمين من الأهل هي سعة اطلاعهما على مشاكل الزوجين، وحرصهما على سمعة الأسرتين، ووفرة شفقتهما على الأولاد، وتوقع نجاح مهمتهما غالباً.
 - ان يكونا عايدين تكون غايتهما هي الاصلاح دون تمييز وتفريق والحياز.
- ان يجتمع الحكمان مع الزوجين في جو من الهدوء بعيداً عن الانفعالات النفسية،
 والترسبات الشعورية والملابسات المعيشية، وغيرها من الاسباب الموجبة لتكدير
 صفوة الحياة الزوجية.
- و- ان يرفعا تقريرا صادقا اميناً نزيها متضمناً للأسباب الحقيقية لخلاف وشقاق الزوجين، محددين فيه الجهة المقصرة منهما.

⁽۱) النساء: ۲۰ (۱)

⁽٢) سورة النساء: ٣٥.

⁽٦) ينظر احكام القرآن لابن العربي (ابي محمد بن عبدالله). تحقيق على محمد البجاوي، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحليي، ١/٤٢٤.

واذا فشلت هذه الخطوات الحسس فآنئذ يتضع ان هناك ما لايدع الحياة الزوجية تستقيم وتستقر، ففي هذه الحالة من الحكمة الحضوع للواقع المر، للطلاق البغيض على كره من الاسلام فان الطلاق أبغض الحلال الى الله.

المرحلة السادسة: الطلاق للمرة الاولى:

عند قيام الضرورة الملحة يسمع الاسلام باللجوء الى الطلاق الذي حدد بشلاث مسرات في قوله تعالى: ﴿الطّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونِ أَرْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (١) اي الطلاق الذي يجسوز بعد استئناف الحياة الزوجية بالرجعة في الطلاق الرجعي (٢) وبعقد ومهر جديدين في الطلاق البائن (مرتان). ففي حالتي الرجعة والعقد الجديد ليس لوليها الاعتراض لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوا بَيْسَنَهُمْ بِالْمَعْرُونِ ﴾ (١)

وقد ذهب كثير من الفقهاء والمفسرين الى ان المقصود هو ان الطلاق الرجعي مرتان فبعد كل مرة (امساك بمعروف) ارجاع الزوجة بدون عقد، (او تسريح باحسان) تسرك المطلقة دون الرجعة لتبين بعد انقضاء العدة.

ومع تقديري العظيم لمكانة هؤلاء العلماء الكرام فان كلامهم هذا خالف لظاهر النص المذكور للاسباب الاتية:

لفظ (تسريح) في اصطلاح القرآن الكريم لا يعني سوى الطلاق، بدليل ما ورد في سورة الاحزاب الآية (٢٨): ﴿يَا أَيُّهَا النبي قَـلُ لأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَ تُسِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَبِيلا﴾ والآية (٤٩): ﴿يَا أَيُّهَا النبي شَرَاحًا جَبِيلا﴾ والآية (٤٩): ﴿يَا أَيُّهَا النبينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُوْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَ لَلْقَتْمُوهُنَّ مَنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّرنَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَبِيلا﴾.

⁽١) البقرة: ٢٢٩.

⁽۲) الطلاق الرجعي هو كل طلاق بعد الدخول بلا مقابل ولا للمرة الثالثة ولا تـزال المطلقة في العدة واذا تخلف شرط من هذه الشروط الاربعة يكون الطلاق بائناً.

⁽٣) البقرة: ٢٣٢.

- ولا يتصور أن يفسر السراح في هذين النصين بالترك حتى تنقضي العدة، وبصورة خاصة في النص الثاني الطلاق بائن لأنه قبل الدخول. ومن الواضح أن القرآن يفسر بعضه بعضاً.
- ٣. استقر رأي جمهور فقهاء المسلمين على ان الطلاق والسراح والفراق ومشتقاتها
 من الصيغ الصريحة للطلاق.
- التسريح عمل ايجابي صادر من الانسان بارادته المنفردة، والترك عمل سليي فلا يجرز ان يفسر الأول بالثاني.
- ه. فاذا كان المقصود من (الطّلاقُ مَرَّتان) هو الطلاق الرجعي فأين حكم البائن،
 وما الحكم اذا كان الطلاق الأول قبل الدخول؟.
- ٩. يقول القرطبي: (قال ابو عمر: وأجمع العلماء على ان قوله تعالى ﴿أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانِ﴾ هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين (١١ واياها عني بقول تعالى: (فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعد حَتَّى تَنْكِحَ زَوجاً غَيْرَهُ).
- ٧. ويقول ايضا: (وعن ابي رزين قال: جاء رجل الى النبي فقال: يا رسول الله أرأيت قوله تعالى: (الطلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ فَأَين الثالثة؟ فقال رسول الله الله في (فَإمْسَاكُ بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ) (٢١)
- ٨. وجاء ما يزيد ذلك أيضاً في أحكام القرآن للجصاص. (٢) وأحكم القرآن لابسن العربي. (١)

اذن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ حقيقة في التطليق الثالث ولا توجد قرينة تصرفه عن هذا المعنى الحقيقي. وان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعد حَتَّى تَنْكِحَ زَوجاً غَيْرَهُ ﴾ بيان للحكم الذي يترتب على الطلقة الثالثة دون ذاتها. وهذا الحكم هو انها لا تحل للزوج الاول حتى تتزوج آخر يدخل بها دخولاً شرعياً، فاذا افترقا بموت او طلاق او تفريق قضائى وانتهت عدتها فعندئذ يجوز ان يتزوجها الزوج الاول ان رغبا في ذلك.

⁽١) احكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، الطبعة الثالثة ٢/١٢٧.

⁽۲) عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري ٢٠/٢٣٤.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الامام ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص، احكام القران تحقيق محمد صادق قمحاوي نشر دار المصحف ٢/٨١.

⁽¹⁾ المرجم السابق ١/١٩١.

التزامات المطلق حين الطلاق

اذا سمح الاسلام للزوج باللجوء الى الطلاق كعلاج أخير فائه لم يدعه أن يتصرف في هذا الحق متى وكيف شاء، بل ألزمه بالتقيد عا يلى:

أولا: التفريق بين الطلقات الثلاث وتوزيعها على ثلاث مرات:

وهذا ما ينص عليه قوله تعالى: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَالًا بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾. يقول الجصاص: قال تعالى ﴿الطَّلاقُ مَرَّتان﴾ ولذلك يقتضي التفريق لا عالة، لانه لو طلق اثنتين معاً لما جاز ان يقال طلقها مرتين، كذلك لو دفع رجل شخصا درهمين لم يحيز ان يقال اعطاء مرتين حتى يفرق الدفع فحينئذ يطلق عليه. (١)

ويقول ايضا: (فان معناء الأمر).

وسيأتي تفصيل هذا الموضوع عند البحث عن الطلاق المقتن بالعدد.

ثانياً: الترتيت

على الزوج أن يتقيد في طلاقه بالوقت المحدد له في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النبِي إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾. (٢) خاطب نبيه في هذه الآية لاثارة الاهتمام وتصوير الجدية.

روقت عدتهن حددته السنة النبوية بما عدا الأوقات التالية:

- رقت الحيض: فلا يجوز طلاق الزوجة اذا كانت حائضاً.
 - ٢. وقت النفاس: ولا يجوز الطلاق اذا كانت نفساء.
- ٣. وقت طهر عاشرها فيه، فلا يجوز الطلاق فيه لاحتمال تكون الحمل. (٣)

⁽١) احكام القرآن للجصاص المرجع السابق ٧٣/٧–٧٤.

^{(&}lt;sup>(۲)</sup> الطلاق: ١.

⁽٢) لمزيد من التفاصيل فتح البارئ بشرح صحيح البخاري المرجع السابق (٩/٣٤٥) كتاب الطلاق، باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيْهَا النبي إِذَا طُلُقْتُمُ النّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَآحْصُوا الْعِدَّةَ ﴿ ويراجع زاد المعاد في هدى خبر العباد محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين للامام العلامة ابن قيم الجوزية (٤/٤٣) وما بعدها تحت عنوان (حكم رسول الله والله الكبي تحريم طلاق العائض والنساء والموطئة في طهرها وتصريم ايقاع الثلاث جملة). المدونة الكبرى في فقه المالكي (١٠٤٥)، الشوكاني نيل الاوطار (٢٧٦٦).

الطــــــلاق مــرتـــــان في تفاسيــــر القـــرآن

قالثاً: أن لا تكون الزوجة مطلقةً ولا معتدةً بعدة طلاق سابق:

لأن تطليق المطلقة واعتداد المعتدة بالعدة قصيل الحاصل، وقد أجمع المقلا، والملماء على أن قصيل الحاصل باطسل ومستحيل. والثابت عن الرسول أن الطلاق لا يلحق الطلاق، وأن الطلقة الأولى ليس للمطلق بعدها إلا الرجعة أو الفراق، وكذلك الثانية بعد رجعة أو زواج، (() هذا خلافا لأكثر الفقهاء الذين ذهبوا إلى أن المطلقة طلاقاً رجعيا يلحقها الطلاق ما لم تنتهي عدتها. وهذا لخالف لقوله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النَّسَاءُ فَطَلّتُوهُنّ لِعِدَّتِهِنّ لِأن (لام) لعدتهن للتوقيت، أي طلقوهن في وقت تبدأ عدتهن مباشرة وبدون تأخير. وبدء المعتدة بالعدة من المستحيل لأنه تحصيل الحاصل كما ذكرنا سابقا.

رابعا: الاشهاد على الطلاق والرجعة

فعلى الزوج أن يطلق بحضور شاهدين وأن يراجع زوجته أمام شاهدين حتى يكون بعيداً عن مواضع التهم. والاشهاد في هاتين الحالتين نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغُنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ وَاللَّهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.(١) والأمر بحضور شاهدين عادلين للوجوب الأن الوجوب هو مقتضى أمر الله ما لم يقسم دليسل على خلاف ذلك ولا دليل.

خامساً: عدم اخراجهن من بيت الزوجية

اذا كان الطلاق رجعياً حتى تنقضي عدتها. ويؤمن لها ما تحتاجه ما دامت في العدة من مطعم، وملبس، ومشرب، ومسكن.

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْـرُجُنَ إلا أَنْ يَسَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. (أ)

⁽۱) يُنظر الإسلام قبل المذاهب عقيدة وشريعة، تأليف جماعة من نوابغ العلماء، تصحيح الناشر زكريا على يوسف، ص١٠٩.

^{(&}lt;sup>1)</sup> الطلاق: ١.

^{(&}lt;sup>۲)</sup> الطلاق: ۲.

⁽h) الطلاق: ١.

وفيه الأمر بتقوى الله قبل الأمر بعدم اخراجهن تحذير موجه الى الأزواج وكذلك في (وَتِلْكَ حُدُددُ اللّهِ) ثم تعبير (مِن بيوتهنّ) لتوكيد حقهن في الاقامة بها بعد فترة العدة.

وفي الفقرة الاخيرة ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾.(١) تعليل لعدم اخراجهن وذلك لاتاحة الفرصة للرجعة، واستئناف عواطف الحب والمودة والوثام بالتفكير في نشائج الافتراق وذكريات الحياة المشتركة، حيث تكون الزوجة بعيدة بحكم الطلاق قريبة من العين.

وخلال فترة العدة له الحق في ان يراجعها بدون عقد جديد بالفعل والقول عند بعض الفقهاء، وبالقول فقط (كراجعتك) عند الآخرين. والفعل كالمعاشرة الزوجية إذا نوى الرجعة. وإذا انتهت العدة لا يحق له اعادتها الا بعقد جديد.

سادساً: عدم اكراه الزوجة

على ان تَرُد اليه شيئاً من الصداق، او نفقة انفقها اثناء الحياة الزوجية في مقابل تسريع الزوجة اذا لم تصلح حياته معها. لكن اذا دفعت شيئاً من ذلك برضائها الى الزوج مقابل الطلاق الأنها تكرهه وتريد التخلص منه مهما كلف الثمن، فلا بأس في ذلك. ويسمى هذا الطلاق في اصطلاح الفقهاء (الحُلُم).

قال سَبحانه وتعالى بعد قوله: ﴿ الطُّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَالُا بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمًا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمُ الا يُقِيمًا حُدُودَ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ يُهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ عُدُودَ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ عُدُودَ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ عُدُودَ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدُّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾. (٢)

فهذا النص يدل على مدى حرص الاسلام على عماية المرأة من الظلم الذي قد تتعرض له حين الطلاق.

واذا استأنفا الحياة الزوجية بعد الطلاق الأول ثم رجع الخلاف والشقاق وسسوء التفاهم، فعلى الزوج ان يتبع الخطوات الحمس التي سبقت الطلاق الاول بنفس الترتيب. واذا فشلت المحاولات يجوز للزوج التطليق مرة ثانية.

^(۱) الطلاق: ۱.

⁽٢) البقرة: ٢٢٩.

المرحلة السابعة: التطليق مرة ثانية

على الزوج في هذه المرة ايضاً ان يراعي جميع القيود التي فرضت على ارادته في الطلاق الأول من تفريق، وتوقيت، واشهاد، وعدم اخراج الزوجة اذا كان الطلاق رجعياً حتى تنقضي عدتها.

واذا عادا الى حياتهما الزوجية بعد الطلاق الثاني أما بالرجعة عندما يكون الطلاق رجعياً، أو بعقد جديد حين يكون بائناً، ثم رجعا الى نفس المأساة، فعلى الزوج ايضاً اتباع الخطوات الخمس الاولى، فاذا لم يجد نفعاً فله اللجوء الى الطلقة الثالثة والأخيرة.

المرحلة الثامنة: التطليق مرة ثالثة:

فاذا تم استيفا، الطلقات الثلاث تترتب عليه الأحكام الآتية:

- ١. عدم جواز ابقاء الزوجة في بيت الزوجية لأنها اصبعت بائنة وعرمة.
- ٧. عدم جواز أعادة الزوجة لا بالرجعة ولا بعقد جديد للبينونة الكبى.
- للزوجة بعد انتهاء عدتها أن تختار زوجاً آخر شريكاً لحياتها الزوجية.
 - ٤. يجوز لها الرجوع الى الزوج الأول بالشروط التالية:
 - أ- ان تتزوج زوجاً آخر زواجا شرعياً.
 - ب- أن يدخل بها الزوج الثاني دخولاً شرعياً طبيعياً.
 - ج- ان يحصل الافتراق بالموت او الطلاق او التفريق القضائي.
 - د- أن تنتهى عدتها من هذا الافتراق.

فاذا توفرت هذه الشروط يجوز للزوج الأول ان يتزوجها اذا رغبا في ذلك، لأن كلا منهما مرّ بالتجربة العملية فيتوقع نجاح الزواج بعد هذه التجربة.

حكمة هذا الاجراء

- ان الطلقة الثالثة تعتبر حتمية لاستفحال الخصومة بين الزوجين، وفسح المجال لهما من الشارع الحكيم أكثر من ذلك (طلاق فأمساك ففراق فعودة فسراح):
 اقرار للعبث واستمرار لتعاسة لا نهاية لها.
- ٢. تعليق جواز العردة _ بعد الطلقة الثالثة _ بالتزوج من زوج ثان قيد آخر اضافه
 الشارع الحكيم الى القيود الأخرى على الارادة في الطلاق تضييقاً لدائرته.

٣. أن تجربة الزوجة مع الزوج الجديد قد توضع أمامها كل حقيقة فتمييز صوابها
 من خطأها بعد مقارنتها بين الحياتين مع الزوجين. وقل مثل ذلك بالنسبة الى
 الزوج ايضاً.

وفي ختام هذا المبحث فأعود وأقول للقراء الكرام، تلك هي المبادئ العامة في اجراءات الطلاق أقرها القرآن الكريم بوضوح، وهي حكيمة وسليمة لا تسمع للنوج أن يتسرع الى رباط الزوجية فيفصمه لأول وهلة ولأتفه الأسباب، ولا يدع هذا الرباط المقدس الروحي يغلت الا بعد المعاولة واليأس، وأنه يهتف بالرجال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُونِ فَاإِنْ كَرِهْتُسُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْنًا وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِهَا﴾.(١)

ولكن شتان ما بين ما يأمر به القرآن الكريم وبين ما يعمله أكثر المسلمين في العالم الاسلامي.

واقول بمرارة وكلكم معي: (لقد تحول هذا الدستور العظيم الحالم من التطبيق على الاحياء الى أغنية المقابر يتربُّم ويتغنَّى به للأموات) ؟؟؟

(1.)

حكم التحليل

لهذا الموضوع صلة رثيقة مع ما سبق من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلقة الثالثة، وتحريم الزوجة، وعدم جواز استئناف الزواج إلا بعد أن تنكع زوجا غيه.

وذلك لأن التحليل: هو ان تتزوج المطلقة ثلاثاً رجلاً آخر بعد العدا بتواطئ مضمونه: أن يطلقها بعد مماشرتها حتى تحل للأول بعقد جديد.

وقد أختلف فقهاء المسلمين في حكم هذا الزواج كما يلي:

أ- قال أبو حنيفة وصاحبه عمد: العقد صحيح مطلقا، سواء ذكر شرط التطليق في عقد الزواج أو قبله أو لم يذكر، لأن الشرط باطل وليس مسبطلاً. بنماء علمى أصلهم: (ان الشرط الفاسد لا يؤثر على صحة العقد المقتن به). إذا لم يكن عقد معاوضة.

اما بالنسبة الى حلها للأول، فقد ردي عن أبي حنيفة ردايتان: احداهما تسرفض الحسل على الرغم من صحة زداج التحليل. (۱) وقال محمد بعدم الحل لا لبطلان زداج التحليل، بل لأن الزواج عقد العسر فيقتضي الحل لسلأول أن يسوت الشاني أو يطلقها طلاقا إعتياديا، فبشرط التحليل يصير مستحجلاً للحل فيجازي بمنع مقمسوده، كسا في حرمان الوارث القاتل لمورثه من المياث.(۱)

⁽۱) ينظر الميزان للامام سيد عبدالوهاب الشعراني (٢/٩٩) وفيه: (قال ابو حنيفة: اذا تزوجها على ان يعلها لمطلقها ثلاثا وشرط انه اذا وطنها فهي طالق او فيلا نكاح، انبه يعسح الشكاح دون الشرط، وفي حلها للأول عنده روايتان).

⁽۲/۱۷۷) ينظر شرح فتح القدير (۲/۱۷۷) وما بعدها، شرح الهداية على الضاية هامش فتح القدير (۲/۱۷۷)، الجوهرة الذيرة على مختصر القدوري (۲/۱۲۹)، كتاب الفقه على المقاهب الاربعة للجزيري (٤/٧٨).

ب- واخذ الامام مالك وفقهاؤه، (١) والامام احمد وفقهاؤه، (٢) والزيدية (٣) باتجاه معاكس لما ذهب اليه أبو حنيفة من صحة الزواج مطلقا فقالوا بفساده مطلقا سواء ذكر الشرط في العقد او لا، لأن العبرة بالنيات والنية في زواج التحليل موجهة الى توقيته، والى شرط التطليق. وفي الحديث: ((لعن رسول الله المعلل والمُحَلَّلُ له))(١) واللعن دليل التحريم والفساد.

ج-وذهب الشافعية، (٥) وابو يوسف من الحنيفة، (١) والجعفرية، (٧) والظاهرية الى التفصيل فقالوا: اذا ذكر الشرط مع العقد يكون فاسداً ولا تحل الزوجة للأول بعد الفرقة، لانه شرط فاسد ومفسد. اما اذا لم يذكر فالعقد صحيح يحقق غرض التحليل وان طلقها بعد المعاشرة حيث لا تأثير للنيات على صحة وفساد التصرفات.

التجيع:-

الراجح من وجهة نظري هو رأي من قال بفساد عقد التحليل مطلقا للأسباب الاتية:

⁽۱) ينظر شرح الموطأ الامام مالك (رحمه الله) للقاضي ابني وليد سليمان الباجي (٣/٢٩٨). بداية المجتهد ونهاية المقتصد للامام ابن رشد (٢/٠٤٨) شرح الخرشي (ابي عبدالله محمد الخرشي) على مختصر خليل لأبي ضياء سعدي خليل طبعة بولاق (١٣١٧هـ، ٣/٢١٦).

⁽٢/١٨٠) منتهى الارادات الامام تقى الدين محمد بن احمد الشهير بأبن النجار، (٢/١٨٠).

^(۲) ينظر التاج المذهب شرح متن الازهار في فقه أثمة الاطهار للعلامة احمد بن القاسم العنسي اليماني الطبعة الاولى، (٢٨/٣-٢٩).

⁽¹⁾ عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله الله المُحَلَّلُ والمُحَلَّلُ له) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

^(°) يقول الشافعي (رحمه الله) في كتاب الام (٥/٨٠): (لو نكمها ونيته ونيتها او نيـة احدهما دون الاخر ان لا يمسكها الا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح).

⁽١) ينظر شرح فتح القدير، والجوهرة، والهداية، المراجع السابقة.

⁽Y) ينظر شرائع الاسلام (Y/٣٣)، وفيه: (اما لو لم يصرح بالشرط في العقد، وكان ذلك في نيته، او نية الزوجة، او الولي لم يفسد).

^{(&}lt;sup>(A)</sup> ينظرمعجم فقه ابن حزم الظاهري، (٢/٧٢٥) المحلى لابن حزم (١٠/١٨٠) وفيه: (فلو رغب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ليحلها له فذلك جائز اذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه اياها... فلو شرط في عقد نكاحها انه يطلقها اذا وطئها فهو عقد فاسد).

١- التحليل عادة جاهلية شجبها الاسلام على لسان النبسي ﷺ ((لَعَنَ الله المحلل والمُحلَّلَ له)).(١)

٧- التحليل مخالف لظاهر القرآن الكريم من وجوه منها:

أَ/ فيه عزم على الزواج قبل انتهاء العدة بالتواطئ وقد قال تعالى: ﴿ وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَاً لَا النَّكَاحِ حَتَّى يَبِلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾. (٢)

ب/ عقد وقتي ويكاد يكون الطلاق فيه امرا حتمياً، في حين ان ماورد في القرآن الكريم عقد دائمي وطلاق محتمل، حيث قال تعالى: ﴿فَإِنْ طُلُقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْـدُ حَتَّـى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلُقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّـا أَنْ يُقِيمَا خُـدُودَ اللّه﴾.(٢)

ولو صع التحليل لقال القرآن (واذا طلقها)، لأن كلسة (أن) تستعمل في أمر مشكوك فيه، ولفظة (اذا) تستعمل في الأمر المحقق.

ج/ تشريع الزواج كان لمصلحة معلومة رغاية سامية، فاستعماله في التحليل استعمال في غير حقيقته الشرعية وتلاعب في آيات الله، وقد قال سبعانه وتعالى: ﴿وَلا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللّهِ هُزُوا ﴾.(١)

٣. التحليل خالف لسنة رسول الله على:

قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وفي المسند من حديث ابي هريرة الله مرفوعاً ((لعن الله المُحَلَّلُ والمُحَلَّلُ له))، وقال اسناده حسن. وفيه عن علي وعسن النبى الله مثله.(١٦)

⁽۱) عن علي شخصة قال اسماعيل واراه قد رفعه الى النبي رضي الله المُحلَّلُ الله المُحلَّلُ له) ابو داود: (۱۷۷۸).

⁽البقرة: ٢٣٥).

⁽٢) ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِعَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَزَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمًا حُدُودَ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٣٠).

^{(4) (}البقرة: ٢٣١). ينظر فتاوي ابن تيمية (٣٣/٦) إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٣/٤٣).

⁽م) عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله (ﷺ) المُحَلِّلُ والمُحَلِّلُ له) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

⁽٢) زاد المعاد لابن قيم الجوزية المرجع السابق (١-٥/٤).

قال ابن القيم: (فهؤلاء الرواة من سادات الصحابة، وقعد شهدوا بلعنية أصحاب التحليل وهو المحلل والمحلل له، وهذا ما أخبر عنه الله فهو خبر صادق.(٢)

ج / عن أبن عباس سأل رسول الله ﷺ عن المحلل فقال: الا انكاح رغبة لا انكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم تذوق المسيلة. (٢)

٤. كالف لآفار الصحابة:

أ/ قال عمر بن الخطاب الله: (لا أوتى بمحلل ولا علل له الا رجمتهما).

ب/ وقال علي بن ابي طالب الله: ((لا ترجعوا اليه الا بنكاح رغبة غيد دلسة ولا استهزاء بكتاب الله)).(1)

٥. هالف لآراء التابعين:

قال عبدالرزاق: اخبرنا ابن جريج قال: قلت لعطاء: فطلق المحلل فراجعها زوجها. قال: يفرق بينهما. وقال بكر بن عبدالله المزني: (أولنك يسمون في الجاهلية التيس المستعار).(*)

٩. كالف لأراء تابعي التابعين:

قال اسحق: (لا يمل ان يمسكها لان المحلل لم تتم له عقدة النكسام). (١) وقسال الامسام مالله: (يفرق بينهما).

٧. عدم قفق الحكمة المقصودة من قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَنْكِعَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾.

وهي ان تذوق عشرة الزوج الجديد فتعرف حق زوجها السابق، اذا كانت هي الناشزة. وحتى يراها في عصمة غيره يعاشرها معاشرة الأزواج، فيثير ذلك في نفسه بواعث الندم

⁽۱) قال عقبة بن عامر: قال رسول الله (ﷺ): (الا أُخْبِركُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَالُ قالوا: بلي يا رسول الله قال: (هو المحلَّلُ له). (ابن ماجة: ١٩٢٦).

⁽١) الهاشة اللهفان لابن قيم الجوزية (١/٢٨٥).

⁽١/٧٨٧). اغاثة اللهفان (١/٧٨٧).

⁽١) الصريعيع المعابق (١/٢٨٩).

^(°) اعلام الموقعين (°7/1).

⁽١/ الفاتة اللهفان لابن قيم الجوزية (١/٣٨٥).

ان كان قد ظلمها بالطلاق. فأن استانفا عشرة جديدة من بعد ذلك رعى كل منهما حق صاحبه وعرف نعمة الله في عشرته، فتدوم بينهما المودة. ولا تتحقق هذه الحكمة مالم يكن الزواج الثاني زواج رغبة لا اصطناع فيه. (١)

٨. زواج توقیت: لأنه يتم على أساس أن المحلل اذا عاشرها يطلقها فوراً والهزواج المؤقهة باطل بالاتفاق.

. ٩. زواج بشرط: فيشترط على المحلل ان يطلقها بعد معاشرتها حلاً.

١٠. زواج يتخلف فيه ركن الرضا:

لان الزوجة لا تقبل ولا ترضى بأن يكون المحلل زوجاً لها بصورة دائمية.

١١. قول الشافعية والجعفرية والطاهرية ظالف لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبُدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمُ أَوْ تُخفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللّهُ ﴾ (١) ولقول رسول الله ﷺ ((إنَّمَا الأعْمَالُ بالنّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُسلٌ امْرِيءِ مَا نَوَى)). (٢)

قال ابن القيم: (ولا فرق عند أهل المدينة، وأهل الحديث وفقهائهم: بين اشتراط ذلك بالقول، او بالتواطي، والقصد فان القصود معتبرة والأعمال بالنيات، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على المعاني فتترتب عليها أحكامها). (13)

فاذا ظهرت المعانى والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها.

⁽¹) ينظر الاستاذ زكى الدين شعبان، الزواج والطلاق في الاسلام (ص: ١٠٧).

⁽٢) سورة البقرة /٢٨٤.

⁽۱) مسميح البغاري: (۱)،

⁽¹⁾ ينظر زاد المعاد المرجم السابق (1/٦).

الملحق

هذا الملحق مقتبس من كتاب (الإسلام قبل المذاهب) الذي تم تأليفه قبل زها، (٧٠) سنة من قبل جماعة من نوابغ العلما، وشيوخ الأزهر الشريف وقام بتصحيحه الأستاذ (زكريا علي يوسف) وأنقله حرفيا في هذا الملحق، لعل الله يهدي به أصحاب العقول المتحجرة من الفارقين في النزعة المذهبية والصوفية والطائفية، الذين يبيحون زوجة عمر لزيد قبل أن يطلقها عمر ويتزوجها زيد، وظلوا هادمين للبيوت الأسرية على أهلها من الزوج والزوجة والأولاد بدون ذنب.

نص ما ورد في كتاب (الإسلام قبل المذاهب) ص١١٩-١٢٢:

مسائل لا يقع الطلاق إلا بها

١- الإشهاد على الطلاق والرجعة، لقول تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ النَّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَالْحَدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجُنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ خُدُودَ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ يَخْرُجُنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ خُدُودَ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونٍ لَعَلَى إِللّهُ يَحْدِثُ اللّهِ مَنْ أَمْلًا اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّ

فالأمر هنا للوجوب وهو قول ابن عباس.

روى الطبري في التفسير عنه قال: إن أراد مراجعتها قبل أن تنقضي عدتها أشهد رجلين، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ عند الطلاق وعند المراجعة، وقول عطاء رواه عبدالرزاق وعبد بن حميد قال: (الطلاق بالشهود).

٢- بطلان الرجعة إذا قصد بها الرجل المضارة، لقوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدُّهِنَّ فِي
 ذلك إنْ أَرَادُوا إصْلاَحًا﴾(٢).

⁽١) سورة الطلاق/١-٢.

⁽٢) سورة البقرة/٢٢٨.

- ٣- وجوب المتعبة للمطلقة لقول تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَشَاعٌ بِالْمَعْرُونِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١).
- عدة المرتابة لقوله تعالى: ﴿ وَالْمُطْلُقَاتُ يَتَرَبُّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُومٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنتُسْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُوْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الاَخِرِ ﴾ (١٠). وقوله تعالى ﴿ وَاللاّنِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُر وَاللاّنِي لَمْ يَحِشْنَ وَأَوْلاَتُ اللّهَ يَجْعَلُ لَهُ مِنْ أَمْسِهِ يَحِشْنَ وَأَوْلاَتُ اللّهَ يَجْعَلُ لَهُ مِنْ أَمْسِهِ يُسْرًى ﴾ (١٠).

ثم يمضي الكتاب قائلا:

"ملخص ما سبق:

- ١- يجوز الطلاق قبل الدخول في أي وقت طلقة واحدة.
- ٢- يجوز الخلع أو الطلاق على مال أو المبارأة للمدخول بها وغير المدخول بها في أي وقت طلقة واحدة.
- ٣- المدخول بها إذا كانت من ذوات الحيض ولم تكن حاملا، يجوز طلاقها طلقة واحدة في طهر لم يمسها فيه.
- ٤- المدخول بها إذا كانت صغيرة لم تحض أو كبيرة انقطع حيضها انقطاعاً حقيقيا، يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة.
 - ٥- الحامل المستبين حملها يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة.
- ٦- لا يقع الطلاق في الحيض ولا في النفاس ولا في طهر مسها المطلق فيه إلا إذا
 استمان حملها.
 - ٧- الطلاق المعلق بجميع صوره وألفاظه لا يقع به شيء أصلاً.
 - ٨- اليمين بالطلاق لفر ولا يقع به الطلاق.

⁽١) سورة البقرة/٢٤١.

⁽٢) سورة البقرة/٢٢٨.

⁽٢) سورة الطلاق/٤.

- ٩- المتدة لا يلمتها الطلاق...(١)
- ١٠ الطلاق المقتن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع به إلا واحدة.
 - ١١- لا يقم الطلاق إلا بلفظ أو دليل قصد به الإنشاء.
- ١٧- لا يقع أي طلاق إلا إذا كان عضرة شاهدى عدل سامعين فاحسن.
- ١٣- الإخبار بالطلاق والإقرار به لا يكون طلاقاً إلا إذا قصد به الإنشاء وتحققت شروط صحته حين الإخبار.
- ١٤ اختلف الزوجان في أن الطلاق كان في حيض أو في نفاس أو في طهر مسها
 فيه، فالقول قول مدعى الصحة مع عينه.
- ١٥- لا تصح الرجمة إلا بالقول أو ما يندل عليه ربعضرة شاهدي عندل سامعين فاهمين.
- ١٦- لا تصح الرجمة إذا قصد بها المضارة، ومن المضارة أن يراجمها قاصدا إلى إيقاع طلقة أخرى بعد الرجعة.
- ١٧- إذا ادعت المطلقة أن الرجعة قصد بها المضارة، كانت البينة بينتها، والقول قوله مع عينه (أي لم تكن لها البينة).
 - ١٨- تبب المتعة على المطلق للمطلقة قبل الدخول إذا كان مهرها غير مسمى.
 - ١٩- تهب المتعة على المطلق لكل مطلقة بعد الدخول.
 - 20- ليس للمختلعة ولا الطلقة بسبب من قبلها شيء من المتعة. (١٠)
- ٢١- تُقدر المتعة على المطلق بحسب حاله يسرا وعسرا، مهما كانت حالة المطلقة، مسع مراعاة الطروف التي حصل فيها الطلاق.
- ٢٢- لا تُصدق المعتدة من ذرات الحيض في انقضاء عدتها بالحيض قبل مضي ثلاثة
 أشهر كاملة من تأريخ الطلاق.
- ٢٣- إذا ادعت المعتدة من ذوات الحيض غير الحامل وغير المرضع أنه لا يأتيها الحيض
 في كل شهر مرة، كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة من تأريخ الطلاق.

⁽۱) أي سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طُلْقُتُمُ النَّسَاءَ فَطَلَّقُومُنَّ لِعَدَّتِهِنَ ﴾ سورة الطلاق/١. واللام للتوقيت، أي في وقت تبدأ عدتهن مباشرة، والمطلقة لا تُطلق، وَالمُعتدة لا تعتد، وإلا للزم تحصيل الحاصل، وهو مستحيل وباطل بإتفاق العقلاء.

^{(&}quot;) أي إذا كانت هي المقصرة والمسببة للخلع أو الطلاق.

٢٤- إذا ادعت المعتدة المرضع ما تقدم في المادة السابقة، كانت عدتها ثلاثة أشهر
 تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره.

ريمضى الكتاب قائلا:

"ونزيد على ذلك:

أ- لا يقع الطلاق إلا بالألفاظ الشرعية، ك(أنتي مطلقة) أو (أنتي مسرحة) أو (فارقتك) أو (ألحقى بأهلكي)(١٠).

ب- لا يقع الطلاق إلا عن وتر ورغبة أكيدة.

ج- لا يقع الطلاق في اغلاق، أي في حالة غضب شديد لا يعي ما يقول.

... انتهى

ربِّ زدنم علماً والحمنم بالصالحين

⁽١) أي بالنسبة لمن يجيد اللغة العربية، أما بالنسبة لغيره فيؤخذ بمعاني هذه الألفاظ في لفة المطلق.





الطلاق في الإسلام قبل المذاهب







المقدمة

تتلخص أحكام الطلاق في الإسلام قبل نشأة المذاهب الفقهية في القراعد الآتية: (١) أولا: (يموز الطلاق قبل الدخول في أي وقت طلقة واحدة)، إذا كنان لنه منبر شرعي. لأن الطلاق شُرع كآخر حل للمشكلة الأسرية، فأما من حيث هو فهو ((أبغنض الحلال عند الله)).

ثانيا: (يورز الخلع أو الطلاق على مال، وللبارئة في المدخول بها وغير المدخول بها).

الخلع لغة الإزالة، يُقال خلع فلان ثويه، أي أزاله عن جسده.

وشرعا: إتفاق الزوجين أو من ينوب عنهما على انها، رابطة الزوجية مقابل عـوض مـن جانب الزوجة إلى الزوج مقابل ذلك.

وهذا التصرف الإتفاقي كما يسمى خلماً، يُسمى فدية وصلحاً ومبارثةً.

ومصدر مشروعية الخلع، القرآن والسنة النبوية.

أ- القرآن الكريم: قال تعالى ﴿الطُّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانِ وَلاَ يَعَلَّ اللَّهِ مَا اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ يَعَلَّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُومُنَّ شَيْناً إِلاَّ أَن يَخَافَا الاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ الاَّ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا الْاَيْقِيمَا خُدُودُ اللَّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ خُدُودَ اللَّهِ فَأَرْلَئِكَ هُمُ الطَّالِمُونَ ﴾ (١٣).

لا درس جماعة من نوابغ العلماء في مصر هذا الموضوع بصورة مختصرة، في كتباب (الإسلام قبل المذاهب عقيدة وشريعة) في عشرين قاعدة، وقام بتصحيحه الأستاذ زكريا علي يوسف، وقُمت بإعادة دراسة هذه النقاط مع بعض الإضافات، نظراً لأهميتها ولدفع خطر الخلافات المذهبية والمدرسية والطائفية التي سيطرت على عقول بعض من العلماء الدين الإسلامي وحلّت مصل القرآن الكريم في العمل والإفتاء بين الناس.

٢٢٩: ١١٩

ب- السنة النبوية: عن ابن عباس (ﷺ): ان امرأة ثابت بن قيس قالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس لا اعيب عليه في خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر^(۱) بعد الدخول في الاسلام. فقال رسول ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم. قال: اقبل الحديقة وطلقها طلقة واحدة. (۳)

واستدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على أن عوض الخلع يجب ان لا يزيد عما دفعه الزوج الى زوجته.

:450

١- قال ابو بكر بن عبدالله المزني: لا يجوز الخلع في أساسه، ولا يحل للزوج ان يأخذ من زوجته شيئاً. وان ذلك كان حكما ثبت بقوله تعالى ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ وَهِذَا الإطلاق بُين بقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ تِنْظَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً... الآية ﴾.

٢ وقال جماعة: لا يجوز إلا في حالة ثبوت الخيانة الزوجية من الزوجة.

٣- وقال بعض: لا يجوز الخلع إلا عند السلطان (رئيس الدولة)، او من يخوله حو
 كالقاضى.

٤- قال جمهور الفقهاء: كان الخلع موجودا قبل الاسلام وأقرّ الاسلام تحت رعاية قيود
 تحوم كلها حول شيء واحد، وهو أن لا يكون في هذا الاتفاق تعسف بحق المرأة. (٤)

قالثا: (المدخول بها إذا كانت من ذوات الحيض ولم تكن حاملا، يجوز طلاقها طلقة واحدة في طهر لم يحسها فيه). ومصدر هذا الحكم هو القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَقُرُمُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ (١) لعدتهن، للتوقيت، أي يجب أن يكون إذا طَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَقُرُمُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)

١ أي كفران التقصير فيما يجب له.

[ً] الحديقة كانت مهرا لها.

اخرجه البخاري وابو داود والنسائي وهو حديث متفق على صحته. وفي رواية: (اني ما اعتب عليه في خلق ولا دين ولكن اكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ اتردين عليه حديقته... الى اخره) رواه البخاري ومسلم. نيل الاوطار ٢٧٦/٦.

لعزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا: مدى سلطان الإرادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والأعراف خلال أربعة آلاف سنة. ص٣٢٥ وما يليها.

[°] الطلاق:١

الطلاق في وقت تبدأ المطلقة بالعدة مباشرة، وهذا الوقت هو وقت ظهر لم يعاشرها جنسياً فيه. (١)

رابعا: (المدخول بها إذا كانت صفية لم تحض، أو كبية انقطع حيضها انقطاعاً حقيقيا، يهوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة)، إذا كان للطلاق مبر شرعي، ومصدر هذا الحكم الآية المذكورة في الفقرة الثالثة.

خامسا: (الحامل المستبين حملها يجوز طلاقها في أي وقت طلقة واحدة)، إذا كان لمه مبرر شرعى.

سادساً: (لا يقع الطلاق في الحيض ولا في النفاس ولا في طهـر مسـها المطلِـق فيــه، إلا إذا استبان حملها).

اجمع فقها، الإسلام على أن هذا الضرب من الطلاق دون مبرر بدعة وحرام، إذا كانت الزوجة مدخولاً بها، لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ (٢). أي في وقت تبدأ العدة بعد الطلاق مباشرة. ولحديث ابن عصر حين طلق زوجته في الحيض، فقال الرسول (ﷺ) لوالده عمر بن الخطاب، مُسره فليراجعها. غيم أنهم اختلفوا في وقوع الطلاق، فذهب رأي إلى أنه يقع ويستحب إرجاعها، وفي رأي ثان يقع والزوج آثم، فيُجبر على الإرجاع. وفي رأي ثالث لا يقع، لأنه بدعة، وكل بدعة مردودة.

الحكمة في المنع من الطلاق في الحيض أو في طُهر مسها فيه، أن ذلك يُطيل على المرآة العدة، فإنها إن كانت حائضاً لم تُعتسب الحيضة من عدتها، فتنتظر حتى تطهر من حيضها وتتم مدة طُهرها، ثم تبدأ العدة من الحيضة التالية.

وإن كانت طاهرة ومسّها في طُهر، فإنها لا تدري بما تعتدُّ؟ أبالحيض أم بوضع الحمل؟ إذا كانت حملت من ذلك المسيس.

الطلاق: ١

والذي نُرجعه هو الرأي الثاني، أي أن الزوج يُجبر على إرجاع زوجته، ثم بعد ذلك إن شاء طلقها في طهر لم يعسها فيه. وإذا أبى الزوج إرجاعها، يحلّ علمه القاضي فيُراجعها بدلاً عنه. (١)

سابعا: (الطلاق الملق بجميع صوره وألفاظه لا يقع به شيء أصلاً).

اختلف الفقها، في وقوع الطلاق المعلق على أربعة آراء:

الرأي الأول: لا يقع الطلاق غير المنجز، أي كل تعليق في الطلاق يبطله ولا يترتب عليه أي أثر شرعي من وقوع الطلاق، وكذا طلاق مضاف إلى المستقبل، وعمن اختار هذا الإتجاء الجعفرية والظاهرية وأبو عبدالرحمن من الشافعية وبعض فقهاء الحنابلة وأشهب من المالكية. ونُسب هذا الرأي إلى علي بن أبسي طالب (شه) وقال بسه القاضي شريح وطاووس وعكرمة وعطاء وأبو ثور، (٢)

الرأي الثاني: أن التعليق باطل وغير مبطل، فيقع حالا. وهو إحدى روايتي الإمام مالك وقول جماعة من التابعين ومذهب الأباضية. (٢)

لمزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا: طلاق الحائض والمريض مرض الموت في الفقه المقارن، ص٣ وما يليها.

أينظر الخلاف في الفقه للطوسي، ٢٣٠/٢.

المحلى لأبن حزم الظاهري ١٣/١٠ وما بعدها.

الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ١٤٧/٢.

أعلام الموقعين لإبن قيم ١٠١/٤.

مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٣٢.

فرق الزواج للأستاذ الشيخ على الخفيف، ص١١٢.

أ يُنظر المفني والشرح الكبير ٢١٨/٨.

شرح المرشى ٤/٤ وما بعدما، الصابوني،

مدى حرية الزوجين في الطلاق ١٩٣/١.

بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبن رشد ٢٥/٢ وما بعدها جوهر النظام ٢٢٠/٢ وما يليها.

الرأي الثالث: فيه تفصيل ذو شقين، يتفق مع الرأي الثاني في شق، ومع رأي الرابع في شق آخر، وهو أنه إن كان الطلاق المعلق ثلاثاً وقع في الحال، وإن كان رجمياً يقع بعد تحقق المعلق عليه، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد. (١)

الرأي الرابع: أن الزوج يتمتع بحرية تامة في إختيار صيغة الطلاق تعليقا أو تنجيزا، والطلاق المعلق على شرط أو المضاف إلى زمن، يقع بعد تحقق المعلق عليه، وهو مذهب الحنفية والشافعية وجمهور الحنابلة والزيدية. (٢)

والرأي الصائب هو عدم وقوع الطلاق المعلق، لعدم وروده في القرآن والسنة النبوسة وقضاء الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين، لأن تعليق الطلاق كالحلف بد، من إستحداث السياسة الأموية بعد أن تولوا الخلافة، وذلك لأن العلويين كانوا معارضين لهذه الخلافة، على أساس أنها تكون لآل البيت، ولكنهم كانوا ضعفاء والأموسون كانوا أقوياء بعد أن تولوا سلطة الخلافة، فإذا ألقي القبض على أحد المعارضين من العلويين، فإن كان خطراً يُقتل فوراً، لعدم وجود مكان مهيء للسجن، وإذا لم يكن خطرا، يُحلف بالقرآن، ثم بعد ذلك ظهر أنهم لا يُعيون أهمية للحلف بالقرآن، ففيسر الأمويون سياستهم فحلفوهم بالطلاق أو يطلبون منهم تعليق طلاق الزوجة على عدم المعارضة، فإذا خالفوا عهدهم وأستمروا على المعارضة، حكموا عليهم بوقوع الطلاق. المعارضة، فإذا خالفوا عهدهم وأستمروا على المعارضة، حكموا عليهم بوقوع الطلاق. السياسة إلى مذاهب أهل السنة، وأصبحت بقدرة القادر شريعة إسلامية، ولا ينزال السياسة إلى مذاهب أهل السنة، وأصبحت بقدرة القادر شريعة إسلامية، ولا ينزال المقلدون لتلك المذاهب، يخربون سنويا آلاف البيوت من وراء القول بوقوع الطلاق، إذا المقلف بالطلاق أو تحقق الملق عليه في الطلاق المعلق. فاباحوا زوجة زيد لعصوو قبل أن يطلقها زيد طلاقا شرعياً وقبل أن يتزوجها عمرو زواجاً صحيحاً.

ا إغاثة اللهفان ١٩٣/٢.

لمزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا: الطلاق في أربعة آلاف سنة، المرجع السابق، ٢١٧ وما يليها.

ثامناً: (اليمين بالطلاق لفو ولا يقيع به الطبلاق) لسببين، أحدهما أن الحلف بالطلاق كالتعليق به، من استحداث الأمويين، كما ذكرنا. والسياسة الأموية لا يجوز أن تعتبر شريعة إسلامية.

والثاني أجمع فقهاء الإسلام على أن الحلف بغير ذات الله وصفاته باطل، وقال بعضهم انه كفر، وقال البعض أنه شرك. فإذا كان الحلف بالطلاق باطلاً أو كفراً أو شركاً، فكيف يقع به الطلاق إذا حنث الحالف. ومن البدهي عند كل ذي عقد سليم ودراية دقيقة بشريعة الإسلامية يعلم بأن ما يُبنى على كفر كفر، وان ما أساسه شرك فهو شرك.

وجدير بالذكر أن ٩٠% من صيغ الطلاق عند الأكراد إمسا بصيغة السيمين أو بصيغة التعليق، كما تبين لي ذلك بعد رجوعي إلى كردستان منسذ بدايسة الشهر السابع عسام ٢٠٠٧، وقد راجعني المنات منهم وأستفتوني في موضوع الطلاق.

تاسعا: (المعتدة لا يلحقها الطلاق)، سواء أكان الطلاق رجعياً أم بائنا، لقول تعالى ﴿يَا أَيُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُ وهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾(١)، و(لام) لعدتهن كما ذكرنا للتوقيت، أي في وقت تبدأ العدة مباشرة دون تأخير، وهذا الوقت هو عبارة عن غير وقت الحيض ووقت النفاس ووقت طُهر عاشرها فيه ولم يستبن الحملُ، ووقت عدم كونها معتدة طلاق سابق. ففي هذه الحالات تتأخر بداية عدة المطلقة وتتأذى من وواء ذلك، لأنها لا تستطيع أن تتزوج من زوج آخر إلا بعد انتهاء عدتها. وهذا هو السبب لنهي القرآن عن الطلاق من غير وقت تبدأ العدة فيه مباشرة.

وأما السبب الثاني فلأن المطلقة لا تُطلق، وإلا للنم تحصيل الحاصل، والسلازم باطل، فكذلك الملزوم. ثم إن المطلقة في ضوء الآية المذكورة، يجب أن تبدأ بالعدة مباشرة وهي معتدة في الطلاق الرجعي. وبدء المعتدة بالعدة وهي في عدة الطلاق السابق، أيضاً تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل باطل بإتفاق جميع العقلاء، والمستلزم للباطل باطل.

وبالإضافة إلى ذلك فأن الطلاق سواء كان رجعياً أو باتنا يرفع النكاح، إلا في بعض الإستثناءات مثل المياث، وسيدنا الإمام الشافعي من القاتلين بدلك، أي بأن الطلاق يرفع النكاح، (١) فيجب الإرجاع ثم الطلاق إن شاء الزوج.

عاشرا: (الطلاق المقتن بعدد لفظاً أو إشارةً أو كتابةً، لا يقع به إلا واحدةً)، وهذا ما السرّ القرآن الكريم بنص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة، وأخذت به جميع قوانين دول العالم الإسلامي، وذلك لأن الله تعالى وزّع الطلاق الموجب لإنقطاع العلاقة الزوجية على شلاث مرات، فقال: ﴿الطّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾(١)، وعبارة (أوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) هي المرة الثالثة.

وبناءً على ذلك لا تنقطع علاقة الزوجية، بحيث لا يستطيع الزوج إرجاع زوجته بالرجعة إذا كان الطلاق رجعياً، أو بعقد جديد إذا كان الطلاق بالنسا، بلل يجب على الزوجة والزوج، إذا أرادا استأنف الحياة الزوجية، أن تنكح الزوجية المطلقة زوجا غيه زواجا إعتياديا بعيداً عن حيلة التحليل التي تسمى باللغة الكوردية (مارة بتجاش)، للأسباب التي سنذكرها بإذن الله، بعد إستعراض النقاط الرئيسة في موضوع الطلاق قبل المذاهب.

حادي عشر: (لا يقع الطلاق إلا بلفظ أو دليل تُصد به الإنشاء)، واللفظ المراد به الطلاق هو كل لفظ ورد في القرآن الكريم من (الطلاق، والسراح، والفراق) ومشتقان هذه الألفاظ، هذا بالنسبة لمن يحسن اللفة العربية، أما بالنسبة لغيه فاللفظ الصريح المراد به الطلاق، هو كل ما تكرر وأصبح حقيقة عرفية في الطلاق والفرقة بين النوجين في الحياة الزوجية وتحرر الزوجة من قيد الزواج وصلاحيتها للتزوج مرة أخرى بنوج جديد، بعد انتهاء عدتها في العرف السائد في بلد الزوج المطلق.

قاني عشر: (لا يقع أي طلاق إلا إذا كان بعضرة شاهدي عدلين سامعين فاهمين)، ومصدر هذا الحكم وهو حضور الشاهدين العادلين قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَقْنَ أَجَلَهُ نَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ

^{&#}x27; كما ورد في كتاب (الإسلام قبل المذاهب عقيدة وشريعة) ص٩٨ ومايليها، وغيره.

٢٢٩ : ٢٢٩

بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِنُوا ذَوَيْ عَنْلِ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُّ بِهِ مَن كَانَ يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً ﴾(١).

فهذه الآية تدل دلالة صريحة قطعية على وجوب حضور شاهدين عادلين حين تطليق الزوجة، ومن الواضح أن علماء أصول الفقه اتفقوا على أن كيل أصر للوجوب، وبوجه خاص أمر الله، ما لم يقم دليل على خلاف ذلك، كما اتفق الفقها، على أن مخالفة الواجب، أي حضور شاهدين عادلين، باطل.

ومن الغرب أن سيدنا الإصام الشافعي (رحمد الله) ومن وافقد قال إن هذا القيد (حضور الشاهدين) شرط واجب لرجعة الزوجة إذا كان الطلاق رجعياً، ومع تقديري لمكانة هذا الإصام العظيم، فإن هذا القول يُخالف القاعدة البلاغية في علم البلاغة التي تقضي بأنه (إذا دار القيد بين القريب والبعيد، يرجع إلى القريب، ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك). ففي هذه الآية الكرعة القريب من القيد هو الفراق (الطلاق) دون الإمساك، (أي إرجاع الزوجة بدون عقد جديد)، علما أن سيدنا الشافعي كان أبلغ المجتهدين في عصره في علم البلاغة. ومن الغريب أن نجد له هذا الإتجاه المخالف للقراعد العامة المتفق عليها في علم البلاغة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه تخالف للقاعدة الشرعية العامة (لا عجال للإجتهاء في مبوره النص)، فالنص القرآني قطعي الدلالة على رجوع القيد إلى قوله تعالى ﴿أَوْ فَارِقُومُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾. فكان للفروض على الشافعي وعلى من يوافقه في هذا الإجتهاد أن يقول أن القيد يرجع إلى الإرجاع والتطليق كليهما، لعدم وجود دليل ثابت يُعارض ذلك.

قائث عشر: (الإخبار بالطلاق والإقرار به لا يكون طلاقاً إلا إذا قُصد به الإنشاء وتعقدت هروط صحته حيث الإخبار والإقرار)، ومن الواضع أن الإخبار هو ذكر ما سبق وجوده في الزمن، كأن يُقلل: فلان قال كذا، أو فلان فعل كذا، والقول والفصل حدثا قبسل هذا البيان، وكل إخبار عما وقع في السابق يكون صادقا إذا كان مطابقا للواقع، وإن لم يكن مطابقا له، يكون كذبا، وبناء على ذلك قالوا: كل خبر يحتمل الصدق والكذب من حيث

حو، أي بغض النظر عن قائله، فهذه القاعسدة لا تنطبسق علس القسرأن الكسريم والسسنة النبوية المتواترة.

وإذا كان الواقع مطابقا للخبر يُسمى حقاً، وإلا فيُسمى باطلاً، وبناء على ذلك يكون الصدق والحق متحدين بالذات ومتغايرين بالإعتبار، كما أن الكذب والباطل متحدان بالذات ومتغايران بالإعتبار.

أما الإنشاء فهو كلام يتحلق مضمونه حين يصدر التعبير عن الإنسان، فقبل هذا التعبير لا وجود لمضمونه ومفهومه.

وعلى سبيل المثل: البائع يقول للمشتي بعتك سيارتي بكذا، ويقول المشتري أو نائبه قبلت هذا البيع بكذا، فصيغتا البيع والشراء من صيغ الإنشاء، وكذلك صيغ جميع العقود والأوامر والنواهي والإستفهام + صيغ إنشائية، أما الإقرار فهو إخبار أيضاً هسًا وقع سابقا، فقد يكون صادقا كما قد يكون كاذباً.

ويناءُ على ما ذكرنا الإخبار بالطلاق والإقرار به لا يُعد طلاقعاً، إلاّ إذا قصد المخج أو المُقرّ بكلامه إنشاء الطلاق، وتحققت شروط صحته حين الإخبار والإقرار. (١١)

رابع عشر: (إذا اختلف الزوجان في أن الطلاق كان في الحيض أو في النفاس أو في طهر مسها فيه (أي عاشرها فيه)، فالقول قول مدهي الصبحة مبع جيئه). هذه القاعدة وردت بصيفتها الحالية وهي غامضة، فأحاول شرحها كالآتي:

من الواضح أن الحيض والنفاس والمس في الطّهر، من الصفات العارضة، والأصبل فيها العدم استصحاباً، والذي يدعي الأصل من أحد الزوجين يكفي بهينه لإثبات ما يدّعيه، وعلى من يدّعي خلاف الأصل، وهو كون الطلاق في الحيض أو النفاس، أو المس (المعاشرة الجنسية) في الطهر، البيّنة، لأنه يدعي خلاف الأصل، لقول الرسول(義) ((البينة على المدعي-أي الذي يدعي خلاف الأصل- واليمين على من أنكر-أي من أنكر الدعوى لأنه مع الأصل-)).

لا لمزيد من التفصيل يُراجع مرجع من مراجع علم البلاغة، كالمطول والمختصر، لسعد الدين التفتازاني (رحمه الله).

خامس عشر: (لا تصع الرجعة إلا بالقول أو ما يدل عليه، وبعضرة شاهدي عبدل سامعين فأهمين) للمعنى المراد من الرجعة، ومصدر وجرب حضور شاهدين عادلين في رجعة الزرجة المطلقة طلاقاً رجعياً، قوله تعالى ﴿ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُونِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُونِ وَ وَالْهُدُوا ذَيَيْ عَدْلٍ مّنكُمْ ﴾ ((). وكما ذكرنا في الفقرة الثانية عشر، أن بعض الفقهاء قالوا: القيد (وَأَشْهِدُوا ذَيَيْ عَدْلٍ مّنكُمْ) يرجع إلى الإمساك (الرجعة) لا إلى الفرقة (الطلاق)، ومنهم الإمام الشافعي (رحمه الله)، ونرى أن الصواب هو أن القيد يرجع إلى كل من إمساك وإرجاع الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً بدون عقد جديد، وإلى تطليقها بعد إرجاعها إن أراد ذلك. وحكمة هذا الإشهاد بالنسبة للإرجاع والتطليق محاية حقوق إرجاعها إن أراد ذلك. وحكمة هذا الإشهاد بالنسبة للإرجاع والتطليق محاية حقوق الزوجين، وبوجه خاص الزوجة، وحفاظا على سمعة أسرتهما وسمعة أهليهما، لأن الموضوع يتعلق بالعرض والشرف، إضافةً إلى ترتب الآثار من الحقوق والإلتزامات الزوجية على كل من الإمساك والتطليق.

سادس عشر: (لا تصع الرجعة إذا قُصد بها للصارة-أي الإضرار بالزوجة-، ومن المصارة أن يراجعها قاصداً إلى إيقاع طلقة أخرى بعد الرجعة)، فيجب أن يتم الإرجاع برضاء الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً وموافقتها الصريحة، شأنها شأن الزواج لأول مرة، ومصدر هذا الحكم هو قوله تعالى ﴿..ولا تُمسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لتَّعْتَلُواْ...) ((المتعلقة الرسول (ﷺ): ((الا تُنكح الأيم حتى تُستأذن وإذنها صماتها)) (المتعلق رواية (اللايم أحق بنفسها من وليها))، لأن مصدر (تنكح) هو لفظ (نكاح) وهو نكرة في حيز النفي لفظاً، والنهي معنى، والنكرة إذا وقعت في حيز النفي أن النهي تفيد العموم فيشمل الرجعة التي هي نكاح في المعنى، وبوجه خاص على رأي من يقول إن الطلقة فيشمل الرجعة التي هي نكاح في المعنى، وبوجه خاص على رأي من يقول إن الطلاق الرجعي يرفع النكاح، كالإمام الشافعي (رحمه الله). وجدير بالذكر أن رضاء الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً لم يشترطه أكثر الفقهاء، على أساس أنها زوجة حكمية ولا تحتاج رجعتها إلى رضائها وموافقتها موافقة صريحة.

الطلاق: ٢

البقرة: ٢٢١

محيح مسلم ١٣٦/٢

سابع عشر: (إذا ادّعت المطلقة أن الرجعة قصد بها الزوج المضارّة بها، كانت البيّنة بيّنتُها والقول قوله مع يمينه)، لأن الأصل هو عدم قصد الإضرار، وإدعا، قصد المضارّة مخالف للأصل، فتجب على الزوجة إثبات المضارّة بالبيّنة، لأنها تدعي خلاف الأصل، ويكفي من الزوج اليمين، إذا لم تكن للزوجة البيّنة، لأنه مع الأصل.

ثامن عشر: (قب المتمة على الطلق للمطلقة قبل الدخول، إذا كان مهرها غير مسمى).

المتعة من الحقوق المالية للزوجة وهي لغة: كل ما يتمتع به الإنسان من الأموال وغيها. وفي الإصطلاح الشرعي ما يقدمه الزوج من المال لزوجته المطلقة التي فارقها بسببه، لا بسبب منها قبل الدخول وقبل تحديد المهر لها.

ويناءً على ذلك يُشترط لوجوب المتعة للزوجة المطلقة على زوجها ما يلي:

- ١- أن يكون الزواج صحيحاً، لأن الفرقة في الزواج الفاسد أو الباطل قبل الدخول وقبل
 تحديد المهر لا توجب شيئا على الزوج.
- ٢- عدم ذكر المهر الصحيح حين انشاء الزواج، أما إذا ذُكر المهر، فيتأكذ كله بالدخول،
 ويتشطر إلى نصفين، نصفه يرجع للزوج، والنصف الآخر يبقى للزوجة إذا طُلقت قبل
 الدخول.
- ٣- أن تكون الفرقة قبل الدخول، هذا الشرط يكون بالنسبة لوجوب المتعة، أما في استحبابها فلا فرق بين أن تكون الفرقة قبل الدخول أو بعده، ففي كلتا الحالتين تستحق المتعة على الرأى الراجع في الفقه الإسلامي.
- ٤- أن لا تكون الفرقة بسبب منها، كإرتدادها عن دين الإسلام، أو كطلبها للفرقة عن طريق القضاء بدون تقصير من الزوج.
- ٥- أن لا تكون الفرقة بالوفاة، وإلا فلها مهر المثل والمياث، قياساً للموت على الدخول،
 كما قضى بذلك الرسول (義) وإبن مسعود، حين سُئل عن حكم زرجة لم يُحدد لها المهر وتوفي الزوج قبل الدخول بها، فقال ((لها مهر مثلها ولها المياث، لا وكس ولا شطط)). أي لا نقص ولا زيادة.

المصدر التشريعي لوجوب المتعة

إن مصدر الرئيس لمتعة الزوجة بصورة خاصة، كما في الطلاق قبل الدخول وقبل تحديد المهر، قوله تعالى ﴿لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَـمْ تَمَسُّرهُنُ ((تجامعوهنّ)) أَوْ تَغُرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُونِ حَقَّا عَلَى الْمُعْرُونِ عَلَى الْمُعْرُونِ عَلَى الْمُعْرُونِ عَلَى الْمُعْرَدِ فَيْ الْمُعْرُونِ عَلَى الْمُعْرَدِ فَي الْمُعْرَدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرَدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدُ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرَدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرَدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدُ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمِعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدِ فَي الْمُعْرِدُ وَالْمِنِ فَي الْمُعْرِدُ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُوالِقِي وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُعْرِدُولُ وَالْمُعْرِدُ وَالْمِنْ وَالْمُعْرِدُ وَالْمُعْرِدُ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُ وَالْمُعْرِدُ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِقِ وَالْمُعْرِدُولُ وَالْمُعْرِدُولِ وَالْمُعْرِدُ

وتوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُسُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾ (١٦) تَمَسُّوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾ (١٦)

مقدار المتعة:

من الواضع أن مقدار المتعة بدل من المهر ومهر المثل في حالة عدم ذكر المهر الصحيح وعدم الدخول، ثم الطلاق، وأن للبدل حكم المبدل منه، أي تحديد المتعبة كمّا (مقدارا) وكيفاً (نوعاً) حسب العرف السائد في بلد الزوجين مع مراعاة مركز الزوجة الإجتساعي والثقافي ونحوهما وإمكانية الزوج مالياً ووالوضع الإقتصادي في بلدهما. وإذا حصل التنازع بينهما في التحديد كمّاً وكيفاً، يُقدرها القاضي. (") وفي حالة اختلاف بلديهما، فالعبرة ببلد الزوجة.

تاسع عشر: (لا تُصدق المعتدة من ذوات الحيض في انقضاء عدتها بالقرء قبل مطبي ثلاثة اشهر كاملة من تأريخ الطلاق). والقُرء مشترك بين الطهر والحيض، فمن الفقهاء من قبال إن القرء هو الحيض، ومنهم من قال إنه طُهر. لإختلافهم في تفسير هذا اللفيظ المشترك الوارد في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بَانفُسهنَّ ثَلاَثةَ قُرُوءٍ...)

النقرة: ٢٣٦

٢ الأحزاب: ٤٩

أينظر مؤلفنا أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، دراسة مقارنة بالقانون، ص٨٤
 وما يليها.

البقرة: ٢٢٨

فقال الحنفية (١) والحنابلة (٢) والأباضية (٢): إن المراد بالقرء هو الحيض. وقال الشافعية (١): المراد به الطهر.

المرة الخلاف:

ثمرة الحلاف في تفسير القرء بالحيض وبالطُّهر هو الإختلاف في الأحكام الآتية:

الزوج حق الرجعة في الحيضة الثالثة على الرأي الأول القائل أن المراد به هو الحيض،
 دون الثاني لأن العدة تنتهي بالدخول في الحيضة الثالثة على الرأي الثاني.

٢- يجوز للزوج المطلِق زواج أخت مطلقته في الحيضة الثالثة على الرأي الثاني دون الأول.

٣- للزوجة المطلقة أن تتزوج في الحيضة الثالثة على الرأي الثاني دون الأول.

٤- تستحق النفقة والسُكنى في الحيضة الثالثة على الرأي الأول دون الثاني. لأن الحيضة
 التى طُلَقت فيها لا تُعتبر قرءُ.

٥- يجوز زواج الخامسة في الحيضة الثالثة على الرأي الثاني دون الأول.

إذا مات أحدهما في الحيضة الثالثة، يرثه الآخر على الرأي الأول دون الثماني، إذا
 كان الطلاق رجعياً. (^^)

العشرون : (إذا ادعت المعتدة من ذرات الحيض غير الحامسل رغس المرضع، أن لا يأتيها الحيض في كل شهر مرة، كانت عنتها ثلاثة أشهر كاملة من تأريخ الطلاق).

أسباب وجوب العدة:

وهي إجمالا الفرقة بين الزوجين بموتٍ أو طلاقٍ، والدخول في الزواج الفاسد أو بالشبهة.

١ الهداية وشرح فتع القدير ٣٠٨/٤.

٢ المفنى لأبن قدامة ٢٠٥١/٨.

۲۱۲ النكاح للجناوني ص۳۱۲ .

⁴ المغنى المحتاج للخطيب الشربينى ٣٨٥/٣ .

[°] شرح الخرشى وبهامشه حاشية العدوى ١٣٦/٤ .

[·] الروضة البهية واللمعة الدمشقية للجبعي ١٥٦/٢ .

۲۵۷/۱۰ المحلى لإبن حزم ۲۵۷/۱۰ .

[^] لمزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا (أصول الفقه في نسيجه الجديد) ٤٧٢/٢ وما يليها.

أما تفصيلا بالأسباب هي الطلاق والتفريق القضائي والوضاة والفسخ وإرتداد أحد الزوجن.

شروط وجوب العدة:

يُشترط لوجوب العدة شرطان:

أحدهما أن يتحقق سبب من اسباب الفرقة المذكورة.

والثاني أن تكون الفرقة بعد الدخول بالنسبة لغير المتوفى عن زوجها.

ففي هذه الحالة الثانية تجب على الزوجة عدة المطلقة، سوا، كانت مدخولاً بها أم لا. وعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام، لعموم قوله تعالى ﴿وَالَّـذِينَ يُتَوَفُّونَ مِنكُمْ وَيَـدَرُونَ أَزُواجاً يَتَرَبُّونَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً...﴾ (١) ولها الميهاث مطلقاً سوا، أكان مدخولاً بها أم لا، وشرط الدخول بالنسبة لغير الوفاة نصّ عليه القرآن في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَعْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ (تدخلون بهن)، فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا، فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾ (١)

حكمة العدة

أ- التيقن من خلو رحمها من حمل منه.

ب- أن تكون للرجل مهلة يترى فيها ويطيل التفكير ويراجع نفسه ويدبر الرأي في رأسه،
 فلعله أن يشك في صواب فعلته، ثم يعود إلى رأيه، فيى أنه قد تعجل.

ج- التنويه بعظم شأن الزواج، فلا ينتهي إلا بعد إنتظار أو أناة.

د- قد يندم الرجل على ما جنى على نفسه أو على زوجته، فيشفق عليها، ويرجو أن يعالج ما كان بينهما بالحسنى، فكانت هذه العدة هدنة للتري يملك فيها أن ينفره بالصلاح ما انفره به من الطلاق وإختيار ما هو صالح لهما. كما قال تعالى (...لا

البقرة : ٣٣٤

الأحزاب: ٤٩

الطللق في الإسلام فبال المناهب المسادة في الإسلام المسادة الهب

تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾ (١) ، وقوله تعالى ﴿ ..وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحاً ... ﴾ . (٢)

وبناءً على هذه الحِكم المتعددة لوجوب العدة، لا نجد مبررا لقول فقهاء الإمامية بعدم وجوب العدة على صغيرة لم تدخل سن الحيض وكبيرة جاوزت سن الحيض ودخلت سن اليأس. (٢)

أنواع العدة:

من حيث طبيعتها أربعة رهي:

أولا: العدة بالقرد: وقد اختلف الفقهاء في تحديد المعنى المراد من القرء لأنه مشترك في لغة العرب بين الطهر والحيض، كما سبق بيان ذلك.

ثانيا: المدة بالأشهر: تكون المدة بالأشهر في إحدى الحالتين الآتيتين:

إحداهما إذا لم تكن الزوجة من ذوات الحيض لصغر سن أو لأنها بلغت سن الياس وانقطع حيضها. وتختلف سن الياس بإختلاف الأقاليم والأمصار من حيث الجو والمناخ، وبإختلاف القابلية البدنية والصحية للمرأة، لذا لا يمكن وضع معيار موضوعي ثابت بالنسبة لجميع النساء في جميع الأقاليم في العالم، لكن غالبا تدخل المرأة سن الياس بعد (٥٥) سنة من عمرها. ومصدر العدة بالأشهر قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَئِسُنَ مِن المُعَيضِ مِن نُسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدّتُهُنَّ ثَلَائَةُ أَشْهُر وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ...﴾ (١٠) والثانية هي عدة الوفاة بالنسبة لغير الحامل إذا توفي الزوج عن زوجة لم تكن حاملا، فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام من تأريخ الوفاة، لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتُوفُّونَ فَعَدتها أربعة أشهر وعشرة أيام من تأريخ الوفاة، لقوله تعالى ﴿وَالَّدْيِنَ يُتَوفُّونَ

مِنكُمْ وَيَدَّرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُر وَعَشْراً...﴾(٥)

١ : ١ الطلاق

البقرة : ۲۲۸

أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، مقارنة بالقانون، للمؤلف، ص

الطلاق : ٤

البقرة: ٢٣٤

ثالثا: العدة بوضع الحمل إذا كانت الزوجة حاملا وقت الفرقة بفير الوفاة، فتنتهي عدتها بوضع الحمل، لقوله تعالى: ﴿...وَأُولَاتُ الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾(١) وابعا: العدة بأبعد الأجلين: إذا كان المتوفى عنها زوجها حاملاً، تنتهي عدتها بأبعد الأجلين من وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشرة أيّام، فإذا وضعت الحمل ولم تنته أربعة أشهر وعشرة أيّام، فإذا وضعت الحمل ولم تنته أربعة اشهر وعشرة أيام، تنتظر إنتها، هذه العدة، وإذا انتهت العدة ولم تضع الحمل بعدُ، تنتظر وضع الحمل، وذلك جمعاً بين آية عدّة الوفاة بالأشهر وآية العدة بوضع الحمل، لأن النسبة المنطفية بين هاتين الآيتين عموم وخصوص من وجه:

فآية ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِسَكُمْ وَيَسَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِالفُسِهِنَّ أَرْبُعَةَ أَشْهُر وَعَشْراً...﴾(٢) خاصة بالوفاة، وعامة تشمل الحامل وغيع الحامل، وآية ﴿...وَأُولَاتُ اللَّحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ ...﴾(٢) خاصة بالحامل وعامة تشمل المطلقة والمتوفى عنها زوجها. وبناءً على ذلك يُجمع بينهما ويُعمل بكلتا الآيتين، ومن الواضح أن العمل بالقرآن يُقدم على العمل بالحديث إذا تعارضا، كما في حديث (سُبيعة الأسلمية).

تحول العدة من نوع إلى نوع آخر:

قد تبدأ المرأة بنوع من الأنواع المذكورة من العدة الواجبة عليها في الأصل، ثم يطراء عارض يوجب عليها العدة بنوع آخر، ومن هذه الحالات:

أ- إذا اعتدت المرأة بالأشهر لغير الوفاة لصغر سن أو دخول في سن اليأس، ثم دخلت في الحيض قبل انقضاء الأشهر الثلاثة، وجب عليها أن تستأنف عدة جديدة بثلاث حيضات كاملات.

ب- إذا كانت من ذرات الحيض فأعتدت بالقرء، فقبل انتهاء عدتها دخلت سن اليأس فأنقطع حيضها، فتعتد عدة الآيسة بالأشهر، ويسرى بعض الفقهاء

١ الطلاق: ٤

⁷ الطلاق: ٤

كالإمامية (١) أن كل حيضة تُعتبر شهرا واحدا، فإذا اعتدت بالقرء بعد حيضة واحدة ودخلت سن اليأس، تعتد شهرين بعد الحيضة، وإذا قضت حيضتين ودخلت سن الياس، تعتد شهراً واحداً.

ج- إذا توفي زرجها أثناء العدة وهي مطلقة طلاقاً رجعياً، تتحول عدة الطلاق سواء أكانت بالأشهر أم بالقرء، إلى عدة الوضاة، لأنها في حكم الزرجة قبل انتهاء عدتها، بخلاف المطلقة طلاقاً بائنا، فإن عدتها لا تتحول إلى عدة الوضاة، بل تستمر على العدة التي بدأت بها، سواء أكانت بالقرء أم بالأشهر، لإنقطاع علاقة الزوجية حقيقة وحكماً، ولأنها لا ترث منه إذا مات بعد وقوع الطلاق البائن.

متى تبدأ العدة ومتى تنتهي؟

أ- تبدأ العدة عند بدء سببها منن الفرقة بالطلاق وبالتفريق القضائي أو الفسخ أو بالوفاة، لكن بالنسبة لعدة الدخول في زواج فاسد، ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها تبدأ من الدخول الأخير، لكن ذهب البعض (مثل الإمام زُفر من الحنفية) (٢) إن العدة تبدأ من تأريخ التفريق بين الزوجين، بسبب فساد الزواج، وهذا الرأي هو الراجح والقمين بالأخذ به من وجهة نظرنا.

وفي الوطء بالشبهة، تبدأ العدة من الوطء الأخير.

ب- تنتهي العدة بانتهاء اليوم الأخير إذا كانت العدة بالأشهر، وبشلاث حيضات كاملات بعد الفرقة، إذا طُلقت في طُهر، لأن الجزء الذي طُلقت فيسه من الطُهر يُحسب قرءاً كاملاً لها، بخلاف إذا ما طُلقت في الحيض، فإن هذه الحيضة لا تُعتبر طُهرا، ولهذا الفرق قال سبحانه وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النّسَاء فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ... ﴾ (١٦) أي في وقت تبدأ فيه العدة مباشرةً.

أ يُنظر شرائع الإسلام ، للعلي ٢/٢٠ .

الطلاق: ١

١٦٦ الطلق في الإسلام فبلل المناهب

حيلة التحليل:

لهذا الموضوع صلة وثيقة مع ما سبق من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلقة الثالثة، وتحريم الزوجة، وعدم جواز استئناف الزواج الا بعد ان تنكح زوجا غيره.

وذلك لأن التحليل: هو ان تتزوج المطلقة ثلاثاً رجلاً آخر بعد العدة بتواطئ مضمونه: أن يطلقها بعد معاشرتها حتى تحل للأول بعقد جديد.

وقد أختلف فقها، المسلمين في حكم هذا الزواج كما يلي:

أ- قال أبو حنيفة وصاحبه عمد: العقد صحيح مطلقا سواء ذكر شرط التطليق في عقد
 الزواج أو قبله أو لم يذكر، لأن الشرط باطل وليس مبطلاً. بناء على أصلهم: (ان
 الشرط الفاسد لايؤثر على صحة العقد المقتن به). اذا لم يكن عقد معاوضة.

اما بالنسبة الى حلها للأول فقد روي عن ابي حنيفة روايتان: احداهما ترفض الحل على الرغم من صحة زواج التحليل. (١) وقال عمد بعدم الحل لا لبطلان زواج التحليل، بل لأن الزواج عقد العمر فيقتضي الحل للأول أن يموت الشاني أو يطلقها طلاقا إعتياديا فبشرط التحليل يصيع مستعجلاً للحل فيجازي بمنع مقصوده، كما في حرمان الوارث القاتل لمورثه من المجاث. (١)

ب- واخذ الامام مالك وفقهاؤه، (٢) والامام احمد وفقهاؤه، (٤) والزيدية: (٩) باتجاه معاكس لل ذهب اليه أبو حنيفة من صحة الزواج مطلقا فقالوا: بفساده مطلقا سواء ذكر

⁽۱) ينظر الميزان للامام سيد عبدالوهاب الشعراني (٢/٩٩) وفيه: (قال ابو حنيفة: اذا تزوجها على ان يحلها لمطلقها ثلاثا وشرط انه اذا وطنها فهي طالق او فلا نكاح، انه يصبح النكاح دون الشرط، وفي حلها للأول عنده روايتان).

⁽۲) ينظر شرح فـتح القدير (۲/۱۷۷) وما بعدها، شرح الهداية على العناية هامش فـتح القدير (٣/١٧٧)، الجوهرة النبرة على مختصر القدوري (٢/١٢٩)، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة للجزيري (٤/٧٨)،

⁽۲) ينظر شرح الموطأ الامام مالك (رحمه الله) للقاضي ابي وليد سليمان الباجي (۳/۲۹۸). بداية المجتهد ونهاية المقتصد للامام ابن رشد (۲/۰٤۸) شرح الخرشي (ابي عبدالله محمد الخرشي) على مختصر خليل لأبي ضياء سعدي خليل طبعة بولاق (۱۳۱۷هـ، ۲/۲۱۹).

^{(&}lt;sup>4)</sup> منتهى الارادات الامام تقي الدين محمد بن احمد الشهير بأبن النجار، (٢/١٨٠).

^(°) ينظر التاج المذهب شرح متن الازهار في فقه أئمة الاطهار للعلامة احمد بن القاسم العنسي اليماني الطبعة الاولى، (٢٨/٢-٢٩).

الشرط في العقد او لا لأن العبرة بالنيات والنيئة في زواج التحليل موجهة الى توقيته، والى شرط التطليق. وفي الحديث:

(لعن رسول الله (ﷺ) المحلل والمُحَلَّلَ له)(١) واللعن دليل التحريم والفساد.

ج- وذهب الشافعية، (٢) وابو يوسف من الحنيفة، (٢) والجعفرية، (٤) والظاهرية: (٩) الى التفصيل فقالوا اذا ذكر الشرط مع العقد يكون فاسداً ولا تمل الزوجة للأول بعد الفرقة لانه شرط فاسد ومفسد.

اما اذا لم يذكر فالعقد صحيح يحقق غرض التحليل ان طلقها بعد المعاشرة حيث لا تأثير للنيات على صحة وفساد التصرفات.

الترجيح:-

الراجح من وجهة نظري هو رأي من قال بفساد عقد التحليل مطلقا للأسباب الاتية: ١- التحليل عادة جاهلية شجبها الاسلام على لسان النبسي (ﷺ) (لَعَنَ الله المحلل والمُحَلَّلَ له).(١)

٢- التحليل ظالف لظاهر القرآن الكريم من وجوه منها:

أ / فيه عزم على الزواج قبل انتها، العدة بالتواطئ وقد قال تعالى: ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُدْرَ اللَّهِ عَلْمَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾. (٢)

ب/ عقد وقتي ويكاد يكون الطلاق فيه امرا حتمياً في حين ان ماورد في القرآن

⁽¹⁾ عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله (عليه) المُصَلَّلُ والمُصَلَّلُ له) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

⁽٢) يقول الشافعي (رحمه الله) في كتاب الام (٥/٨٠): (لو نكحها ونيته ونيتها او نية احدهما دون الاخر ان لا يمسكها الا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح).

^{(&}lt;sup>۲)</sup> ينظر شرح فتح القدير، والجوهرة، والهداية، المراجع السابقة.

⁽⁴⁾ ينظر شرائع الاسلام (٢/٣٣)، وفيه: (اما لو لم يصرح بالشرط في العقد، وكان ذلك في نيته، او نية الزوجة، او الولي لم يفسد).

^(°) ينظرمعجم فقه ابن حزم الظاهري، (٢/٧٢٥) المحلى لابن حزم (١٠/١٨٠) وفيه: (فلو رغب المطلق ثلاثاً الى من يتزوجها ليحلها له فذلك جائز اذا تزوجها بفير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه اياها... فلو شرط في عقد نكاحها انه يطلقها اذا وطئها فهو عقد فاسد).

⁽١) عن علي (عُلَيُّهُ) قال اسماعيل واراه قد رفعه الى النبي (عُلِيُّ) ان النبي (عُلَيُّ) قال: (لعن الله المُحلَّلُ والمُحلَّلُ له) ابو داود: (١٧٧٨).

⁽٢) البقرة: ٢٣٥.

﴿ فَإِنْ ۚ ظُلُقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِعَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ ظَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾. (١)

ولو صحّ التحليل لقال القرآن (واذا طلقها) لأن كلمة (أن) تستعمل في أمر مشكوك فيه، ولفظة (اذا) تستعمل في الأمر المحقق.

ج/ تشريع الزراج كان لمصلحة معلومية رغاية سامية فاستعماله في التحليل استعمال في غير حقيقته الشرعية وتلاعب في آيات الله وقد قبال سبحانه وتعالى: ﴿وَلا تَتَّخذُوا آيَات الله هُزُوا ﴾.(٢)

٣. التحليل خالف لسنة رسول الله (ﷺ):

أ / ففي الترمذي والمسند من حديث ابن مسعود (شه) قبال: (لعن رسول الله) الله الله الله) المحلِّل والمُحَلِّلُ له) (٢)

ب/ وفي سنن ابن ماجة من حديث عقبة بن عامر (ﷺ) قال: قال رسول الله قال: (هو (ﷺ): (الا أُخْبِركُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَارُ) قالوا: بلى يا رسول الله قال: (هو المحللَ لعن الله المُحلَّلُ والمُحَلِّلُ له). (١٠)

قال ابن القيم: (فهؤلاء الرواة من سادات الصحابة، وقد شهدوا بلعنة أصحاب التحليل وهو المحلل والمحلل له، وهذا ما أخبر عنه الله فهو خبر صادق. (١٠ ج/ عن ابن عباس سأل رسول الله (ﷺ) عن المحلل فقال: الا انكاح رغبة لا

^{(&#}x27;) ﴿ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكَعَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمًا حَدُودَ اللهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٣٠).

^{(&}quot; (البقرة: ٢٣١). ينظر فتاوي ابن تيمية (٦/٣٦) أعلام المُوقمين لابن قيم الجوزية (٣/٤٣).

و عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله (عليه المُعَلَّلُ والمُعَلَّلُ له) (ابن ماجة: ١٩٢٤).

⁽¹⁾ زاد المعاد لابن قيم الجوزية المرجع السابق (٤/٥-٦).

^(°) قال عقبة بن عامر: قال رسول الله (﴿ ﴿ ﴿ ﴾ (الا أُخْبِركُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَمَانُ قالوا: بلى يا رسول الله قال: (هو المحلَّلُ لهن الله المُصَلِّلُ والمُصَلِّلُ له). (ابن ماجة: ١٩٢٦).

⁽٢) اغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية (١/٢٨٥).

انكاح دلسة ولا استهزاء بكتاب الله ثم تنوق العسيلة. (١)

٤. غالف لآثار الصحابة:

أ/ قال عمر بن الخطاب (الله الله على ولا علل له الا رجمتهما).

ب/ وقال علي بن ابي طالب (هُ): (لا ترجعوا اليه الا بنكاح رغبة غير دلسة ولا استهزاء بكتاب الله). (٢)

٥. عالف لآراء التابعين:

قال عبدالرزاق: اخبه ابن جريج قال: قلت لعطاء: فطلق المحلل فراجعها زوجها. قال: يفرق بينهما. وقال بكر بن عبدالله المزني: (أولئك يسمون في الجاهلية التيس المستعار). (٢)

٢. ١الف لآراء تابعي التابعين:

قال اسحق: (لا يحل ان يمسكها لان المحلل لم تستم لمه عقدة النكاح). (1) وقسال الامام مالك: (يفرق بينهما).

٧. عدم تعلق الحكمة المقصودة من قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَنْكِعَ زَوْجًا غَيْرُهُ ﴾.

رهي ان تذوق عشرة الزرج الجديد فتعرف حق زوجها السابق اذا كانت هي الناشزة. رحتى يراها في عصمة غيره يعاشرها معاشرة الأزواج فيثير ذلك في نفسه بواعث الندم ان كان قد ظلمها بالطلاق. فأن استانفا عشرة جديدة من بعد ذليك رعى كل منهما حق صاحبه رعرف نعمة الله في عشرته فتدوم بينهما المودة. ولا تتحقق هذه الحكمة مالم يكن الزواج الثاني زواج رغبة لا اصطناع فيه. (10)

٨. نواج توليت:

لأنه يتم على أساس أن المحلل اذا عاشرها يطلقها فوراً والزواج المؤقب باطل

٩. زواج بشرط:

فيشترط على المحلل ان يطلقها بعد معاشرتها حلاً.

⁽١/ اغاثة اللهفان (١/٢٨٧).

⁽۲) المرجع السابق (۱/۲۸۹).

⁽٣/٤٥) أعلام الموقعين (٣/٤٥).

⁽¹⁾ اغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية (١/٢٨٥).

^(°) ينظر الاستاذ زكى الدين شعبان، الزواج والطلاق في الاسلام (ص: ١٠٧).

١٠. زواج يتخلف فيه ركن الرضا:

لان الزوجة لا تقبل ولا ترضى بأن يكون المعلل زوجاً لها بصورة دائمية.

١١. قول الشافعية والجعفرية والظاهرية مخالف لقوله تعالى { وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله } (١١) ولقول رسول الله (幾) (إِنَّمَا الأعْمَالُ بالنَّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلُّ امْرِيءٍ مَا نَوَى). (١)

قال ابن القيم: (ولا فرق عند أهل المدينة، وأهل الحديث وفقهائهم: بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطيء والقصد فأن القصود معتبرة والأعمال بالنيات، والألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على المعاني فتترتب عليها أحكامها). (") فأذا ظهرت المعانى والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها.

مهزلة التحكيم:

لجأ بعض علماء الدين، إلى أن يُصححوا الخطأ بوقوع الطلقات الثلاث مرة واحدة وبلفظ واحد وفي مجلس واحد، وهذا خطاء لمخالفته لنص القرآن الكريم (الطّلاَقُ مَرْتَانِ فَإِمْسَالُ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ)، بخطاء آخر وهو إستخدام مهزلة التحكيم، وخلاصة التحكيم هو الحكم ببطلان زواج زوج يكون شافعي المذهب، لأنه عقد زواجه سابقاً بحضرة شاهدين فاسقين على حد زعمهم، والزواج في مذهب الإمام الشافعي (رحمه الله) يجب أن يتم بحضور شاهدين عادلين، وبناء على ذلك يكون طلاق زوجته ثلاثاً باطلاً، لأن زواجه كان باطلاً، والطلاق فرع للزواج الصحيح وتابع له. ثم يستأنف من يستخدم هذه المهزلة (التحكيم) الحياة الزوجية بين الزوجين على مذهب الإمام أبسي حنيفة (رحمه الله)، لأن شاهد الزواج عنده لا يُشترط أن يكون عادلاً، بل يصح ولو كان الشاهدان فاسقين.

هذه المهزلة للمقل البشري لا تستحق المناقشة، لأنها خطأ جسيم بداهة، ومناقشة البديهيات من باب العبث، ورغم ذلك أقول لمن يقوم بهذه اللعبة اللامعقولة:

١- هل الزواج والطلاق من شرع أبي حنيفة والشافعي، أو من شرع الله؟ الجنواب هنو الثاني. فائله عز وجل هو الذي يُقرر أركان وشروط الزواج، وليس المُقرّ هو أبا حنيفة

⁽١) سورة البقرة /٢٨٤.

⁽۱) محيح البخاري: (۱).

⁽٢) ينظر زاد المعاد المرجع السابق (٤/٦).

أو الشافعي.

٧- إن الله فرض على كل من يؤمن بشرعه أن يكون طلاقه بحضور شاهدين عبادلين، فقال تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَرَيُ عَدْل مِّنكُمْ﴾، بينما لم يرد ذكر الشاهد للزواج في القرآن الكريم، لا الشاهد الفاسق ولا الشاهد العادل، لماذا أهل التحكيم لا يُراعون الشاهد في الطلاق ويختلقون هذه المهزلة؟!

- ٣- لماذا قبل الطلاق الثلاث لا يحكمون ببطلان زواج كل شافعي المذهب ويسخدمون هذه
 المهزلة بعد وقوع الطلاق الثلاث على حد زعمهم، في حين أن سبب البطلان على
 رأيهم واحد، سواء كان ذلك قبل الطلاق الثلاث او بعده.
- ٤- قبل ميلاد أبي حنيفة والشافعي (رحمهما الله)، المسلمون الأواثل كانوا يُقلدون مسن،
 وعلى أي مذهب يُتزوجون زوجاتهم بحضور شاهدين؟
- ٥- لماذا لا يُعاقب الزوج على جريمة الزنا الذي عاشر زوجته التي كمان زواجهما بماطلاً؟
 ولماذا لا يحكمون بعدم مشروعية أولادهما قبل مهزلة التحكيم؟ هل المشروعية وعدم المشروعية قائمتان في الواقع وفي شرع الله، أو تتقرران بحكمهما؟!

ومن الواضح أن التقليد موجود في القرآن الكريم، فقال سبحانه وتعالى ﴿...فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الدَّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾(١) بخلاف المذهبية والطائفية، فهما من التشريع البشري، فلا نجد إسم المذهب أو الطائفية، لا في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية ولا في سيرة الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين (رضوان الله تعالى عليهم).، بل المذهبية والطائفية كانتا نتيجة تحول المدارس الفقهية في العصر العباسي إلى المذهبية والطائفية بدعاية تلاميذ تلك المدارس وتعاون الحكام عن استفادوا منهما، بالإضافة إلى جهل المقلدين.

وبإسم كل من يؤمن بالإسلام العظيم عقلياً علمياً بعيداً عن الدجل والشعوذة، أناشد الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية العظيمة، والكف عن الإفتاء بحِل زوجة زيد لعمرو قبل أن يطلقها زيد طبقاً للقرآن ويتزوجها عمرو زواجاً صحيحاً.

رب زدنب علماً والحقنب بالصالحين





طلاق الحائض والمريض مرض الموت في الفقه المقارن







ونتناول دراسة الموضوعين في الفصلين الآتيين:

الفصل الأول طلاق الحائض

اتفق الفقهاء على ان هذا الضرب من الطلاق دون مبرر بدعة، وحرام إذا كانت الزوجة مدخولا بها لظاهر آية: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾. واللهم للتوقيت، أي في وقت تبدأ العدة بعد الطلاق مباشرة، ولحديث ابن عمر (مره فليراجعها) ولاسباب اخرى ياتي ذكرها.

غير انهم اختلفوا في علة تحريم هذا الطلاق، وفي الاثار التي تترتب عليه، فالعلة في نظر اكثر فقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة، هي تطويل العدة.

وفي رأي الحنفية، وابي الخطاب من اصحاب احمد هي مصادفة الطلاق لحال الفتور والزهد في الوقاع معها، فيجب ان لا تُطلَّق الا في حال رغبة في ذلك. بينما يرى الآخرون ان التحريم تعبدي (١٠). وهذا غير مُسلَم لانه لو كان المنع في الحيض امرا تعبديا، لما جاز طسلاق الحمائض غير المدخول بها ايضا.

والراجح هو القول بان حكمة التحريم هو حرص الشارع على ان لا يكون الطلاق في حال النفرة والكراهة، لان ظروف الحيض والنفاس من العوامل المساعدة على التطليق عند حدوث الشقاق بين الزوجين.

وفي حكم الحائض النفساء: فطلاقها بدعة كطلاق الحائض، لان المرأة لها حالتان لا ثالث لهما، الطهر والحيض. والنفاس ليس طهرا ولا حملا، فيكون داخلا في حكم الحائض، ولأن الرسول على سمى الحيض نفاساً (٢) عندما قال لكل من عائشة وام سلمة وهما في الحيض: أنفست؟ قالتا: نعم. وكذلك يُحرم طلاق الحامل في طهر مسها فيه إذا لم تكن صغيمة ولا

⁽۱) راجع مجموع الفتاوي لابن تيمية ٧/٣٢.

⁽١) راجع المحلى لابن حزم ١٧٦/١٠. وما بعدها.

يانسة، لأن الاقتران في هذه الحالة مظنة لتكوين الحمل، الامر الذي كثيرا ما يؤدي الى ندامة قد لا تتدارك. بالاضافة الى تطويل المدة.

ويتضح مما ذكر أن الزوج ليس له حرية الارادة في تطليق زوجته الحائض ومن في حكمها، بل قُيدت أرادته بأن يُطلق في الوقت الذي حدد، الشارع بقوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّهِيُّ إِذَا طَلَّقُ تُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لعدَّتهنَّ ﴾.

ولكن إذا خالف الزوج هذا القيد وطلّق زوجته في غير الوقت المحدد فماذا يترتب عليه؟ اختلفت وجهة نظر الفقها، فيه على ثلاثة اراء، ففي رأي يقع الطلاق ويُستحَبُّ إرجاعها. وفي رأي آخر يقع والزوج آثم فيُجبر على الارجاع. وفي رأي ثالث لا يقع لأنه بدعة وكل بدعة مردودة، ونحاول إيضاحها في المباحث الثلاثة التالية:

.

المبحث الأول يقع الطلاق وتُستحَب الرجعة

ذهب الى هذا الرأي بعض الحنفية، والشافعية، والحنابلة في رواية وجمهور الزيدية.

الحنفية:

جاء في فتح القدير (١): (واذا طلّق الرجل امراته في حال الحيض وقسع الطللق لأن النهبي عنه لمعنى في غيره ويُستحب له ان يُراجعها، لقوله الله لعمر مر ابنك فليراجعها، وقد طلّقها في حالة الحيض).

الشانمية:

جاء في نهاية المعتاج (٢): (ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بشيء ليس امرا بذلك الشيء. وليس في قول النبي ﷺ فليراجعها امر لابن عمر، لانه تفريع على امر عمر).

ريرد هذا القول بأن فعل النائب كفعل المنوب، فصار كأن النبسي ﷺ امره بـذلك فثبت الرجوب، ثم يجوز ان يُقال (فليراجعها) امر لابن عمر، فتجب عليه المراجعة.

الحنابلة:

جاء في الانصاف (٢): (وتستحب رجعتها، وهذا الصحيح من المذهب وعليمه جماهير الاصحاب). وجاء في المغني (1) وتستحب ان يراجعها لامر النبي بي بمراجعتها واقل احوال الامر الاستحباب. ويناقش: بان الحنابلة في كثير من فروعهم يقولون ان الامر للوجوب، وقد قال احمد وهو يناقش رأي مالك في المتعة ولنا قولم تعمالي (ومتعموهن) والامسر يقتضي الوجوب. فلماذا اعتبروا الامر هنا للوجوب وهناك للأستحاب؟

⁽۱) فتم القدير ۳۳/۳.

 $^{^{(7)}}$ نهاية المحتاج $^{(7)}$.

⁽۲) الانصاف ۸/۰۵.

⁽¹⁾ المفنى والشرح الكبير ٢٣٩/٨.

المبحث الثاني يقع الطلاق ويُجبر الزوج على الرجعة

هذا الرأي قال به المالكية، وبعض الحنفية، والحنابلة في رواية، وداود من الظاهرية.

المالكية:

قالوا: يقع الطلاق ويجره الحاكم على الارجاع، فان أبى يرتجعه هو نيابة عنه اثناء العدة، جاء في المُدونة (۱): (إن قال الرجل وهي حائض انت طالق اذا طهرت، إنها طالق في مكانها ويُجر الزرجُ على رجعتها، إلا ان تكون غير مدخول بها)، وقال الخرشي (۱): (اذا طلقها اختيارا في حال حيضها او نفاسها، يأمره الحاكم بأن يُراجعها، فإن أبى يُهدده بالسجن، فإن لم يفعل مُدد بالضرب، فإن لم يفعل ضُرب، فإن تمادى الزمه الرجعة، ويرتجعها له بأن يقول ارتجعت لك زوجتك، وجاز الوط، بارتجاع الحاكم والتوارث وان كان بلا نية من الزوج، لأن نية الحاكم قامت مقام نيته).

الحنفية:

جاء في الهداية (٢) (الاستحباب قول بعض مشايخنا والأصح أنه واجب عملا بحقيقة الأمر) وجاء نظير ذلك في الجوهرة (٤).

الحنابلة:

لهم رواية الوجوب، ورواية الإجبار، كما لهم رواية الاستحباب(٥).

⁽١) المدونة الكبرى ١٠٤/٥.

⁽۱) راجع شرح الخرشي ۲۹/٤.

⁽٢) الهداية مع فتح القدير ٢٣/٢. وما بعدها.

⁽٤) الجوهرة ٢٤/٢.

⁽٥) راجع الانصاف ٤٥٠/٨، المحرر ٥١/٢، المغنى ٢٣٩/٨.

الطاهرية:

انفرد داود من الظاهرية بالقول بوقوع طلاق الحائض مع الاجبار على الارجاع، جاء في نيل الاوطار (١) وقال داود يُجبر اذا طلقها حائضا، اما غيره من الظاهرية فقد قالوا بعدم وقوع طلاق الحائض ونحوه كما يأتي:

المبحث الثالث لا يقع طلاق الحائض ومن في حكمها

وهو رأي الجعفرية والظاهرية - عدا دارد - وذهب إليه صاحب الروضة الندية والساقر والصادق والناصر من الزيدية وابن عُقيل وابن تيمية وابن القيم وبعض الاخرين من السلف والخلف.

الجعفرية:

قالوا^(۱): يُعتبر في الزوجة المطلقة المدخول بها الطهارة من دم الحيض والنفاس اذا كانت حائلا وزوجها معها حاضر، وان يُطلقها في ظهر لم يجامعها فيه بالأجماع، ويسقط اعتبار هذه الشروط بالنسبة للصغيرة التي لم تبلغ تسعا، واليائسة التي قصدت عن الحيض، والحاصل المستبين حملها، والتي طلقها زوجها وهو غائب عنها مدة يعلم انتقالها فيها من طهر الى آخر بحسب عادتها. والمسترابة بالحمل وهي في سن الحيض وتأخر حيضها بعارض كالمرض والمرضاع او لم يُعرف له سبب، يُنتظر ثلاثة أشهر من الواقعة ثم يُطلقها. ولا يقع طلاقها قبلها بالاجماع والاحاديث الصحيحة، والنصوص المستفيضة، والأصل القائسل بان النكاح ثابت يقينا فلا يرفعه الا البقين.

⁽۱) نيل الاوطار ٦/٢١/٦.

⁽۲) راجع رياض المسائل في بيان الاحكام بالدلائل كتاب الطلاق، مستدرك الوسائل ٦/٣، الروضة البهية ١٤٩/٢، وما بعدها، شرائع الاسلام ٥٤/٢، ايضاح الفوائد ٣٠٣/٣.

الطاهرية:

عندهم (١): من اراد طلاق زوجته التي دخل بها لم يحل له ان يُطلقها في حيضها ولا في طهر مسها فيه، فأن طلقها طلقة او طلقتين في طهر وطنها او في حيضها، لم يُنفذ ذلك الطلاق وهي امراته كما كانت، الا اذا كان الطلاق بائنا بينونة كبى فعندئذ يقع ويُلزم. وهم يختلفون عن الجعفرية في الطلاق الثالث الذي تنقطع به علاقة الزوجية.

وجه التفريق قالوا: انما ورد في آية الأمر بالطلاق وقت العدة قوله تعالى ﴿ لا تَدْرِي لَهَـلُّ اللهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾ يدل على ان التوقيت خاص بالطلاق فيما دون الثلاث ولزوجمة تكون مدخولة بها. وقال ابن حزم وطلاق النفساء كطلاق الحائض في هذا الحكم.

ونستنتج مما ذكر أن الزوج أذا طلّق زوجته وهي حائض أو في حكمها الطلقة الأولى أو الثانية، لا يقع الطلاق بخلاف الطلقة الثالثة أو الجمع بين الثلاث دفعة واحدة على رأيهم القائل بوقوع الثلاث معا.

ويبدو أن الطاهرية لم يلاحظوا علة النهي عن طلاق الحائض ومن في حكمها والا فهي جارية في حال الطلاق الذي تحصل به البينونة الكبرى.

الزيدية:

قال صاحب الروضة الندية (الراجع عدم وقسوع البسدعي لقولمه تعمالي ﴿فَطَلِّقُهُ وَهُنَّ لِعُونَ الْمُعَلِّقُ وَهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ (٣). ولحديث ابن عمر وغيه.

ولان الاتفاق كانن على ان الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له طلاق بدعة، وقد ثبت عن النبي الله المرانا فَهُوَ رَدُ)(١٠) عن النبي الله (ان كل بدعة ضلالة)(١٠) ﴿ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ المرانا فَهُوَ رَدُ)(١٠).

⁽۱) راجع المحلى ١٦١/١. وما بعدها، قال ابن حزم: (والعجب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافقه قوله في امضاء الطلاق في الصيض او في طهر جامعها فيه كلمة عن أحد من الصحابة غير رواية عن ابن عمر عارضها ما هو احسن منها عن ابن عمر).

⁽٢) الروضة الندية ٤٨/٢. وما بعدها.

⁽يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعدَّتِهِنَّ وَأَحْصُنُوا الْعدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلْمَ نَفْسَةُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدُ ذَلِكَ آمْراً) (الطلاق:١).

^(£) مسلم: ١٤٣٥

^(°) مسلم: ۳۲٤۳

رجاء في البحر الزخار (١) هو طلاق عرم يأثم فاعله وان وقع، وقال الصادق والناصر والباقر وابن علية هشام بن الحكم والامامية وابو عبيد وبعض الظاهرية: لا يقع لقول النبسي الله الشرك كل بدعة ضلالة ولقوله الله (البدعة شرك الشرك) فحكم ببطلانه. لكن جاء في التاج المذهب (١): (والطلاق البدعي يقع عندنا).

الحناطة:

جاء في الفروع^(٢) (وقد منع ابن عقيل في الواضح من وقوعه في الحيض قسال لان النهسي يقتضى الفساد).

وقال ابن تيمية (١):

لا ريب ان الاصل بقاء النكاح، ولا يقوم دليل شرعي على زواله في الطلاق المحرم بل النصوص والأصول تقتضي خلاف ذلك، وقال: وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع. واختبار ابن القيم عدم وقوع طلاق الحائض وناقش هذه المسألة مناقشة مفصلة دقيقة في كتابه (زاد المعاد)(۱).

ويُؤخذ مما ذكرنا ومن غيره ان أهم ادلة من قال بوقوع طلاق الحائض هي:

١- عموم آيات أحكام الطلاق في القرآن مثل ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ.. الآية
 ﴿ وَلِلْمُطَلِّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ﴿ الطَّلاقُ مَرَّتَانِ ﴾ وغيرها، حيث لم يميز فيها حال الحيض من غيرها. فهذا العموم او الإطلاق دليل على صحة طلاق الحائض ومن في حكمها.

٧- الامر في قوله تعالى ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِمِنْتِهِنَّ﴾ للنسدب، بسدليل حسديث ابسن عمسر (مسره فليُراجعها)، فلو كان الامر بطلاقهن لعدتهن للوجوب، لما وقسع، لكنسه وقسع لان الرجعسة لا تكون الا بعد الوقوع، فلم يكن للوجوب.

٣ كان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت يُفتيان بوقوع الطلاق في الحيض أو في طُهر مسها فيد، وذلك من المجالات التي لا اجتهاد فيها، وافتازهما بذلك له حكم المرفوع لرسول ﷺ اذ لا مجال للرأى فيه، فكان حجة على الوقوع.

⁽۱) البحر الزخار ۱۰۳/۳، وما بعدها،

^(*) التاج المذهب ١٢٧/٢.

⁽الجم الانصاف ٨/٨٤٤.

⁽١) راجع مجموع فتاوى لابن تيمية ٣٢/٧وما بعدها.

⁽a) راجع زاد المعاد ٤٣/٤ وما بعدها.

٤- الاجماع: قالوا: اجمع المسلمون على وقوع طلاق الحائض والقول بخلاف ذلك باطل، لأنه
 كالف للاجماع السكوتي.

٥- النهي اذا لم يكن لذات الشيء لا يستلزم الفساد، وهنا جاء لمعنى في غيره وهو تطويل العدة أو مصادفة الطلاق لوقت الفتور والزهد في الوقاع أو غير ذلك.

٦- القياس: قالوا: إن تحريمه لا يمنع ترتب اثره عليه كالظهار.

مناقشة منه الأدلة:

١- ان الآيات المطلقة الواردة لبيان احكام الطلاق مقيدة بآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلّقُوهُنّ لِعِدَّتِهِنّ ﴾، اذ من القواعد الاصولية المعروفة (١٠): ان حكم المطلق والمقيد اذا كان واحدا وكذا سببه، يُحمل المطلق على المقيد، ونظير ذلك كثير في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ وقال _ ﴿ قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَما مَسْفُوحاً ﴾، في منا أُوحِيَ إلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَما مَسْفُوحاً ﴾، فورد الدم في الآية الاولى مطلقا وفي الآية الثانية مقيدا، فعمل المطلق على المقيد، فكذلك الامر هنا، يُحمل المطلق في سائر الآيات على المقيد في آية (فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)، لأن حكم المطلق والمقيد واحد وكذا سببهما.

٧- منع دليل استثناء نقيض التالي في القياس المذكور، فلا ينتج نقيض المقدم دليل المنع هو ان المراجعة يجوز ان يكون المراد بها المعنى اللغوي، لان استعمالها في مراجعة المطلقة الرجعية انما هو اصطلاح مستحدث بعد عصر النبوة ولم تُستعمل بهذا المعنى اصلا، بل المستعمل هو الرد والامساك كما في قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَنَّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ اصلا، بل المستعمل هو الرد والامساك كما في قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَنَّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ﴿وَلا تُسْكُوهُنَّ ضَرَاراً ﴾ والمراجعة كانت تُستعمل في العدودة بعقد جديد، بدليل قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَشَرَاجَعًا ﴾.

س ان الاستدلال بفتيا عثمان بن عفان رزيد بن ثابت غير قائم، اذ ليس رأي الصحابي حُجة اذا خالف رواية صحيحة، على ان في سند الرواية كما يقول ابن القيم (٢) كنذابا عن مجهول، فقد رواها اسماعيل بن سمعان عن رجل مرفوعة الى عثمان. وقال ابن حزم: روايته ساقطة.

⁽١) راجع جمع الجوامع للسبكي ٣٣/٢ الوجيز في اصول الفقه الدكتور عبدالكريم زيدان ص٢٩٦.

واجع زاد المعاد ٤٤/٤، وما بعدها، المحلى ١٦٣/١٠.

٥- القول بأن النهي إذا لم يكن لذات الشيء لا يقتضي الفساد لا يصبح الاحتجاج به،
 لانه من الاصول المختلف فيها، فلا يقوم حجة على من يسرى خلاف ذلك، والامسام
 مالك قال ببطلان البيع وقت النداء يوم الجمعة مع ان النهي ليس لذات البيع.

٦- القياس على الظهار يُعارض بمثله معارضة القلب، فيقال تحريمه بمنع ترتب أثره عليه
 كالنكاح. على أنه قياس مع الفارق، لانه ليس للظهار جهتان جهة حل رجهة حرمة
 بخلاف الطلاق (١٠).

اهم ادلة من قال بعدم وقوع طلاق الحائض:

الله القرآن الكريم: قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُ إِذَا طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّبِينَ ﴾ فقوله (فطلقوهنّ) أمر وكل أمر ظاهر في الوجوب والامر بالشيء نهي عن ضده، فكأنه قال لا تطلقوهن لفير عدتهن. والنهي عن تصرف يقتضي فساده، وبذلك يكون الشارع قد حجر على الزوج أن يُطلق في الحيض أو في النفاس أو في طهر مسها فيه، فكما أن حجر القاضي على شخص يُوجب أن لا يملك مباشرة ما منع منه، فكذلك الامر هنا، بل من باب أولى. وقوله (لعدَّتهنَّ) دليل على أن المطلقة مدخول بها والا ففير المدخول بها لا عدة لها.

٢. حديث ابن عمر ١ طلق زوجته وهي حائض:

أ _ في رواية ابي الزيير قال ابن عمر فردها علي رسول الله ﷺ ولم يرها شيئاً (٢٠).

⁽١) المرجع السابق،

⁽٢) راجع المرجع السابق. فرق الزواج للشيخ على الخفيف نظام الطلاق في الاسلام احمد محمد شاكر ص٢٩ وما بعدها.

^{(&}quot; صحيح مسلم: ١٠٩٨/٢/٢٦٨٨. أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عَزَّةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَآبُو الزَّبِيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ كَيْفَ تَرَى في رَجُلِ طَلْقَ امْرَآتَهُ حَامْضًا فَقَالَ طَلْقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَآتَهُ وَهِيَ حَامْضٌ عَلَى عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ حَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلْقَ امْرَآتَهُ وَهِيَ حَامِّضٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى

ب - وفي رواية اخرى من طريق ابن لهيعة قال 義 ليراجعها فانها امرأته.

ج - ومن طريق عبدالله بن مالك قال ﷺ ليس ذلك بشيء.

د - ومن طريق محمد بن بشار عن ابن عمر عن نافع انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يمتد بذلك.

وجه الاستدلال:

ان قوله ﷺ: (ليماجعها فانها امرأته)، (ليس ذلك بشيء)، (ولم يرها شيئاً)، (لا يُعتد بذلك)، كل ذلك صريح في عدم وقوع الطلاق في الحيض .

٣- اجمع الفقهاء على ان هذا النوع من الطلاق بدعة، رقد قال النبي ﷺ (كل بدعة ضلالة)، (كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد)، وفي ايقاعه تجويز للبدعة واقرار لها والمردود لا إعتبار له حتى يترتب عليه اثره الشرعي.

٤- الزواج عقد ملزِم للجنابين وانفراد الزوج بانهائه رخصة واستثناء من القاعدة العامة من (ان كل عقد ملزم للجانبين لا تنفرد ارادة احدهما بفسخه) ولا يجوز له استعمال هذه الرخصة الا في حدود ما أذن له فيه، فاذا تجاوز يكون عمله باطلا.

هـ لو كان واقعا لكان الامر بالمراجعة، ثم التطليق بعدها اكثارا من الطلاق البغيض
 وتطويلا على الزوجة في عدتها وكان مُضرا لها، في حين ان النهي عن الطلاق في الحيض جاء لمسلحتها.

١- أن وظيفة للطلق مباشرة الاسباب على الوجه المشروع، فاذا لم يباشر سببا مشروعا معتدا به فلا يرتب عليه الشارع اثره الشرعى.

٧- الزواج ثابت يقيداً واليقين لا يرتفع الا باليقين، وما استدل به الجمهور من الآثار لا تفيد اليقين بالاضافة الى معارضتها لظاهر القرآن.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرَاجِعْهَا فَرَدَّهَا وَقَالَ إِذَا طَهُرَتْ فَلْيُطلِّقْ أَوْ لِيُعْسِكُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَقَرَآ النّبِيُّ مَلًى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ فَطلَّقُوهُنَّ فِي قَبُلِ عِدْتَهِنَّ و حَدَّثَنِي عَنْ اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُ إِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ فَطلَقُوهُنَّ فِي قَبُلِ عَدَّنَهَ أَبُو عَاصِم عَنْ ابْنِ جُرِيْجٍ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَضَ هَذه الْقَصَّة و حَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ آخْبَرَنَا أَبْنُ جُرَيِّجٍ آخْبَرَنِي آبُو الزَّبِيْرِ آنَهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْعَنَ (مَوْلَى عَرْقَةً) يَسْلَلُ أَبْنَ عُمْرَ وَآبُو الزَّبِيْرِ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ وَفِيهِ بَعْضُ الزَّيْادِ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثٍ حَجَّاجٍ وَفِيهِ بَعْضُ الزَّيَادَةِ قَالَ مُسْلِم أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ عُرْقَةً إِنَّمَا هُو مَوْلَى عَزَّةً.

مناقشة مله الأدلة:

الامر في قوله تعالى ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِنتُهِن ﴾ ليس نصا في الوجوب، بـل ظـاهر فيـه، فلا يكون حجة قطعية على المخالف.

٢- روايات حديث ابن عمر اضافة الى انها من الآحاد، فانها تعارضها روايات أخرى تؤيد رأي المخالف، كرواية يونس بن جبير انه سأل ابن عمر: كم طلقت امرأتك؟ فقال: واحدة، وكرواية: ان كنت طلقت ثلاثا فقد حُرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره، فلم يبق الا الاحتمال واذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال.

"ل ليس كل بدعة ضلالة، لان لها اقساما كثيرة، فهي قد تكون حقيقية وهي ما كان الابتداع فيها من جميع وجوهها، فهي بدعة عُضة لم يدل عليها دليسل شرعي، كالرهبنة وترك الزواج مع وجود الداعية وفقد المانع الشرعي. وقد تكون اضافية فهي التي تكون بالنسبة لاحدى الجهتين سنة وبالنسبة الى الاخرى بدعة، كتخصيص يوم لم يخصه الشارع بصوم. فالصوم في ذاته مشروع وتخصيصه بيوم بدعة. وتكون كلية بأن يكون ضروها كليا، وجزئية اذا كان ضروها جزئيا، كبدعة التغني بالقرآن، وتكون عبادية وعادية، وهناك أنواع أخرى من البدع لا عجال لذكوها، فمنها باطلة ومنها صحيحة".

٤- والتوقيت في الطلاق ليس حدا قطعيا حتى يكون تجاوزه مبطلا.

٥- القول بأن حكمة تحريم تطويل العدة ليس امرا متفقا عليه، بسل قد يجوز ان يكون السباب اخرى كالفتور والزهد في الوقاع...

١٦ للمخالف ان لا يُسلم عدم مشروعية السبب، وعلى تقدير التسليم فان عدم ترتب الآثار على الاسباب غير المشروعة ليس أمرا كليا.

٧- القول بان اليقين لا يرتفع الا باليقين مُسلم، لكن عدم كون طلاق الحيض مشمولا بهذه القاعدة عنوع، لان كل ما هنالك هو ان السبب رافقه اثم والاثم لا يسلب عنه صفة اليقين.

الترجيح:

ارى ان القول الراجع الذي يجب الاخذ به رتُعطى له صفة الالهزام في قوانين الاحوال الشخصية في الدول العربية والاسلامية، هو ما ذهب اليه المالكية، من ان طلاق الحائض

⁽١) راجع الابداع في مضار الابتداع ص٤٥ وما بعدها-

١٨٦ طلاق الحائض والمريض مرض الموت في الفقه المقارن

يقع ولكن يُجبر الزوج على ارجاع زوجته، فان ابى ذلك يرتجعها القاضي او من يُمثله من فقهاء الدين في المناطق النائية من القرى والارباف، لان في الاخذ بمندهب مالك جمعا بين الادلة ورفعا لتعارضها.

الفصل الثاني طلاق المريض مرض الموت

مرض الموت: هو المرض الذي يغضي الى الموت غالبا، ويعقبه الموت فعلا(١٠).

ويلحق به ما هو في حكمه: كالحكم بالاعدام اذا تم تنفيذه، وكالحالة التي يغلب في مثلها الهلاك اذا مات في تلك الحالة (٢).

لا خلاف في ان طلاق المريض في حال الهذيان لا يقع (٣).

لا خلاف (1) في وقوع طلاق المريض اذا كان حين التطليق متمتعا بالادراك الكامل والشعور التام.

لا خلاف في ان الطلاق الرجعي لا يمنع التوارث بين الزوجين اذا مات احدهما قبل انتهاء العدة، لان المطلقة رجعيا في حكم الزوجة (٥٠).

لا خلاف في أن الطلاق البائن في حالة الصحة يقطع علاقة الزوجية، فلا توارث أن مات احدهما اثناء العدة.

وانما الخلاف في ميراث مطلقة المريض مرض الموت اذا طلقها فيد طلاقا باثنا.

ولفقهاء المسلمين في هذه القضية أربعة اقوال رئيسة (١٠):

احدها: لا ترث مطلقا. والثانية: ترثه مطلقا. والثالث: ترثه ما لم تنته عدتها. والرابع: ترثه ما لم تتزوج.

ونوزع عرض هذه الاقوال على المباحث الاربعة الآتية.

⁽١) يراجع استاذنا الشيخ عبد الرحيم الكشكى، الميراث المقارن ص ٨٣.

⁽۲) تنوير الابصار وشرحه الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (۲۸۳/۳). وفيه: (من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت، او بارز رجلا اقوى منه، او قدم ليقتل من قصاص او رجم فاراً بطلاقه).

⁽۲) الشرح الصنفير مع الصناوي ۲/۸/۲.

⁽¹⁾ اي لا يوجد خلاف يعتد به، والا هناك رأي شاذ يقول بعدم وقوع طلاق المريض مطلقا. واخذ به المشرع العراقي في (م ٣٥) من قانون الاحوال الشخصية المعدل.

^(°) المفنى لابن قدامة ٦/٣٣٩.

⁽١٠ ونقل أبن حزم في المحلى (٢١٨/١٠ ٢٢٤): اقوالا اخرى وهي غير مشهورة لذا اهملتها.

المبحث الأول

لا ترث مطلقا

عند الظاهرية، والزيدية، وفي قول للشافعي: ان مطلقة المريض مسرض المسوت اذا ثبت وقوع طلاقها باثنا لا ترثه ان مات بعد الطلاق، وان ثبت سوء قصده في الطلاق، وكونه فاراً بان اراد حرمانها من المياث بعد شعوره بخطورة مرضه. واهم ما استند اليه هزلاء في عدم توريث مبتوتة المريض هو: زوال سبب المياث (الزوجية) بالطلاق البائن، واعتبار التوريث رأيا اجتهاديا عمضا يصطدم مع ظاهر النص، وزوال السبب يستلزم زوال مسببه كما في الايضاح الآتى:

الطامرية:

قال ابن حزم: (وطلاق المربض كطلاق الصحيح، ولا فرق مات من ذلك المرض او لم يمت منه. فان كان طلاق المربض ثلاثا، او آخر ثلاث، او قبل ان يطأها فمات، او ماتت قبل تمام العدة او بعدها، او كان الطلاق رجعيا فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة (۱۱): فلا ترثه في شيء من ذلك كله، ولا يرثها اصلا. وكذلك طلاق الصحيح للمريضة، وطلاق المريضة ولا فرق)(۱۲).

واعتبر أبن حرّم قول القائلين بتوريث مطلقة المريض طلاقا بائنا: ظالفا للقران الكريم، قائلا في الرد عليهم: (ما فر المطلق المريض مرض الموت قط عن كتاب الله تعالى، بل أخذ بكتاب الله واتبعه لان الله اباح الطلاق، وقطع بالثلاث، وبالطلاق قبل الوطء جميع حقوق الزوجية من النفقة، واباحة الوطء، والتوارث.

فليس هنا الفرار من كتاب الله بل الفرار من كتاب الله هو توريث من ليست زوجة. فكيف يجوز أن تورث بالزوجية من أن وطنها رجم، أو من قد حل لها زواج غيره، أو من هي زوجة لفيه ... هذا هو خلاف كتاب الله حقا بلا شك) (٢٠).

⁽۱) ويبعو من كلام الظاهرية أن الطلاق البائن عندهم ينحصر في صور ثلاث: استيفاء الطلقات الثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق الرجعي بعد انتهاء العدة.

⁽٢) المحلى لابن حزم الظاهري٠١/٢١٨.

⁽٣) السرجع السابق١٠/٢٢٤.

طلاق العائض وللريض مرض الموت في الفقه المقارن

وهذا الاتجاه هو ما استقر عليه فقها، الطاهرية بالاجماع.

الزيدية:

يتفق فقها، الزيدية مع الظاهرية فيما ذهبوا اليه بصدد توريث مطلقة المريض من الادلة قالوا: أن القرآن الكريم حصر سبب توارث الزوجين في الزوجية الحقيقية أو الحكمية الصحيحة القائمة وهي ترتفع بالطلاق البائن، ولا يجوز الاحتجاج بقضاء عثمان لان قبول الصحابي ليس حجة ولا يُستدل بالقياس لعدم توفر عناصره.

ورد في الروض النصير: (ان قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصِفُ مَا تَسَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ انما يغيد التوارث بالزوجية، والطلاق البائن يقطعها، ولا توارث بغير السبب. وان توريث عثمان تماضر زوجة عبدالرحمن بن عوف رأي صحابي وهو لا حجة فيه، وان قياسه على القاتل غير صحيح، لان العلة الجامعة هي المعاملة بنقيض القصد، فيلزم توريث القاتل عند عدم سوء قصده بناء على هذا القياس)(١).

ويلاحظ على هذا التعليل الاخير للزيدية: أن القاتل يرث المقتول عند أكثر الفقهاء أذا لم يتوفر لديه القصد الجنائي الذي يسمى سوء القصد. ويعتبر فقهاء الزيدية أنفسهم عن قالوا: أن المانع من الميراث هو القتل العمد العدوان (٢).

الشانعية:

لم يستقر الشافعية على راي واحد في عدم توريث مبتوتة المريض، سبب ذلك هو الاختلاف في قول الشافعي القديم والجديد. قال ابو إسحاق الشيازي: (واختلف قول الشافعي (رحمه الله) فيمن بت طلاق امراته في المرض المخوف واتصل به الموت، فقال في احد القولين انها ترثه لانه متهم في قطع ارثها، والثاني انها لا ترث وهو الصحيح لانها بينونة قبل الموت فقطعت الارث كالطلاق في الصحة) (٢).

ونُسب الاول الى قوله القديم، والثاني الى قوله الجديد، ففي المجموع: (قسال في القسديم ترثه، وقال في المله الله القيديم ترثه، وقال في الجديد لا ترثه).

⁽¹⁾ الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للصنعاني ٢١٦/٣.

راجع دلالات النصوص وطرق استنباط الاحكام في ضوء اصول الفقه الاسلامي للمؤلف.
م.٣١٩.

^(۲) يراجم المهذب ۲٥/٢.

⁽۱) المجموع شرح المهذب ٥٠٤/١٤.

وجُل ادلة الشافعي في قوله بعدم التوريث هو ان الطلاق البائن فرقة تقطع سبب المياث، شأنها شأن الفرقة في حالة الصحة، وان الاجماع لم ينعقد على قضاء عثمان الله فقد خالف بعض الصحابة، منهم على بن ابى طالب الله وعبدالرجمن بن عوف، وعتبة...

يقول ابن قدامة: (وروي عن عتبة بن عبدائله بن الزبير: لا ترث مبتوتة، وروي ذلك عن علي وعبدالر عن بن عوف، وهو قول الشافعي الجديد، لانها بائن ولا ترث كالبائن في الصحة، او كما لو كان الطلاق باختيارها، ولان اسباب المياث عصورة في رحم (نسب) ونكاح وولاء وليس لها شيء من هذه الاسباب). (١) وكذلك روي عدم التوريث عن ابي الثور (٢).

ومن الجدير بالذكر ان فكرة توريث مبتوتة المريض لما قال بها عثمان بن عفان عارضها عبدالرحمن بن عوف قبل وفاته (٣).

⁽١) المفنى لابن قدامة ٣٣٠/٦.

⁽٢) المجموع المرجع السابق.

المحلى ١٠/٤٢٢.

المبحث الثاني ترث مطلقاً

ذهب الامام مالك واصحابه، وفقهاء الاباضية، والشافعية في احد اقوالهم الى ان مبتوتة المريض مرض الموت ترثه مطلقا، سواء مات الزوج اثناء العدة او بعدها، وسواء تزوجت المطلقة او لا.

وقالوا: لأ يُبنى التوريث على اساس قيام الزوجية الحقيقية او الحكمية، وانما هو استثناء من القاعدة العامة، وعقاب للزوج المريض الذي قصد بطلاقه حرمان زوجت من المجاث، فيعامل بنقيض قصده السيّء، فالزوج مستهم بتهمة القصد السيّ، وبعد ثبوتها يبقى مفعولها مستمرا مهما طال الزمن، فلا ينقضي بانقضاء عدة المطلقة ولا بتزويهها... كما في التفصيل الاتي:

المالكية:

جاء في المنتقى: (من طلق امراته في مرضه ورثته وان مات بعد انقضاء عدتها وبعد ان تزوجت غيره، اذا استمر مرضه الى ان توفى لاجماع الصحابة عليه، حيث روي عن عمر وعثمان وغيرهما، ولا خالف لهم في ذلك، ولانها فرقة في حال منع تصرفه فيها، وللتهمة) (١).

وقالوا: بتوريثها وان كانت الفرقة برضاها او بتقصير منها. يقول الباجي: (فان طلقها بنشوزها او لعان او خلع، فان حكم المياث باق لها _ خلافا للعنيفة _ لان عثمان ورث امرأة عبدالرحمن بن عوف وقد سألته الطلاق.

ومن وجهة المعنى ان الاذن لا يسقط في ميراث الوارث، كما لو اذن الابن لابيه في اخراجه من المياث) (٢٠).

ويلاحظ على قول المالكية بالتوريث على الرغم من كون الطلاق برضاها، حيث انمه يتعارض مع قولهم ببناء التوريث على اساس تهمة سوء قصد الزوج في الطلاق.

⁽١) المنتقى شرح موطأ الامام مالك ١٩٥٤ ـ ٨٦ مم التصرف.

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ ١٦/٤.

١٩٢ طلاق الحائض والمريض مرض التوت في الفقه القارن

الأباضية:

اخذ فقهاء الاباضية بالاتجاه المطلق في توريث المبتوتة، ففي شرح النيل: (وإذا طلق في المرض ورثته ولو بعد انقضاء عدتها او بعد تزوجها وطول المدة، وهدو قدل عدر وعثمان ومالك)(١١).

ولم يشترط فقها، الاباضية سوى الوفاة بالمرض الذي طلقها فيه.

يقول ابو اسحاق التلمساني:

زوجته فــــإرثه مفـروض ونكـحت ربعدت مدتــها

ترثه وان مضت عدتها هذا اذا مات رهو ما افاق

ران يطلبق امرؤ مرسض

هذا اذا مات رهو ما افاق من مرض قارنه ذاله الطلاق (٢) وقد ذهبوا الى ابعد من ذلك فقالوا بتوريثها ران كان الطلاق قبل الدخول (٢).

الشافمية:

يقول ابو اسحاق الشيرازي في استعراض اراء والشافعية: (والثالث انها ترث ابدا لان توريثها للضرار وذلك لا يزول بالتزويج فلم يبطل حقها) (١٠).

شرح النيل وشفاء العليل ٢٧٦/٨.

⁽١) المرجع السابق.

⁽n) المرجع السابق وفيه: (ويلفز اي امراة ورثت اربعة ازواج فصاعداً في شهر واحد؟. وهي من تتزوج رجالا مرضى قبل الدخول ويموتون عنها).

^(°) المهذب ۲۰/۲.

المبحث الثالث

ترث ما لم تنته العدة

قال ابو حنيفة (رحمه الله) واصحابه، وسفيان، والليث، والاوزاعي، والامام احمد في روايتيه، والشافعية في احدى اقوالهم: مطلقة المريض ترثه ما دامت في عدتها منه بعد وفاته، يقول السرخسي: (واذا طلق المريض امرأته ثلاثا او واحدة بالنة شم مات وهي في العدة فلا مياث لها منه في القياس، وهو احد اقاويل الشافعي (رحمه الله). وفي الاستحسان ترث منه وهو قولنا...

وجه القياس: أن سبب الارث ارتضع بالطلاق والحكم لا يثبت بدون السبب. ولكنا استحسنا لاتفاق الصحابة، والقياس يُترك باجماع الصحابة) (١١).

والحنفية يشترطون لتوريث المبتوتة الشروط التالية:

١- ان يطلقها وهو في مرض الموت او بحال غلبه الهلاك(٢).

٢- ان يموت بهذا المرض او تلك الحالة (٢).

٣- ان يموت وهي لا تزال في العدة^(١).

٤ ان يكون الطلاق بعد الدخول (٥).

٥- الا يكون الطلاق برضاها(١).

الأمام احمد:

قال ابن قدامة: (وروي عن احمد ما يدل على انها لا ترث بعد العدة. وعلى هذه الروايسة لا ترث المبتوتة غير المدخول بها)(٧).

⁽١) المبسوط للسرخسي ٦/١٥٤.

⁽٢) الدر المغتار وشرح تنوير الابصار مع رد المعتار ٣٨٣/٢.

⁽٢) المرجع السابق.

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني ٢٠٦٦/٤.

⁽e) الدر المختار المرجع السابق ٣٨٣/٣.

⁽١) بدائع الصنائع (٤/٢٠٥٧) وفيه: (فان كان برضاها لا ترث بالاجماع). اي اجماع فقهاءهم.

٧ المفنى لابن قدامة ٢/٣٠٠.

القول القديم للشافعي:

ورد في المجموع (وان قلنا بقوله القديم قال: متى ترثه؟ فيه ثلاثة اقوال: احدها ترثه ما دامت في عدتها منه. فاذا انقضت عدتها لم ترثه، وبه قال ابس حنيفة، وسنفيان، والليث، والاوزاعي، واحدى الروايتين عن احمد، لان المياث للزوجة انما يكون لزوجة او لمن هي في حكم الزوجات فما دامت في عدتها فهي في حكم الزوجات)(١).

وهذا الاتجاه منتقد كما نوضحه في نهاية المبحث الرابع، حيث ان مصدر التوريث ليس الزرجية لا حقيقة ولا حكماً لانقطاع علاقة الزرجية بالطلاق البائن، وإنما لمعاملة الشخص بنقيض قصده السيء.

⁽۱) المجموع شرح المهذب ١٤/٥٠٥.

المبحث الرابع ترثه ما لم تتزوج

قال فقها، الجعفرية، والامام احمد في قوله المشهور، وابن ابي ليلى، وابو حنيفة في رواية عنه، والشافعية في احد اقوالهم: ان مبتوتة المريض مرض الموت ترثه ما لم تتزوج، فاذا تزوجت سقط حقها برضاها، لان الزواج بمثابة التنازل عن حقها في المياث من تركة زوجها السابق الذي طلقها وهو في مرض الموت.

وقد اضاف فقهاء الجعفرية الى ذلك شرطا اخر وهو ان لا تمضي على الطلاق مدة اكثر من سنة. وبعد السنة يسقط حقها وان لم تتزوج كما في الايضاح الآتى:

الجعفرية:

قالوا بتوريث مبتوتة المريض بالشروط التالية:

١_ ان يطلقها وهو في مرض الموت.

٢ - ان يموت بهذا المرض.

٣ الا تمضي على الطلاق مدة اكثر من سنة.

الا تتزوج زوجا آخر (۱).

ففي المختصر النافع (٢): (لو طلقها مريضا ورثت وان كانت باثنا ما لم تمن سنة، ولم يبرأ، ولم تتزوج).

وفي الروضة البهية: (والطلاق بل يمنع الارث اذا مسات احسدهما في العسدة الرجعيسة لان المطلقة رجعيا بحكم الزوجة بخلاف البائن، فانه لا يقع بعده توارث في عدته الا ان يطلق وهسو في المرض فانها ترثه الى سنة ولا يرثها هو). (٢)

وقال الكليني: (وان طلقها في حال اضرار فهي ترثه الى سنة فان زاد على السنة يوما واحدا لم ترثه)(١).

⁽۱) الكاني للكليني ١٢٢/٦. وفيه: (واذا مات في مرضه ولم تتزوج ورثته وان كانت قد تزوجت فقد رضيت بالذي منم لا ميراث لها).

[٬]۲۷۲ می

⁽٢) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ٢/٢٢/.

لكنهم اختلفوا في اساس التوريث: فقال اكثرهم: انه يترتب على مجرد الطبلاق في مسرض المورث، وقال البعض: اساسه التهمة اي اتهام الزوج بانه قصد اضرارها بحرمانها من الميراث عن طريق الطلاق (٢).

ومن وجهة نظري مآل القولين واحد وهو معاملة الزوج بنقيض قصده السيء.

وشرط عدم مضي سنة على الطلاق للتوريث لم اجد له مبررا في المراجع الفقهية للامامية.

الرأي المشهور عن الأمام احمد:

روى فقها، الحنابلة عن الامام احمد روايتين: احداهما تتفق مع الحنفية وهي انها لا ترث بعد انتها، العدة وان لم تتزوج. والثانية التي تعتبر هي الصحيحة والمشهورة عنه انها ترث ما لم تتزوج. ففي المغني: دليلنا ان عثمان فله ورث تماضر وكان طلاقها في مرضه فبتها، واشتهر ذلك بين الصحابة فلم يُنكره احد منهم، فكان اجماعا سكرتياً. ولم يثبت عن علي ولا عن عبدالرحمن خلاف هذا. ولأن هذا قصد قصداً فاسدا في المياث فعمل بنقيض قصده، كالقاتل القاصد استعجال المياث يُعاقب بحرمانه. اذا ثبت هذا فالمشهور عن احمد انها ترث في العدة وبعدها ما لم تتزوج) (٢٠).

ومن شروط التوريث عند الحنابلة أن يموت الزوج بالمرض الذي طلقها فيه (1). لكن اختلف فقها ، الحنول (1) فقها ، الحنابلة في توريث المبتوتة أذا كان الطلاق قبل الدخول (1)

رواية ابن أبي ليلى

وهو يعتبر من انصار القول بان مبتوتة المريض ترثه ما لم تتزوج.

⁽١) الكافي المرجع السابق ١٢٢/٦.

⁽۲) هامش الكاني المرجم السابق ١٢٢/٦.

⁽۱) المفنى ٦/٠٣٠.

⁽¹⁾ المرجم السابق ٣٣١/٦.

[&]quot;نقل ابن قدامة في المغني (٣٣١/٦) اربع روايات: احداهن: لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة (عدة الوفاة)، والثانية: لها الميراث والصداق ولا عدة عليها، والثالثة: لها الميراث ونصف الصداق وعليها العدة وهو رواية لمالك ايضا، والرابعة: لا ميراث لها وهو قول جابر والنخعي وابي حنيفة والشافعي واكثر اهل العلم).

طلاق الحائض والمريض مرض الموت في الفقه المقارن

يقول السرخسي: (قال ابن ابي ليلى (رحمه الله): وان عدتها في حق الميراث لا تنقضي حتى ال الميراث ما لم تتزوج، فاذا تزوجت فهي التي رضيت بسقوط حقها(١).

رواية أبي حنيفة

قال الشعراني: (ولأبي حنيفة رواية اخرى انها ترثه ما لم تتزوج وبه قال احمد) (٢).

الشانمية:

وفي قول للشافعية: ترثه ما لم تتزوج (٢).

⁽۱) المبسوط للسرخسي ٦/٦٥١.

⁽۲) الميزان الكبرى للشعراني ١٠٦/٢.

[&]quot;المهذب (٢٠/٢) وفيه: (فقال (الشافعي) في احد القولين: انها ترث لانه متهم في منع ارثها فورثت كالقاتل لما كان متهما في استعجال الميراث لم يرث. فاذا قلنا إنها ترث فالى اي وقت؟ فيه ثلاثة اقوال: احدها: ان مات في العدة ورثت لان حكم الزوجية باق. وان مات وقد انقضت العدة لم ترث لانه لم يبق حكم الزوجية، والثاني انها ترث ما لم تتزوج لانها اذا تزوجت علمنا انها اختارت ذلك. والثالث انها ترث ابدا لان توريثها للضرار وذلك لا يزول بالتزويج فلم يبطل حقها)، وبناء على ذلك يكون لفقهاء الشافعية نصيب من الرأي في الاقوال الاربعة الرئيسة المذكورة في هذا المبحث.

التحليل والمناقشة والترجيح

التحليل

يبدر من هذا الاستعراض لاقوال الفقهاء بصدد حكم ميراث مبتوتة المريض مرض الموت، ان اهم اسباب خلافهم هو الاختلاف في تحديد اساس هذا التوريث:

١- فمن اخذ بالقاعدة العامة القاضية بان سبب توارث الزوجين هو قيام الزوجية الصحيحة، ورأى ان العدول عنها رأي واجتهاد عض، ولا مساغ للاجتهاد عند مورد النص، قال: ان الطلاق البائن يرفع السبب (الزوجية) وبانتفائه ينتفي المسبب (المياث) وهذا ما استقر عليه رأى الظاهرية والزيدية.

لا ومن حاول التقريب بين القاعدة العامة، وبين ما يوجب العدول عنها من تهمة القصد السيء للزوج المريض، واختار طريقة رعاية الامرين فقال: ان المبتوتة ترث ما لم تنته عدتها، لانها مادامت في العدة لها حكم الزوجة لارتباطها بالزوج بعد. وفي هذا رعاية للقاعدة، ولكنها على الرغم من البينونة ترثه عقابا على تهمة الاضرار. وفي هذا اخذ بحوجب العدول عن القاعدة، وهو مذهب ابى حنيفة (رحمه الله) ومن حذا حذوه.

٣ ومن عمل بسد الذرائع وبنى المياث على اساس تهمة الاضرار استثناء من القاعدة العامة رعاية لمصلحة الزوجة، واعتبر تزوجها اللاحق تنازلا عن هذه المصلحة. قال بتوريثهما ما لم تتزوج. وهذا ما اخذ به فقهاء الحنابلة والجعفرية ومن وافقهم في ذلك.

٤ـ ومن قال ان علة توريثها هي التهمة المنسوبة الى الزرج، وان هذه التهمة كما لا تزول بانتهاء العدة، كذلك لا تسقط بالزواج، قال بتوريثها مطلقا، لان الحكم يدور مع علت وجودا وعدما. وقد اختار الامام مالك (رحمه الله) هذا الاتجاه وتبعه بعض الفقهاء كما ذكرنا.

الناتفة:

يناقش رأي الظاهرية والزيدية ومن وافقهم بان النص شُرع لاجل مصلحة الانسان، فإذا تعارضت مع المصلحة التي يُحققها تطبيق هذا النص مصلحة اخرى اقرى منها واهم واحسن بالنسبة لمن يُطبق عليه النص، على القاضى ان يعمل بها ويترك تطبيق النص. وهذا لا

يعني ترك النص بالمسلحة، وانما هو ترك نص بنص اخر يدعو الى الاخذ بالمسلحة المرعية في ميزان الشريعة الاسلامية، كنص (لا ضرر ولا ضرار) الوارد على لسان رسول الله ﷺ.

ويلاحظ على راي الحنفية: ان الزوجة المطلقة طلاقا باتنا ليس لها حكم الزوجة حين تكون في العدة، لانها تنتهي علاقتها مع الزوج لحظة وقوع الطلاق، فتصبح باتنة اجنبية بالنسبة اليه في جميع الحقوق والالتزامات التي تترتب على النواج، وان مياث الزوجة المطلقة في مرض الموت يُبنى على اساس تهمة القصد السيء في رأيهم وفي رأي كل من يقول بتوريثها، وان هذه التهمة لا صلة لها بالعدة وجودا وعدما.

ويمكن ان يقال للامام مالك (رحمه الله) ان مياث المبتوتة حق خاص لها قال به الفقهاء رعاية لمصلحتها، فلها التنازل عن هذه المصلحة صراحة او ضمنا، وبذلك يُعتبر زواجها تنازلا ضمنيا عن هذا الحق، ثم ان العمل بقول هذا الفقيه العظيم يؤدي الى توريث الزوجة مسن زوجين،

ويلاحظ على رأي الجعفرية ان تحديد حق الزوجة في المياث بمدة سنة حكم تعبدي لا يدرك العقل سببه والحكم التعبدي لا يثبت بالرأى والاجتهاد وانما بالنص.

التجيح:

الرأي الذي اميل اليه هو الذي يقضي بتوريث المبتوتة ما لم تتزوج اذا توافرت الشروط التالية:

١ ـ ان يكون الطلاق في مرض الموت او في حالة يغلب فيها الهلاك.

٢ ان يموت الزوج في هذا المرض او تلك الحالة.

٣- ان يتم الطلاق على رغم ارادة الزوجة او بتقصير من الزوج.

٤- ان يتم الدخول بها.

٥- الا تتزوج زوجا اخر قبل وفاة الزوج المريض السابق. وذلك:

أ- لان هذا التوريث يُبنى على اساس اتهام الزوج بالقصد السيء، وان هذه التهمة لا تقوم عندما يكون الطلاق برضاها، واذا ثبت وجودها تبقى بعد انتهاء العدة.

ب ـ الطلاق قبل الدخول لا يُلحق بالمطلقة ضررا يوجب توريثها مسن تركسة السزوج المريض مرض الموت، وإن ثبت سوء قصده في الطلاق.

ج - توريثها بعد الزواج يؤدي الى ان ترث اكثر من زوج واحد، بالاضافة الى ان هذا الزواج يُعتبر تنازلا ضمنيا عن حقها الخاص من جهة وقد يؤدي الى زوال الضرر من جهة اخرى.

القانون وطلاق المريض مرض الموت:

تنص المادة (٣٥) من قانون الاحوال الشخصية العراقي المعدل والمعمول به حاليا على ما يلي: لا يقع طلاق الاشخاص الاتي بيانهم:

 ۱- السكران والمجنون والمعتوه والمكره ومن كان فاقد التمييز من غضب او مصيبة مفاجئة او كِبر او مرض.

٢- المريض في مرض الموت، او في حالة يفلب في مثلها الهلاك اذا مات في ذلك المرض او تلك الحالة، ترثه الزوجة.

بمقتضى عموم هذا النص لا يقع طلاق المريض مرض الموت مطلقا، سواء كان متمتعا بالشعور التام والادراك الكامل ام لا.

ويبدر أن المشرع قد خلط بين عدم وقوع الطلاق وبين توريث الزوجة، لذا أدعو إلى أعدادة النظر في هذا النص وتعديله والاخذ بما هو متفق عليه في الاسلام من وقوع طلاق المريض مرض الموت، أذا كان الطلاق في حالة الادراك والشعور التامين، وذلك للاسباب الاتية:

- ١- خالف لما اجمع عليه فقهاء المسلمين.
- ٧- مخالف لما اتفق عليه قوانين البلاد العربية والإسلامية.
 - ٣- حقوق الزوجة في الميراث مضمونة مع وقوع الطلاق.
- ٤- لا يستطيع القاضي ان يبت في الطلاق الا بعد وفاة النزوج المريض، فعندئذ تبقى الزوجة حائرة في امرها الى ان يعرف المصير المعتوم للزوج، فاذا مسات يُحكم بعدم وقدع الطلاق، لأنه يثبت ان الطلاق والموت كانا في مرض الموت. واذا شُفي من مرضه وثبت الخطأ في تشخيص المرض، فعندئذ يُحكم بوقوع الطلاق، لأنه لم يكن في مرض الموت.
- ٥- يؤخذ من عموم النص المذكور ان الطلاق لا يقع ولو كان بتقصير من الزوجة او طلب
 منها.
- ٦- اذا قصد المشرع من المريض مرض الموت مريضا فاقدا للموعي والتمييز، فان هذا الحكم قد ورد في الفقرة الاولى من النص، فيكون هذا حشوا يجب تجنبه.



طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفقه المقارن







دراسة هذه الموضوعات توزع على ثلاثة فصول، لزيادة الإيضاح والفائدة.

الفصل الأول طلاق الغضبان

الغضب: صفة نفسية قائمة بنفس الانسان تترتب عليه اثار قد تكون مشروعة رقد تكون غير مشروعة. فهذه الصفة في حد ذاتها لا تعتبر عرمة لانها غير اختيارية من جهة، ومن جهة اخرى قد تبعث الفضبان الى الاقدام على عمل عموح كالدفاع عن النفس او العرض او الكرامة او المال... لكنه قد تدفعه الى تصرفات مذمومة منها اقدامه على الطلاق دون مبرد.

رقد اختلف الفقها، في حكم طلاق الغضبان، ومنشأ خلافهم امران رئيسان: احدهما: الاختلاف في تفسير قول الرسول ﷺ ﴿ لا طلاق في اغلاق﴾

فمنهم من فسره بالغضب، ومنهم من قال: الاغلاق الاكراه، ومنهم مين ذهب الى غير ذلك (١).

وثانيهما: الاختلاف في اعتبار القصد في الطلاق: فمن ذهب الى اعتباره من عناصر الطلاق قال بعدم وقوع طلاق الفضبان. وقد اختار هذا الاتجاه فقهاء الجعفرية، والظاهرية، وبعض من الحنفية والمالكية والحنابلة. اما من قال بانه يكفي لوقوع الطلاق استعمال صيفته الصريحة وان لم يقتن الاستعمال بالنية والقصد كالشافعية وجمهور المالكية فانه يسرى وقوع طلاق الغضبان كما يتضع ذلك من التفصيل الآتي:

الحنفية:

والتحقيق عندهم هو أن الفضبان أذا أخرجه غضبه من طبيعته الاعتيادية بحيث يغلب الهذيان على أقواله وأفعاله فلا يقع طلاقه (١).

⁽۱) لمزيد من التقصيل يراجع: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ۲۰۰/۲۰ ـ ۲۵۱ عين المعبود على سنن أبي داود ۲۲٤/۲ ـ ۲۲۰.

المالكية:

يبدو من كلام اكثر فقهاء المالكية انهم لا يرون تاثير الغضب على صحة طلاق الفضبان مالم يصل الى درجة الشدة، وحتى في هذه الحالة فان عدم الوقوع ليس حكماً متفقا عليه لديهم (١٠). ولكن من قال منهم باشتراط القصد والنية من صيغة الطلاق وان كانت صريحة يلزمه القول بعدم وقوع طلاق الغضبان حيث لا نية ولا قصد له كما في حالة اختلال توازنه وقد السيطرة على ارادته الى درجة لا يقصد بما يقوله آثاره المترتبة عليه. وقد نسب هذا القول الى الامام مالك (رحمه الله).

الشافعية:

يرى فقهاء الشافعية رقوع طلاق الغضبان ايا كانت درجة الغضب استنادا الى قاعدة سد الذرائع التي هي اصل من اصول الفقه الاسلامي من ناحية، ومن ناحية اخرى اتفاقهم على عدم اشتراط النية مع الصيغة الصريحة للطلاق.

والفريب من صاحب التحفة انه يرى انعقاد الاجماع السكرتي في عصر الصحابة على وقوع طلاق الفضبان. وهو يستند في ذلك الى ما قال البيهقي من انه (افتى بوقوع طلاق الفضبان جمع من الصحابة ولا خالفة نهم (٢٠). في حين ان الامام الشافعي (رحمه الله) يعتبر عن فسروا الاغلاق في قول الرسول ﷺ ﴿ لا طلاق في اغلاق ﴾ بالغضب، وسبقه في ذلك كثير من فقها، الصحابة وائمة المذاهب. يقول ابن قيم تحت عنوان (طلاق الفضبان): وهذا قول علي وابن عباس وغيرهما من الصحابة، وقد فسره الشافعي بالغضب فهذا مسروق والشافعي واحمد وابو داود والقاضي اسماعيل كلهم فسروا الاغلاق بالغضب وهدو احسن

⁽۱) يقول ابن عابدين (۲٤٤/۳): (والذي يظهر لي ان كلا من المدموش والفضبان لا يلزم فيه ان يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكتفي فيه بغلبة الهذيان، واختلاط الجد بالهزل كما مو المفتى به في السكران) ويقول ايضا: (والذي ينبغي التعويل عليه في المدموش ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في اقواله وافعاله الخارجة عن عادته. وكذلك يقال فيمن اختل عقله لكبر او مرض او لمصيبة فاجأته: فما دام في حالة الخلل في الاقوال والافعال لا تعتبر اقواله، وان كان يعلمها ويريدها لان هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولهما على ادراك صحيح، كما لا تعتبر من الصبى العاقل).

 ⁽۲) يقول الدسوقي (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٦٦/٢): (يلزم طلاق الغضبان ولو المثند غضبه خلافا لبعضهم).

⁽٢) يراجع تحفة المحتاج ٢٢/٨.

التفسير لان الغضبان قد اغلق عليه باب القصد بشدة غضبه وهو كالمكره بسل أولى لان المكره قصد رفع الشر الكثير بالشر القليل الذي هو دونه) (١١).

الحنابلة:

الراجع لدى فقهاء الحنابلة هو عدم وقوع طلاق الفضبان. يقول ابن قيم: (واما طلاق الاغلاق فقد قال الامام احمد في راوية حنبل:

(وحديث عائشة (رضي الله عنها) يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق) يعسني الفضسب. هذا نص احمد، حكاه الحلال وابو بكر في الشافي وزاد المسافر فهذا تفسير احمد) (٢).

الجعفرية:

من الطبيعي ان يقول فقهاء الامامية بعدم وقوع طلاق الفضبان ما داموا يعتبرون قصد ايقاع الطلاق من عناصر وقوعه، فلا طلاق ما لم يكن هناك قصد ونية. ففي مستدرك الوسائل: (يشترط في صحة الطلاق القصد وارادة الطلاق والا بطل). وهم يستندون بالاضافة الى ذلك به الى نصوص مستفيضة (الم يقع الطلاق باكراه ولا اجبار ولا على غضب) (1).

الزيدية:

لم اجد مصدرا يتطرق صراحة لطلاق الفضبان سوى ما ورد في هامش البحر الزخار من ان قول الرسول ﷺ (لا طلاق ولا عتاق في اغلاق) اخرجه ابو داود وقال: الاغلاق: الفضب.

الطاهرية:

لا يقع طلاق الغضبان عند فقها، الظاهرية بناء على اصلهم القائل (لا عمدل الا بنيسة ولا نية الا بعمل) ٦ ومن المصروف ان الظاهرية يشترطون لوقدوع الطبلاق اقتران صيفته

⁽١) لمزيد من التفصيل يراجع اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢/٥٠ ٥٣٠.

⁽Y) زاد المعاد ٤/٢٤.

 ⁽٣) النصوص المستفيضة عندهم تعنى الاهاديث المشهورة، ومن الجدير بالذكر أن الحديث عند
 الامامية يشتمل أهاديث الرسول ﷺ والاثمة المعصومين من آل البيت.

 ⁽٤) مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، المرجع السابق الباب(١١)٣/١٤. وفي المختصر النافع (ص/٢٢١): (لا يقع طلاق المجنون أو المكره ولا المغضب مع ارتفاع القصد).

^{.174/4 (0)}

⁽٦) انظر المحلى لابن حزم ٢٠٠/١٠ ، ١٠ / ١٨٥ وما بعدها.

الصريحة بالنية والقصد المنصرف الى حل العصمة. اذن الغضبان اذا صرفه غضبه عن هذه النية المقترنة لا يحكم بوقوع طلاقه.

التجيح:

والذي اميل اليه هو الاخذ بالتفصيل الذي قال به الفقيه العظيم ابن قيم الجوزية (رحمه الله) في رسالة طلاق الغضبان حيث قسم الغضب الى ثلاث درجات

الأولى: هي ان يحصل للانسان مبادئ الغضب بحيث لا يؤثر على عقله، ويعلم ما يقولمه ويقصده، ففي هذه الحالة من الغضب تنفذ عبارته ويقع طلاقه بالاجماع.

الثانية: وهي ان تصل درجة الفضب الى قمته بحيث لا يدرى ما يقوله ولا يريد ما يعمل. ففي هذه الصورة من الغضب لا ينفذ شيء من تصرفاته القولية بضمنها الطلاق.

الثالثة: هي الدرجة الوسطية بحيث يتجاوز غضبه المرحلة الاولى ولكنه لا يصل الى قمته فهذه الحالة هي التي تشعبت فيها اراء الفقهاء، وعلى الرغم من هذا فان اكثرهم من انصار عدم وقوع طلاق الغضبان في هذه الدرجة.

واهم ما استندوا اليه هو قول الرسول ﷺ (لا طلاق في اغلاق) لان الاغلاق سواء فسر بالاكراه او بالفضب، او بمعنى اخر فانه في الحقيقة عبسارة عسا يسمد على الشخص بساب الادراك والروية والقصد بحيث لا يدري ما يقول او يفعل سواء أكان السبب هو الفضب، ام الاكراه، ام غيرهما (۱) غير ان السؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث هو ان القاضي او المفتى كيف يحدد هذه الدرجات للفضب؟ وما هو المهيار لضبط كل درجة؟.

من البدهي: ان مهمة القاضي بالدرجة الاولى هي تكييف القضية المعروضة علية واستنتاج درجة الغضب من ظروف الواقعة مستعينا ببواعثها وشواهدها... فاذا وصل الى نتيجة تؤيد ان الزوج الغضبان كان وقت الطلاق في حالة اختلط جده بهزلمه، فلمه الحق ان يقضي بعدم الوقوع اخذا بما ذهب اليمه المحققون من الحنفية، وجميع فقهاء الجعفرية، والظاهرية، وبعض الحنابلة. وان لم يصل الى هذه القناعة فعليه الحكم بالوقوع نظراً الى قيام الخصومة وتعلق حق الفير بالموضوع.

اما المفتي فان بامكانه ان يعتمد على افادة الزوج والزوجة، فاذا اقتنع بان الزوج لم يكن حال الطلاق متمتعا بالادراك التام له ان يفتي بعدم الوقوع ديانية وان يحيل النزوج الى

⁽١) للاطلاع الكامل على معنى الاغلاق في حديث (لا طلاق في اغلاق) راجع عون المعبود على سنن ابى داود ٢٢٤/٢. -٢٢٥.

طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفقه المقارن

ديانته، ويترك الامر بينه وبين الله. ومن الجدير بالذكر ان المدهوش له حكم الغضبان فيما ذكرنا من التفصيل. والمدهوش: هو الذي لا يدرك ما يقول ولا يقصد مايترتب على تصرفه بسبب صدمة عصبية اصابته فاذهلته وافقدته توازنه الفكري بحيث يغلب على اقواله وافعاله الحلل والاضطراب.

القانون وطلاق الغضيان:

اخذ قانون الاحوال الشخصية في البلاد العربية والاسلامية بالرأي القائل بعدم وقوع طلاق الغضبان:

العراقي: (لا يقع طلاق من كان فاقد التمييز من غضب او مصيبة مفاجئة او كبر او مرض) (م٣٥ /١).

السوري: (لا يقع طلاق المدهوش وهو الذي يفقد تمييزه من غضب او غيره فلا يدري ما يقول) (م٨٩).

المفربي: (لا يقع طلاق الفضبان اذا كان مطبقا او اشتد غضبه).

التونسي: (لا يقع الطلاق الا لدى المحكمة) اذن من الطبيعي أن لا يعترف القائون التونسي بطلاق الفضبان ما دام الامر منوطا بالمحكمة.

الفصل الثاني طلاق السكران

السكران هو من يحدث خلل في توازن عقله بسبب ما يتعاطاه من المسكرات بحيث لا يبقى راعيا لنتائج ما يصدر عنه من التصرفات القولية او الفعلية. فالمفروض الا يكون السكران مكلفا في حال سكره، ومع ذلك فقد اختلفت اراء فقهاء المسلمين في حكم تصرفاته . ويضمنها الطلاق. وهم بعد أن اتفقوا على عدم وقوع طلاق أوقعه في حال سكره أذا تناول المسكر بطريق مباح كالشرب اضطرارا، او اكراها، او جهلا، او دواء. فقد اختلفوا فيما عيدا ذلك على التفصيل الاتي:

الحنفية:

لم يتفق فقهاء الحنفية على راي واحد في حكم طلاق السكران بسل قسال زفسر، والكرخي، والطحاري، ومحمد بن سلمة: بعدم وقوعه ايا كانت المادة التي اتخذ منها السكر، وإيا كان سبب تعاطيه للادلة التالية:

١- السكران ليس له قصد صحيح، والايقاع يعتمد على القصد الصحيح.

٧- قياسه على المجنون والصبى بجامع عدم القصد.

٣- غفلته عن نفسه فوق غفلة النائم لان النائم ينتبه اذا نبه بخلاف السكران فطلاق النائم لا يقع بالاتفاق فكذلك طلاق السكران.

٤- زوال عقله بسبب المصية لا اثر له والا لصحت ردته.

وقال جمهورهم بوقوع طلاق السكران للاسباب الآتية:

١- ﻟﻤﺎ روى عن الرسول ﷺ من انه قال : ﴿ كُلُّ طَلَاقٌ جَائِزُ الا طَلَاقُ الصِّبِي والمُعتُّوهُ ﴾.

٢- ولان عقله زال بسبب هو معصية لذا يعتبر قائما في حال سكره عقوبة عليه وزجرا له عن ارتكاب اللمصية.

٣ ولان السكران يتعلق بافعاله خطاب الله بدليل قوله تعالى ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْسَتُمْ سکاری 🖣

طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفقه المقارن

٤- ولان قياسه على النائم قياس مع الفارق لان النوم يمنعه من العمل فلا نعدام العمل
 يحكم بعدم وقوع طلاق النائم، ثم ان الغفلة بسبب النوم ليست معصية (١٠).

المالكية:

اختلف فقهاء المالكية ايضا في حكم طلاق السكران حسب التفصيل الوارد في شرح الخرشي الذي نصه: (وهل عمل صحة طلاق السكران ان كان معه ميز والا فلا يلزمه طلاق الغرشي الذي نصه: وهم عمل صحة طلاق السكران ان كان معه ميز والا فلا يلزمه طلاق الفاقا وهذه طريق الباجي وابن رشد. وطريقة المازري: يقع عليه الطلاق مينز ام لا على المشهور.

وطريقة ابن بشير: ان كان معه تمييز فانه يلزمه طلاقه باتفاق وان لم يكن معه تمييز فانه يلزمه طلاقه على المشهور)(٢).

ويتفق مع الراي المشهور ما جاء في الشرح الصفير (٢). والحاصل يقول الحرشي: الطرق ثلاث طريقة اللخمي: ان الخلاف مطلق. وطريقة ابن رشد. ان الخلاف في الذي معه بقية من عقله. وطريقة ابن بشير: ان الخلاف في المفسور لا في الذي معه تمييز.

الشانعية:

قال جمهور فقها، الشافعية بوقوع طلاق السكران مطلقا سوا، كان له تمييز الصالح من الطالح ام لا باستثناء المزني من الشافعية الذي قبال بعيدم وقوعه. كما نسب الى الامام الشافعي (رحمه الله) قولان: ففي قول القديم قال بعدم الوقوع. وعلل الغزالي (رحمه الله) الحكم بوقوعه بان صحته من قبيل ربط الاحكمام بالاسباب⁽¹⁾. وقبال الشربيني⁽⁰⁾: (يقيع تغليظا عليه لعصيانه). والقول المنسوب الى الشافعي حكاه الشيرازي في المهذب⁽¹⁾ فقبال: (وردى المزني انه قال في القديم لا يصح ظهاره والطلاق والظهار واحمد. فمن اصحابنا من قال: فيه قولان احدهما لا يصح وهو اختيار المزني وابى ثور لانه زائل العقل فاشبه النائم او

⁽۱) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٧٦/٦. شرح فتح القدير ٤٩٠/٣ وما بعدها، بدائع الصنائع للكاساني٤/١٧٩٠. تحفة الفقهاء للسمر قندي ٢٩٣/٢. حاشية ابن عابدين ٢٩٣/٣.

⁽٢) شرح الخرشي على مختصر خليل، طبعة بولاق ١٣١٧هـ ، ٣٢/٣.

⁽٣) الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى ١/٨/١.

⁽٤) ارشاد الباري شرح صحيح البخاري للقسطلاني ١٤٦/٨.

⁽٥) مفني المحتاج٢/٢٧٩.

⁽T) Y/YY.

مفقود الارادة). وحكام السرخسي في المبسوط (١١). فقال: (وخلع السكران وطلاقه واقع عندنا، وفي احد قولى الشافعي لا يقع).

وحكاه ابن رشد في بداية المجتهد^(٢) فقال: (وعن الشافعي قولان في ذلك واختسار اكثسر اصحابه قوله الموافق للجمهور واختار المزنى من اصحابه ان طلاقه لا يقع).

وحكاه الطوسي في الخلاف^(٢) فقال: (وللشافعي فيه قولان، وقبال الكاسباني في بدائع الصنائع^(٤): (وفي احد قولي الشافعي لا يقع).

الحنابلة:

لم يتفق فقها ، الحنابلة ايضا على راي واحد في حكم طلاق السكران بل لهم روايتان: الاولى يقع وهو المذهب واختاره جماعة من اصحاب الامام احمد منهم: ابو بكر الخلال ، والقاضي، والشريف ابو جعفر، وغيرهم...

والرواية الثانية لا يقع واختاره ابو بكر عبد العزيز في الشافي وزاد المسافر، وابن عقيسل، واختاره الناظم، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وغيرهم من اصحاب الامسام احمد. وقال الزركشي: ان ادلة هذه الرواية - اي الثانية - اظهر. وقال الميموني: كنت اقول يقمع حتى تبينته فغلب على انه لا يقع. وقال الطوفي في شرح الاصول: هذا - اي عدم الوقوع - اشبه.

وقال ابن قيم: (عدم الوقوع هو المذهب في احدى الروايات عنه وهي التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه اليها)(٥)

الجعفرية:

اتفق فقهاء الجعفرية على عدم وقوع طلاق السكران. قال الطوسي: (وطسلاق السكران غير واقع عندنا لاجماع الفرقة، ولان الاصل بقاء العقد ووقوع الطلاق يحتاج الى دليل) (١٠). في شرائع الاسلام (٧). (الشرط الثاني العقل فلا يصع طلاق المجنون ولا السكران ولا مسن زال

^{.177/7 (1)}

^{. 7/1/}

^{. 78./7 (7)}

^{.174/8 (8)}

 ⁽٥) لمزيد من التفصيل يراجع الانصاف في الفقه الحنبلي ٤٣٣/٨ وما بعدها، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠٢/٣٣. زاد المعاد٤٠/٤٠.

⁽٦) الخلاف في الفقه للطوسى ٢٤٠/٢.

^{.07/}Y (Y)

طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفقه المقارن

عقله باغماء او شرب مرقد لعدم القصد. وفي ايضاح الفوائد (١) (فلا يصح طلاق المجنون المطبق ولا السكران).

الطاهرية:

اتفق فقهاء الظاهرية على عدم وقوع طلاق السكران. ودافع ابن حزم الظاهري عن رايهم هذا بادلة كثيرة. وناقش ادلة من قال بوقوعه في كتاب المحلى (٢٠).

الزيدية:

هناك تناقض واضح في كلام الزيدية حيث قالوا: لا يقع طلاق من زال عقله بالحشيشة او الافيون او غيرهما، ولكن يقع طلاقه اذا سكر بالخمر وان كنان سكره بدرجة لا يميز بين السماء والارض. ففي التاج المذهب (لا يقع طلاق من زال عقله بالحشيشة او الافيون او فوهما سواء أكله لضرورة ام لا فان طلاق هؤلاء لا يقع. والسكران بالخمر ولو اكره على شربه يقع طلاقه اذا طلق حال سكره، سواء بقى له تمييز او زال عقله بالكلية بحيث لا يميز بين السماء والارض). لكن يبدو مما ورد فيه من ان (هذا قول الهادي والمؤيد والمنصور بالله) ان ما ذكر ليس راي كل فقهاء الزيدية. ويؤيد ذلك قول صاحب البعر الزخار (10):

(ان صيره السكر لا يفرق بين السماء والارض بل كالنائم او المغمى عليه لم يصح طلاقه التفاقا، وان صيره نشطا طربا لم يضع من عقله شيء صح اتفاقا وان كان بين هماتين الحالتين الجيث لم يضع اكثر عقله فهو عمل الحلاف).

ويؤخذ من هذا الاستعراض لاراء الفقهاء ان اهم ما استندوا اليه من الادلة على وقوع طلاق السكران ما يلى:

١- ان السكران مكلف يسال عن تصرفاته القولية والفعلية فكما يؤخذ بجنايت يحكم
 بوقوع طلاقه.

٢- انه تسبب في زوال عقله اختيارا بارتكابه عملا غير مشروع فطلاقه يعتبر عقوبة
 عليه.

⁽۱) لابي طالب محمد بن يوسف ٢١٩/٣.

⁽٢) للاطلاع على تفصيل ذلك يراجع المحلى لابن حزم الظاهري ١٠ /٢٠٨ ـ ٢١١.

^{.119/4 (4)}

^{.177/7 (1)}

- ٣_ ان ترتب الطلاق على تطليق السكران من باب ربط الاحكام باسبابها ولا يـؤثر فيـه السكو.
- عـ قول الرسول 樂: 《 كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمعتوه 》. والسكران ليس صبيا ولا معتوها.
 - ٥ حكم الصحابة بوقوع طلاق السكران.

مناقشة هذه الأدلة:

- ١- القول بان السكران مكلف قول غير سديد للاجماع على ان العقل شرط التكليف
 فكل من لم يعقل ما يقوله ليس مكلفا. واما الخطاب في قوله تعالى ﴿ لا تَقْرَبُوا
 الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ فهو موجه إلى الصاحي الذي يفهم مدلول الخطاب
- ٧_ حصرت الشريعة الاسلامية عقوبة الشرب في ثمانين جلدة لا غيرها فلا يجوز أن يعاقب الشخص بعقوبتين على جرعة واحدة.
- ٣_ طلاق السكران ليس سببا حتى يربط به الخمر لعدم وجود القصد والعقل لان السبب الرضعي هو طلاق عاقل توجه اليه خطاب الكتاب والسنة. ولو صح ما قالوا: لوقع طلاق الصبى والنائم والجاهل والمجنون ايضا عند مباشرتهم لنفس السبب.
- ٤ـ حديث (كل طلاق...) يحمل على المكلف، والسكران ليس مكلفا، ثم ان السكران
 الذي لا يعقل اما معتوه او ملحق به.

وبالاضافة الى ذلك قال ابن حزم ان هذا الخبر كاذب.

٥- الصحابة لم يتفقوا على وقوع طلاق السكران لان منهم عثمان بن عفان الله وابن عباس عباس الله عباس

التجيع:

والذي يبدر لي هو انه لا يصح اطلاق القول بوقوع طلاق السكران او عندم وقوعته بسل يجب ان يقرر حكمه في ضوء هذا التفصيل: فاذا ثبت لندى القاضي او المفتي من ظروف القضية او من اقوال الزوجة او شهود الحادث: ان الزوج لم يكن فاقدا لسيطرته على قنواه المقلية فمندئذ يلزم الحكم او الفترى بوقوع طلاقه لانه في هذه الحالة اما ان يكون صاحيا حقيقة او يغلب عليه ان يكون صاحيا.

⁽١) ينظر المطبى ١٠/١٠.

اذ لا يمكن القول بان كل من يتعاطى المسكر يسكر ويفقد عقله وتمييزه، ويصورة خاصة بالنسبة للاشخاص الذين يكتسبون المناعة ضد تاثير المشروبات المسكرة.

اما اذا تبين من ظروف القضية وملابساتها وافادة الشهود ان الزوج عندما اقدم على الطلاق كان في حالة لم يستطع ان يُقدّر نتائج تصرفه

ولم يكن قادراً على تنظيم فكره وتوجيه قصده نحو ما يقدم عليه فمن الاصوب الحكم بعدم وقوع طلاقه للاسباب الآتية:

ان الشارع لم يرتب اثرا شرعيا على أقواله بدليل الآية ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاءَ وَأَنْتُمُ
 سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (١) فهي تدل على ان السكران لا يعلم ما يقول،
 ومن لا يدري ما يقول لا يصع الزامه بشيء من الاحكام.

٧- ان الشارع حدد عقوبة السكران بثمانين جلدة وان الجريمة الواحدة لا يجوز ان تكون لها عقوبتان. وان قلنا بالعقوبة التبعية فيجب الا تصيب غير الجاني، وهنا تتمدى الى الابرياء من الزوجة والاطفال. ثم ما هو ذنب الزوجة في هدم كيان زوجي هي عنصر رئيس من عناصره، والضحية الاولى لانهياره ونتائجه السلبية؟.

٣- ان ربط الاحكام باسبابها اصل من الاصول المأنوسة في الشريعة الاسلامية، والتطليق سبب للطلاق، ولكن هل السبب هو مجرد ايقاع لفظه مطلقا؟ فان قلنا نعم لزم القول بوقوع طلاق المجنون، والنائم، والسكران الذي لم يعص بسكره. والا فان كمان ايقاع اللفظ من العاقل الذي يفهم ما يقول فان السكران الذي فقد شعوره وتمييزه غيرعاقل فلا يكون ايقاع لفظ الطلاق منه سببا، اذا الحكم الوضعي هنا هو طسلاق العاقل لا مطلق الطلاق، فالسكران الذي يدرك ما يقول هو الذي يقع طلاقه.

٤- قال عثمان بن عفان الله اليس لمجنون ولا سكران طلاق). وقال ابن عباس: طلاق السكران والمستكره ليس بجائز. ولم يعرف احد من الصحابة خالف عثمان بن عفان وابن عباس في هذا ولذلك رجع الامام احمد الى القول بعدم وقوعه. وذهب الى ذلك كثير من التابعين (١٠).

⁽١) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُرَيُوا الصَّلاةَ وَآنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنُباً إِلَّا عَلَى سَفَرِ أَوْ جَاءَ أَحَدُ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاسُطُ أَوْ عَلَى سَفَرِ أَوْ جَاءَ أَحَدُ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاسُطُ أَوْ لاَمِسَتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُواَ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَمُوا بِوجُومِكُمْ وَآيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهُ كَانَ عَفُواً غَفُوراً) (النساء:٤٣).

⁽٢) ينظر عمدة القاري شرح صميح البخاري ٢٥٢/٢٠.

وهو اختيار جعفر الطحاوي، وابن الحسن الكرخي، وزفر من مشايخ الحنيفة، وبه قال المزني وابن شريح من فقهاء الشافمية، واقره فقهاء الجعفرية والظاهرية. واحد قولي الشافعي (رحمه الله).

حكم طلاق السكران في القانون:

اخذت قوانين الاحوال الشخصية في البلاد الاسلامية براي من قبال بعدم وقوع طلاق السكران. راجع من هذه القوانين القبانون العراقي (م٣٥)، والسوري (م٨٩)، والاردني (م٨٨)، والتونسي (الفصل ٣١).

الفصل الثالث طلاق المكره

الاكراه هو حمل الغير على ان يفعل ما لا يرضاه، ولا يختار مباشرته لو ظبي ونفسه، فيكون معدما للرضى والاختيار عند من يقول بوحدتهما _ كالجمهور _ وبعدم الرضا فقط دون الاختيار عند الحنفية ومن حذا حذوهم _ كالاباضية _ على اسساس ان الفصل لم يصدر عنه باختياره (۱) بايثار الجانب الاسهل على الجانب الاشق.

شروط الأكراه:

الاكراه الذي يعتبر عارضا من عوارض الاهلية ومؤثرا على صحة التصرفات يشترط فيه توفر الشروط التالية:

- ان یکون المکره قادرا علی تحقیق ما یهدد به بولایة او تغلب او فرط هجوم، وان یعلم المکره بذلك.
 - ٢. ان يكون المهدد به ضررا ماليا او نفسيا او ادبيا.
 - ٣. ان يكون المكرَه عاجزا عن الدفع بفرار اد بمقارمة اد استعانه بغيه.
 - ٤. ان يغلب على ظنه انه ان امتنع عن القيام بالفعل المكرّ، عليه ارقع به المكروه.
 - ٥. ان يهدد بعقوية عاجلة.
- الا يظهر من المكره ما يدل على رضائه، وانما يفعل ما اكره عليه تحت تاثير خوف التهديد.
- ٧. ان يكون المهدد به نما يحذر منه ويؤتي بالمطلوب حذرا منه كالتخويف بالقتل، وقطع الطرف، والضرب الشديد، والحبس الطويل، وإتلاف المال بالنسبة لمن يعزثر عليه فقدان هذا المال، والاستخفاف بالشخصية ، والنفى عن البلد.

⁽١) شرح طلعت الشمس على الالفية للاباضية ٢/ ٢٧١

طلاق الغضبان والسكران والمكره في الفضه المسارن	٢١٦
--	-----

٨. ان يكون الاكراه بغير حق. فاذا كان الزوج موليا ومضى على ايلائه اربعة اشهر
 يجبه القاضي على معاشرة زوجته أو تطليقها. فالطلاق تحت هذا الاكراه يقع لانه
 بحق.

حكم طلاق المكره:

اختلف الفقها، في حكم المكره الى فريقين: الحنفية والجمهور ولزيادة الايضاح نخصص لوجهة نظر كل فرقة مبعثا مستقلا.

المبحث الأول رأي الحنفية في طلاق المكره

الاكراه عند الحنفية

اما ملجى، (كامل): وهو التهديد بالقتل أو نحوه عما يفسد الاختيار ويعدم الرضا. واما ناقص: وهو التهديد الذي يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار.

وكلا النوعين لا يؤثر في نظرهم على صحة الطلاق، وذلك لان الذي يقع عليه الاكراه اما ان يكون من الامورالحسية (التصرفات الفعلية) كالاكراه على القتل، والسرقة، وشرب الخمر... واما ان يكون من الامور الشرعية (التصرفات القوليسة كالاكراه على البيع، والطلاق، والزواج... فعندئذ:

أ _ فان كان التصرف المكره عليه يحتمل الفسخ ريشترط فيه الرضا كالبيع والشراء والاجارة وغيرها فانه يكون فاسدا، ويفيد الملك اذا اتصل به التسليم والا فلا. وعند زفر يكون موقوفا على اجازة المكرة بعد زوال الاكراه.

ب ـ وان كان التصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق... فانه ينفذ التصرف عندهم. وقالوا: الطلاق ان كان قبل الدخول بالزوجة يجب نصف المهر المسمى، والمتعة في غير المسمى على المكرِه لانه وجب ذلك بسبب اكراهه وان كان بعد الدخول يجب كله على النزوج على الرغم من الاكراه لانه استوفى منفعة البضع (التمتم بالزوجة) (١).

رجملة الكلام ان الاكراء ليس له اي تاثير على صحة الطلاق ووقوعه عندهم يقول الكاساني (واما كون الزوج طائعا فليس بشرط عند اصحابنا - وعند الشافعي شرط - حتى يقع طلاق المكرّء عندنا) (٢٠). ويقول السرخسي: (وخُلع المكرّه وطلاقه جائز عندنا وهو باطل عند الشافعي، فتأثير الاكراء عنده في الفياء عبيارة المكره كتباثير الصبا والجنون،

⁽۱) علاء الدين السمر قندي، تحفة الفقهاء تحقيق وتعليق الدكتور محمد زكي عبد الله ط/١/ ١٣٩٧هـ ١٩٥٩م مطبعة جامعة دمشق.٣/٥٤٥٦٥.

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٧٩٢/٤.

٢٨ طلاق الغضبان والسكران والكره في الفقه المقارن

وعندنا تاثير الاكراه في انعدام الرضا اهدار القول (١١) وذهب الى رأي الحنفية الشعبي، والنخمي، والثوري.

واستدلوا على وقوع طلاق المكره بعدة ادلة اهمها ما يلي:

- ١. عموم واطلاق ايات احكام الطلاق حيث لم تفرق بين طلاق المكره وطلاق الطائع.
- ٢. ان المكره قصد ايقاع طلاق زوجته حال الاهلية لانه عرف الشرين واختيار اهونهما،
 واختيار اهون الشرين علامة القصد والاختيار.
- ٣. قياس طلاق المكره على طلاق الهازل الذي ثبت بحديث ﴿ ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة﴾ (١) والجامع بينهما هو أن المكره والهازل يقصدان اللفظ دون الاثر وهو وقوع الطلاق.

ما روى الغار بن جبلة عن صفوان بن عمرو الطائي من ان امراة كانت تسبغض زوجها فوجدته نائما فوضعت شفرة على صدره قالت له طلقني او لاذبحنك فناشدها فابت فطلقها، ثم جاء الى الرسول ﷺ فساله عن ذلك فقال ﴿ لا قيلولة في الطلاق﴾(٢)

مناقشة هذه الادلة:

الدايات احكام الطلاق وان وردت مطلقة الا انها مقيدة بسنة الرسول الشهر كما في طلاق الصيي والمجنون، والحنفية لا ينكرون هذا التقييد بالنسبة اليهما، فلماذا اهملوه بالنسبة للمكره؟ وقد قال النبي الشرفي والمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (ش). ثم انهم يقولون بعدم صحة بيع المكره مع عموم قوله تعالى وأحل الله النبيع وَحَرَّمَ الربا)

٢- القول باختيار المكره لانه اختار اهون الشرين قول غير دقيق لانه لا وجود لحيار
 صحيح مع الاكراه. والحنفية يعترفون بفساد الاختيار. ثم انهم يتفقون مع الجمهور في

⁽١) الميسوط للسرخسي ٦/ ١٧٦.

⁽٢) رواه الترمذي وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب

⁽٣) شرح فتح القدير٢/٢٩.

⁽٤) رواه ابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

انعدام الرضا وفي ان المكره غير راض بتطليق زوجته، وان اختياره لأهون الشرين كان لمؤثر خارجي فلا يكون كاملا، ولذا لا يعتبر كافرا اذا اكره على التلفظ بكلمة الكفر.

٣ قياس المكره على الهازل غير صحيح من وجهين:

أ - لان المقيس عليه على الخلاف فلا يصح القياس عليه. ثم ان من قال بوقوع طلاق الهازل استند الى مباشرة سبب الحكم باختياره، والمكره لا اختيار له فلا يقاس علمه.

ب _ ولأنه قياس مع الفارق لان الهازل يتكلم بكامل ارادته وحرية اختياره وهزله انما يكون بالنسبة الى اثره، واما المكره فانه لا يقصد اللفظ ولا الاثر.

٤ _ حديث (لا قيلولة في الطلاق) معلول من وجوه ثلاثة:

أ ـ ضعف صفوان بن عمرو.

ب _ لين الفار بن جبلة.

ج - تدلس بقية الرواة.

ومثل هذا الحديث لا يحتج به(١)

وقال ابن حزم (حديث صفوان في غاية السقوط، وصفوان منكر الحديث)(١)

وعلى تقدير صحة الحديث فانه يحمل على ان الرسول ﷺ قد احس بحدى بفض الزوجة لزوجها حتى انها حاولت ذبحه، فأدرك ان العشرة مستحيلة. (٢)

والواقع ان الاساس الذي بنى الحنفية وقوع طلاق المكره عليه هو التفريق بين الرضا والاختيار خلافا لجمهور الفقهاء حيث قبالوا: ان الاختيار هو قصد العبارة او ما يقوم مقامها من اشارة او كتابة باعتبارها سببا عاديا لانشاء العقود، ووسيلة شرعية لاستحداثها سواء وجدت الرغبة في انشاء العقد ام لا، ما دام قد تم الاختيار بترجيح فعل شيء على تركه غير ان الاختيار يكون فاسدا ان لم يستصحبه الميل والرغبة بان يكون دفعا لشر اخطر واختيارا لأخف الضررين.

⁽١) زاد المعاد ٤/٠٤.

⁽٢) المحلى لابن حزم الظاهري ٢٠٣/١٠.

⁽٣) احكام الاسرة في الاسلام للاستاذ محمد سلام مدكور ٦٤/٢ .

واما الرضا فهو ارتياح النفس وانبساطها من عمل ترغب فيه (بان ترغب في ترتب الاثار الشرعية على التصرف) وبناء على هذا التعريف يمكن ان يوجد الاختيار دون ان يتحقق معد الرضا.

ربناء على ذلك قالوا: ان المكره على الطبلاق قد قصد صيغة الطبلاق واختيارها باعتبارها اهون الشرين وبذلك قام الاختيار مقام الرضا واما جمهور الفقهاء فانهم يرون ان الرضا هو الاختيار اي قصد العاقد لانشاء العقد طلبا لاثاره فالرضا والاختيار بمعنى واحد، وصا يعبان عن الارادة والرغبة في انشاء العقد. وبناء على ذلك لا يتصور عندهم صحة التصرف من غير تحقق الاختيار الذي هو عين الرضا. (۱)

⁽١) اللقه الإسلامي للاستاذ محمد سلام مدكور من ٤٠٤ .. ص ٤٠٦.

المبحث الثاني راي جمهور الفقهاء في طلاق المكره

اتفسق الجمهسور (المالكيسة، والشسافعية، والحنابلية، والجعفريسة، والزيديسة، والطاهريسة، والاباضية): على أن طلاق المكره لا يقع أذا توافرت شروط الاكراه المذكورة في الفرع السسابق لان الاكراه من العوارض التي تفسد الارادة، فالمكرة يعمل بما لا يريده الا أن بعض المالكيسة والشافعية والحنابلة والزيدية أضافوا إلى الشروط السابقة شرطا أخر وهو التورية (١٠). ثم أنهم لم يتفقوا على ضابطة موحدة لمعرفة ثبوت الاكراه ومداه: فمنهم من شدد في المعيار، ومسنهم من قال: يتحقق الاكراه بادنى ضرر مادى أو معنوى.

للالكية:

قالوا: لا يقع طلاق المكره في الفتيا والقضاء اذا لم يكن قاصدا بطلاقه حل العصمة باطنا ولم يكن الاكراه بحق خلافا للمفيرة حيث يرى عدم لزوم الطلاق ولو كان الاكراه شرعيا. واستدلوا على عدم نفاذ طلاق المكره بعدة ادلة منها:

ا ـ قول النبي ﷺ (لا طلاق في اغلاق) (١٠)، وقوله: (ان الله وضع عسن امستي الخطساً والنسيان وما استكرهوا عليه) (١٠).

٢- قياس المكره على المجنون في عدم توجيه قصده الى حل العصمة عند انشاء صيفة
 الطلاق، وفي عدم اختياره.

جاء في الشرح الكبير (١٠): (من اكره على ايقاع الطلاق لا يلزمه شيء في فتوى ولا قضاء لحبر مسلم لا طلاق في اغلاق، بل لو اكره على واحدة فوقع اكثر. فلا شيء عليه لان المكسره لا يملك نفسه كالمجنون اي ولم يكن قاصدا بطلاقه حل العصمة باطنا والا لوقع عليه).

⁽۱) التورية هي: ان ياتي المتكلم بلفظ فيه ايهام على السامع له معنيان قريب وبعيد وهريد البعيد كقوله هي طالق ويريد من وثاق مثلا.

⁽٢) سنن ابي داود مع حاشية عون المعبود ٢/٥/٢.

⁽٣) رواه ابن ماجة (٢٠٤٥) ورواه ابن حبان (١٤٩٨).

Y7Y/Y (E)

وفي الخرشي: (رما قدمه من ان المكره لا يصع طلاقه ولا يلزمه فيه شيء مشروط بان لا يكون الحالف قد ترك التورية مع معرفته لها) (١١). لكن يبدر من بعض المراجع ان المالكية لم يتفقوا على ضرورة توفر شرط التورية حيث جاء في الشرح الصغير: (واما المكره فلا يلزمه في فتوى ولا قضاء لقوله ﷺ (لا طلاق في اغلاق) اي اكراه ولو ترك التورية) (١٢)

الشانمية:

قالوا: لا يقع طلاق المكره كما لايصح اسلامه لقول النبي عمد ﷺ: (رفع عبن اميتي الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)... وقبر (لا طلاق في اغلاق). ولانه قول لو صدر منه باختياره طلقت زوجته، فإن اكره عليه بباطل لغا كردة. ولا فرق بين الاكراه الحسي والشرعي: فلو حلف ليطأن زوجته الليلة حائضا، فوجدها حائضاً أو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فعجز عنه لا يقع طلاقه.

ومعيار الاكراه في نظرهم يختلف باختلاف الاشخاص واحوالهم فقد يكون الشيء اكراها في حق شخص دون اخر، وفي حال دون حال (٢٠).

ريعتبر ترك التورية مع العلم من مظاهر الاختيار فيقع طلاقه.

جاء في الوجيز: (ولا يقع طلاق المكره الا اذا ظهرت دلالة اختياره بان كان اكراهه على طلقة واحدة فطلق ثلاثا او ترك التورية مع العلم بها)(1).

لكن يؤخذ من بعض المراجع ان شرط التورية ليس متفقا عليه حيث جاء في الانوار: (الشرط الثالث ـ ان يكون مختارا فلا يقع طلاق المكره. بغير حق وان قدر على التورية) (١).

الحنابلة:

قالوا: لا يقع طلاق المكره اذا توافرت شروطه لكن ينبغي ان ينوي بقلبه غير زوجته. ومقياس الاكراه عندهم اشد بالنسبة لبقية المذاهب حيث ان السب والشتم واخذ المال اليسيد ليعد اكراها مهما كانت منزلة الشخص المكره الاجتماعية والاقتصادية، بخلاف الضرب

⁽١) شرح الخرشي ٤/٤٣ وما بعدها.

⁽٢) الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوى ١٨/١.

⁽٣) المهذب لابي اسحاق الشيرازي ١٥٠/٢.

⁽٤) الوجيز للفزالي ٢/٧٥.

⁽٥) الانوار لاعمال الابرار المرجع السابق، ١٧٦/٢.

وهو من وسائل الاكراه وان كان يسيرا. جاء في الاقناع: (والضرب اليسير اكراه لذي المروءات فقط، والسب والشتم واخذ المال اليسير ليس اكراها)(١١).

وهم كالمالكية والشافعية يشترطون التورية ففي الاقناع ايضا:

(وينبغي لمن اكره على الطلاق وطلق ان يتأوله فينوي بقلبه غير امرأته).

دفي المغني: (لا تختلف الراوية عن احمد ان طلاق المكره لا يقع) (١). وهم يسمتندون الى اقرال الرسول ﷺ منها:

﴿ ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴾. ﴿ لا طلاق في اغلاق)

الجعفرية:

اتفق فقها، الفقه الجعفري على عدم وقرع طلاق المكره اذا توافرت شروطه. جاء في شرائع الاسلام (الشرط الثالث - الاختيار فلا يصح طلاق المكره، ولا يتحقق الاكراه ما لم يكمل اموراً ثلاثة: كون المكره قادرا على فعل ما توعد به، وغلبة الظن بانه يفعل ذلك مع امتناع المكره،

وان يكون ما توعد به مضرا بالمكرَه في خاصة نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك الضرر قتلا او جرحا او شتما او ضربا.

ويختلف بحسب اختلاف المكرهين في مدى تحمل الاهانة) (٣).

الزيدية:

قالوا: لا يقع طلاق المكره لقول النبي عمد ﷺ: (وما استكرهوا عليه). ونحوه. الا انهم يشترطون أن لا ينوي الطلاق لانه بالنية يصبح مختارا. وهم كالحنفية قسموا الاكبراه الى ملجئ وغير ملجئ

وقالوا: لا يقع طلاق المكره في الحالتين لقوله تعالى ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي السدِّينِ ﴾ اي لا حكم لفعل المكره الا ما خصه دليل ولقول النبي ﷺ: ﴿ لا طلاق في اغلاق ﴾ (١٠).

⁽١) الاقناع ٤/٣ وما بعدها، لكن يشترط صاحب المغني (١٢٠/٧): ان يكون الضرب شديدا والقيد والحبس طويلين.

⁽٢) المغنى لابن قدامة ١١٨/٧.

⁽٣) شرئع الاسلام للمحقق الحلى المرجع السابق ٥٣/٢.

٢٢٤ طلاق الفضيان والسكران والمكرة في الفقه المقارن

الطامرية:

جاء في المحلى: (وطلاق المكره غير لازم لقول النبي 業: ﴿ رفع عن استي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴾ (٢). اى رفع حكمه.

الاباضية:

لم يختلف فقها، الاباضية في القول بعدم وقوع طلاق المكره جا، في جوهر النظام ً: ومثله المجبور متى طلقا والعمفو واقع عن الجميع من الإله الواحمد السميع

حكم طلاق المكره في قوانين الاحوال الشخصية:

اتفقت قوانين الاحوال الشخصية للبلاد الاسلامية على عدم وقوع طلاق المكره. راجع القانون العراقي (م٣٥)، والسوري (م٨٩)، والاردني (م٨٨)، والمغربي (الفصل ـ ٤٩)، والتونسي (الفصل ـ ٣١)...

⁽١) التاج المذهب المرجع السابق ١١٩/٢.

⁽٢) المحلى لابن حزم الظاهري ٢٠٣/١٠

⁽٣) جوهر النظام في الفقه الاباضى المرجع السابق ٢٢٠/٢.



الطاقة الروحية والحضارة







بسم الله الرحمن الرحيم

ما هي الطاقة الروحية؟ وما هي أهميتها؟ وما هي مراحل اكتسابها ووسائل هذا الاكتساب في كل مرحلة؟ وما هي ثمارها المؤثرة في الحضارة؟ وما هي الصلة بين الطاقة الروحية والطاقة المادية في تكوين الحضارة البشرية؟ أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة بصورة موجزة.

الطاقة الروحية:

إذا قارنا الإنسان مع هذا الكون العظيم الذي هو جزء ضئيل منه، نراه صفيما في حجمه ولكنه كبير بتفكيه وتصميمه وتخطيطه لمنهج الحياة الإنسانية، ونجده ضعيفا في مقوماته الجسمية، غير انه قوي بإنتاجه لما يدافع به عن بقائه واستمرارية حياته.

ولو نظر إلى الإنسان من حيث ذاته وتكوينه الشخصي لتبين انه بمثابة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة قائمة بذاتها لها رئيس وهو العقل، ولها أجهزة الأمن والمخابرات وهي الحواس الخمس الظاهرية، ولها جيش وقوة دفاعية وهي الأيدي والأرجل واللسان، ولها عزونات من المعلومات التصورية والتصديقية لاكتساب عجهولات تصورية وتصديقية عن طريق النظر والتفكير السليم.

ولهذا الرئيس (العقل) مستشاران احدهما النزعة الشريرة المثلة بالنفس الأمارة بالسوء، والثاني النزعة الخيمة الملكوتية. فوظيفة النزعة الشريرة حث العقل على أن يوجمه دولته نحو مسار الشر والسلوك الجرمي، بينما مهمة النزعة الخيمة حض العقل على أن يقود دولته نحو نهج تحقيق النفع العام والحاص وتأمين السعادة البشرية للفرد والمجتمع.

وهكذا يظل الصراع مستمرا بين هاتين النزعتين إلى أن تتغلب إحداهما على الأخرى وتغلب نزعة الخير على نزعة الشر هو الذي يسمى الطاقة الروحية، وقد أشار القرآن الكريم

إلى هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَالْهُمَهَا فُجُورَهَا وَتَقُوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنَّ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ (١) والفجور إشارة إلى نزعة الشر، والمراد بالتقوى نزعة الحير.

وقد اختلف الفلاسفة والمفكرون في أن الإنسان هل هو خيّر بالطبع أو شرير بالطبع:

فمنهم من يتفق مع ما جاء في القرآن الكريم كالفيلسوف الفرنسي ليفي بريسل حيث يقول: ((إن ميولنا الحسنة والقبيحة التي نجيء بها إلى هذا العالم عند ولادتنا هي بطبيعتنا)).

ومنهم من قال طبيعة الإنسان فطرت على الخير فهو إنما يختار سلوك الشر بتأثير من عوامل طارئة كالعوامل المادية (الطبيعية) أو الانثربولوجية (الفردية) أو الاجتماعية أو الوراثية أو غير ذلك بما يضعه تحت كابوس الشهوات ويخضعه لسلطان النزوات وأول من قال بهذا الرأي هو سقراط الفيلسوف اليوناني^(۱) ومنهم من أخذ بعكس هذا الاتجاه كاليسوعيين وحكم على الإنسان، بان فطرته مطبوعة على الشر فهو شرير بالطبع، واذا سلك مسار الخير فان ذلك يكون لأسباب خارجة عن ذاته.

ويتفق مع هذا الاتجاه أبو علي المعري في لزومياته حيث قال: طبيعة الإنسان شريرة والخير تطبع يأتي على جهة الاستثناء ولذلك يعيش الإنسان في صراع بين العقل والطبع يستغرق حياتهم كلها، والعدوان أصل في الإنسان ولا يتفاضل الناس في أخلاقهم لأن اشرفهم قدراً يعيش طول عمره عبداً لبطنه وعضوه التناسلي.

ومنهم من ينكر طبيعية وسجية أية من النزعتين للإنسان فهما تكتسبان بعد التمييز. ومن انصار هذا الاتجاه الفيلسوف الألماني (كانت) حيث قال: إن الطفل غير الميز لا توصف فكرته بالخير والشر لأنه لا يدرك ما يفعل ولا يعنى ما يصدر عنه من التصرف.

وينتقد رأيه هذا بانه خلط بين مناط المسؤولية والفطرة والصواب هو ما جماء في القرآن من أن الإنسان خلق وخلقت معه نزعتا الشر والحيد لأنه الكائنات المحيد من بين الكائنات الحية يسأل جنائيا ومدنيا وديانة عن تصرفاته.

سورة الشمس: ١٠٠٧ .

[·] ۲۹۹ – ۶۲۹ ق.م .

أهمية الطاقة الروحية في الحياة العملية:

من البدهي إن كل أنسان عندما يعمل لنفسه ومصلحته الشخصية يبذل غالبا ما في وسعه من المكنة الفكرية والبدنية والمالية لتحقيق ما يستهدفه على اكسل وجمه واحسس وأوفر ربح، في حين لا يعمل بنفس المستوى اذا كلف بخدمة عامة والزم بإنجاز مشروع خصص للنفع العام وهذا مقتضى طبع الإنسان وسنة الله في خلقه ولن تجد لسنة تبديلا، اذن هو في هذه الحالة بحاجة إلى رقابة تراقبه أثناء ممارسة ما كلف به وتحاسبه اذا اخل بالتزامد. وتأمين هذه الرقابة على كل فرد صعب اذا لم يكن مستحيلاً.

ومن هنا تبرز أهمية الطاقة الروحية فهي تغنى عن تلك الرقابة وتراقب صاحبها سراً و علنا عندما يكلف بخدمة عامة وتجعله يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه غيره كلما وقع في خطأ أو اخل بالتزام.

فالطاقة الروحية تراقب العامل في معمله، والنزارع في مزرعته، والمعلم في مدرسته، والمولم في مدرسته، والموظف في مقد عمله، والجندي في ساحة المعركة، وكل ذي مهنسة و حرفة حين ممارستهما، والأم في بيتها، والسلطة عند ممارسة مسؤولياتها.

إن البشرية اليوم لفي اشد الحاجة إلى هذه الطاقة الروحية وهي قلقة حائرة شاردة في متاهات المادية وجعيم الحروب و جفاف الأرواح والقلوب.

مراحل اكتساب الطاقة الروحية ووسائل اكتسابها في كل مرحلة:

من الواضح أن الإنسان من بدء تكوين إلى نهاية حيات عبر بأربع مراصل: مرحلة التكوين، ومرحلة الرضاعة، ومرحلة الحضانة، ومرحلة ما بعد البلوغ والرشد.

مرطة التكوين:

المنطلق الأول لتكوين الإنسان هو الزواج والزواج ميثاق وليس عقدا كما زعم الناس بل ميثاق غليظ كما قال سبحانه وتعالى ﴿وَأَخَذَنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا عَلِيظًا ﴾(١).

وبمقتضى هذا الميثاق يقوم الزوجان بإنشاء شركة روحية رأسمالها الحب المتبادل والاحترام المتقابل والسكينة والرحمة والمودة كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ

^{&#}x27; سورة النساء: ۲۱ .

أنْفُسكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْسَنَكُمْ مَسَوَدَّةٌ وَرَحْمَسَةٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَّاتٍ لِقَسَوْم يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) وربع هذه الشركة انتاج جيل جديد مزود بالطاقة الروحية للمساهمة في تكوين حضارة تخدم الفرد والمجتمع.

ومن المعروف أن لكل اختيار معيارا ر معيار اختيار الرجل شريكة حياته وقبول المرأة لهذه الشركة غالبا أما المال لان المال وسيلة قضاء الحاجات وإشباع الرغبات، أو الحسب لان الناس يعده مفاخر الآباء، أو الجمال لان الجمال مطلوب في كل شيء وبوجه خاص في الزواج، وأما الأخلاق لأن الأمم أخلاق اذا ذهبت ذهبوا فبأي معيار يجب أن يزخذ حين المفاضلة؟ وأي من هذه المعايير الأربعة يتلاءم مع اكتساب الطاقة الروحية؟. هذا ما أجاب عنه الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم قائلا: ((تنكح المرأة لأربع، لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك))(١)، فسامر بالأخذ بالمعيار الأخلاقي النابع ممن الدين والعقيدة الصحيحة، فقال عليك بالأخلاق وذات الدين تربت يداك أي تلوثت بالتراب، وهذا الكلام إشارة إلى المذلة في الحياة الزوجية اذا تمت التضحية بالأخلاق في سبيل المال أو الجمال أو الحسب.

ولم يكتف الرسول العظيم بهذا بل دعا إلى الأخذ بمعيار الأخلاق في احاديث كثيرة منها قوله: ((إياكم وخضراء الدمن؟ قال: ((المرأة الحسناء في منبت السوء)). وقال: ((تخيروا فان العرق نزاع)). وقال: ((تزوجوا في الحجر الصالح فان العرق دساس)).

وبهذه الأقوال يعتبر سيدنا عمد عليه الصلاة والسلام أول رجمل في العالم عرف تأثير العامل الوراثي على سلوك الفرد.

مرحلة الرضاعة:

قال سبحانه وتعالى مخاطبا الأمهات: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَسَنْ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَسَنْ أَوْلَا مَا يَتَوْمُ الأَمْ بِنفسها بإرضاع طَفَلَها اذا لم أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٢) وفلسفة هذا التكليف بان تقوم الأم بنفسها بإرضاع طفلها اذا لم يكن لها عذر مشروع ليست رعاية الجانب الصحي فحسب كما يقول الأطبساء وإنما الجانب

^{&#}x27; سورة الروم: ٢١ .

متفق عليه بين الشيخين مسلم والبخاري،

سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ادلة الاحكام: ١٤٥/٣.

سورة البقرة: ٢٣٣ .

الروحي أيضا ومساهمة إرضاع الأم في وضع الحجر الأساس لبناء الطاقمة الروحية، وجمه المساهمة أن الأم حين تضع طفلها في حضنها لترضعه من حليبها وتضع ثديها في فمه وتقوم المواجهة الروحية بينهما تصب شعاع حنانها وشفقتها وعبتها على هذا الطفل، فكما يتغذى جسمه بالحليب لتكوين خلاياه المادية كذلك تتغذى روحه بمقومات الطاقة الروحية، ومن هنا تتكون نواة هذه الطاقة فحين يكبر هذا الطفل ويدخل معركة الحياة ويحتك ببني نوعه سينقل ثمرة هذه الطاقة اليهم من الحنان والشفقة والمحبة فيتم بينه وبينهم التضامن والتعاون والتكافل في سبيل خير الجميع فيساهمون بصدق وأمانة وإخلاص في تطوير حياتهم وبناء حضارتهم.

وبعكس ذلك الطفل الذي يغنى من غير حليب الأم ويترك إلى جانب ويعزل في زاوية بعيدا عن حنان الأم يشعر بالحرمان ويحس بانه منبوذ ومن هنا تتكون نواة ما يسمى العقدة النفسية التي تنعكس نتائجها السلبية على حياة المجتمع حين يحتك بغيه. هذا هو الأصل ولكل اصل وقاعدة عامة استثناءات.

مرحلة الحضانة:

وهي اخطر المراحل التي يمر بها الإنسان لأنه في هذه المرحلة عجينة، يقبل كل شكل مسن
الأشكال السلوكية في مضمار الحسنات والسيئات، ففي هذه المرحلة تبذر في قلب الطفل
بذور الخير والشر والحب والبغض والفرح والحزن والأمن والخوف والميل والنفور... ففي هذه
المرحلة الصبي سواء أكان عديم الأهلية أم ناقص الأهلية لا يقدر على الاجتهاد والتحليل
والتعليل والاستنتاج والمفاضلة بل يقتصر دوره على التقليد والمحاكاة في الأسرة والمحلة
والمدرسة وتقع مسؤولية مصير هذا الطفل في صلاحه وعدم صلاحه في أن يكون عضوا مفيدا
في مجتمعه على الأبوين بالدرجة الأولى و على المعلم بالدرجة الثانية فعليهم أن يكونوا قدوة
حسنة له، فالأسرة نواة المجتمع أو خلية من خلايا تكوينه فاذا صلحت صلح المجتمع و عم
الخير وسادت الفضيلة واذا فسدت فسد المجتمع و عمم الشر وطفت الرذيلة، ولهذا قال
سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ فنار خراب الطاقة
الروحية لا تقتصر على الفرد وأسرته وإنها تشمل المجتمع بل الأمة أيضا.

^{&#}x27; سورة التحريم: ٦ .

والمعلم في المدرسة يجب أن يكون مربيا قبل أن يكون معلما وعليه أن يكون قدوة حسنة لتلاميذه ويجب أن يكون مزودا بالطاقة الروحية قبل أن يكون مزحلا للمهنة التعليمية.

مرحلة ما بعد البلوغ والرشد:

في هذه المرحلة يدخل الإنسان حالة الاستغناء عن الولاية والوصاية ويصبح معتمدا على نفسه متحملاً لمسؤولية نتائج كافة تصرفاته المشروعة و غير المشروعة ولذلك يسمى مكلفا، حيث يأتي دور تكليفه بأداء رسالة خلق لأجلها، وتلك الرسالة هي الأمانة الستي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها رغم قوتها وصلابتها وكبر حجمها، ذلك لثقل هذه الأمانة و خطورة مسؤوليتها وجملها الإنسان كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْمُمَانَةَ عَلَى السّماوَات وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبِينَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّا عَرَضَنَا الْإِنسَانُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (١)

ليس المراد العرض الحقيقي لان هذه الكائنات الجامدة ليست أهلا لهذا التكليف، وإنما المقصود انه لو قدر أن يكون لهن العقبل والإدراك والارادة لأبين أن يحملنها وخفين منها لحطورة مسؤوليتها لا أيباء تمرد، وحملها الإنسان مقابل تكريم الله إياه بمنحه مييزة العقبل التي يتفرد بها من بين جميع الكائنات، وتفضيله على سائر المخلوقات كما قبال سبحانة: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَتْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرِ مِتَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (٢).

ما المراد بالأمانة؟

للأمانة في هذه الآية الكريمة مفهوم عام شامل، فكل مهنة أمانة كمهنة التعليم والطب والهندسة وغيرها، وكل حرفة أمانة كحرفة الخياط والنجار والحداد والمقاول ونحوها، وكل سلطة أمانة كسلطة رئيس دولة ورؤساء الدوائر والمؤسسات العامة والمرافق العامة وسلطة القضاء وأمثالها، والصدق في الكلام أمانة والإخلاص في العمل أمانة والتعاون والتضامن والتكافل في الاحتكاك مع الغير أمانة، وكل ما يدخل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أمانة، وكل ما يدخل في التنمية وتطورها أمانة، والاجتناب والثقافية أمانة، وكل ما يساهم في تكوين الحضارة البشرية وتطورها أمانة، وعلى كل ذي أمانة

سورة الاحزاب: ٧٢ .

سورة الاسراء: ٧٠ .

أن يزديها كما أن أداءها أمانة وضرض رواجب ديني وأنساني و وجداني: قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَمْلِهَا ﴾(١) ولو أدى كل شخص جزءً يسيها من أمانته لعاشت البشرية في بحبوحة الحضارة وقعة السعادة والمحرك الوحيد لدفع الإنسان إلى أداء أمانته الطاقة الروحية.

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ ان حملها بحكم أهليته وأفراده بميزة العقل والإدراك والإرادة غير انه ظالم لنفسه لأنه يخل بالتزامه في أداء هذه الأمانة وجاهل لا يعرف ما يلاقيه في المستقبل من التعاسة والبؤس والمصائب والشقاء نتيجة لإخلاله بالتزامه.

الأمانات العامة والأمانات الحاصة:

النماذج المذكورة من الأمانات كانت أمانات خاصة بذمة كل أنسان، كل في حقل اختصاصه وفي نطاق مسؤوليته، إضافة إلى تلك هناك أمانات عامة فرض أداؤها على كل إنسان بالغ عاقل متمكن دون تمييز بين إنسان و دون تخصيص بزمان أو مكان لما لها من أهمية كبيرة في تكوين الطاقة الروحية وتأهيل الفرد للمساهمة في بناء الحضارة.

وهذه الأمانات العامة منها بدنية عُضة كالصلاة والصيام، ومنها مالية عُضة كالزكاة، ومنها مالية و بدنية كافح.

ولكل من هذه الأمانات دور فعال في تكوين الطاقة الروحية وبالتالي في المساهمة في بناء الحضارة إن أديت تلك الأمانات بجوهرها ومغزاها وحقيقتها المطلوبة لا بشكلها وقشورها الفارغة من اللب.

صلة الصلاة بالطاقة الروحية والحضارة:

الصلاة مدرسة لتنظيم الرقت:

اثمن ما يملكه الإنسان بعد حياته هو الوقت، فتنظيم الوقت وتقويمه وعدم ضياعه من اهم عوامل نجاح الفرد والمجتمع في كل عصر ومسرد التقدم الحضاري لمدى بعنض المدول المتحضرة هو تنظيم الوقت، والصلاة مدرسة تعود الإنسان على تنظيم الوقت وتخصيص كل

ا سورة النساء: ٥٨ .

جزء من هذا الوقت لعمل معين لان الصلاة نفسها موزعة على خمسة أوقات لكل وقست بداية ونهاية.

وبداية أوقات الصلاة تكون مع طلوع الفجر حتى لا يضيع ذلك الجزء المنشط الثمين من استقبال النهار بالنوم والكسل.

الصلاة مصنع صنع الطاقة الروحية:

فهي اقرى وسائل تقوية الصلة بين العبد وربه، وأهم عواصل تكوين تقوية الطاقة الروحية، حيث يجدد فيها الإنسان عهده خمس مرات بان يبقى خاضعا لدستوره منفذا لأوامره التي جاءت في البشرية الجمعاء بعيدا عن المنهيات والمعاصي عما يضر بالفرد والمجتمع.

الصلاة وقاية تقي الإنسان من السلوك الجرمي:

قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَخْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾'' الصلاة تعد من اهم الطرق الوقائية عن السلوك الجرمي أن أديت بروحها وجوهرها ومغزاها وخشوعها مع دخول المصلي في لب ما يقوله لربه في كل ركعة: ﴿اهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ اللَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فَيْ المَالِقَ الْمَالِينَ ﴾.

ولكن الواقع أن كثيرا من المصلين تعودوا على أداء هذه الأمانة تقليدا للآباء كتعودهم على التدخين يؤدونها بشكلها وقشورها الخالية من اللب وحركاتها الفارغة من المغزى، لذا نرى انها لا تمنع المصلي عن الغش والخيانة والكذب والجشع ولكسب الربح غير المشروع على حساب الغير.

صلة الصيام بالطاقة الروحية وتأهيل الصائم للمساهمة في بناء الحضارة:

الصيام دورة سنوية مدتها شهر على كل بالغ عاقل متمكن أن يلتحق بهذه العدورة في كل سنة لشحن طاقته الروحية، والتدريب على كيفية وكمية ما يجب عليه من أداء أمانته لنفسه و أسرته وأمته والبشرية جمعاء.

ا سورة العنكبوت: ٤٥ .

الصيام ليس الإمساك والامتناع عن الأكل والشرب والمعاشرة الزوجية فحسب كسا هو السائد المزعوم لدى اكثر الصائمين بل لكل عضو صيام ولكل غريزة باطنية صيام:

فصيام اللسان الامتناع عن كل كلام يؤذي الفير، وصيام اليد عدم تجاوزها على حقوق الفير، وصيام الرجل عدم المشي عليها لارتكاب جرم، وصيام العين غضها من أعسراض الناس و عوراتهم.

وصيام الغرائز الباطنية كفها عن الرذيلة من الأنانية والطغيان والحسد والحقد والبغض والتفوقة.

هذه الإمساكات والإمتناعات هي المطلوبة من قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١) أي فرض عليكم الصيام كسا فرض على الذين من قبلكم لأجل أن تكتسبوا به الطاقة الروحية لان التقوى هي الطاقة الروحية فالصائم اذا أدى صيامه أداء حقيقيا اكتسب الطاقة الروحية وبالتالي اصبح أهلا لان يساهم في بناء الحضارة بصدق وأمانة وإخلاص.

الزكاة وصلتها بالطاقة الروحية والحضارة:

الزكاة نسبة منوية من الأموال التي تجب فيها، فرضت على الأغنياء لسد حاجة المساكين والفقراء سنويا، فعلى الدولة إجبارهم على أدائها اذا لم يقوموا بهذا الأداء اختياريا كما استخدم الخليفة الأول أبو بكر القوة ضد مانعي الزكاة وحاربهم واعتبرهم من المرتدين، فالسلطة مسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها بطريقة تحقق أهدافها ومن المفروض أن تكون في كل دولة إسلامية وزارة للزكاة لأنها اهم من وزارة الأوقاف من الأوجه الآتية:

أولاً - تقضي على الفقر والجرائم الاقتصادية أو تقلل منها عن طريق تخصيص مبلغ عتم لكل فقير يمكن استثماره كرأسمال لمعيشته ونفقة أسرته على أن يكون هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة، وإذا تركت الحرية لإرادة الأغنياء في توزيع زكاتهم فلا تحقق الزكاة هذا الهدف، لان التوزيع يتم على كميات لا تسد الرمق وقد لا يكون الغنى أمينا في التوزيع والتسديد.

^{&#}x27; سورة البقرة: ١٨٣ .

ثانياً - الزكاة اذا أديت بصورة صحيحة فأنها تقضي تدريجيا على النظام الطبقي البغيض في المجتمع بتضييق نطاق الفارق الفاحش بين عيش الأغنياء والفقراء.

ثالثاً - عندما يشعر الفقير بان له نصيبا من مال الغني عليه أن يدفعه له وجوبا وإلزاما لا صدقة وتفضلاً يعد نفسه شريكا فيتمنى له ازدياد ماله بدلا من أن يتمنى زواله، ويكن له الحب والود بدلا من أن يحسد ويحقد عليه، ويتعاون معه بدلا من أن يعتدي على حياته أو أمواله.

وانتشار الفقر وتفشي الجرائم في أي مجتمع من مظاهر تظفه الحضاري.

العج وصلته بالطاقة الروحية والحضارة:

الحج ليس صك الففران ولا بطاقة دخول الجنة كما يزعم الكثير وإنما مؤتمر عالمي سنوي يشارك فيه عمثلو الشعوب الإسلامية في جميع أنحاء العالم لعرض مشاكلهم المحلية والمشتركة في المجال الدفاعي والاقتصادي والسياسي والإداري والثقافي والصحي وغير ذلك من متطلبات الحياة و مناقشة هذه المشاكل بقلب واحد يتحرك بالطاقة الروحية ثم طرح الحلول المناسبة لها واتخاذ القرارات الجماعية بشأن مساهمة الكل في حلها كل حسب مكنته وطاقته وسعته.

وجدير بالذكر أن الإسلام اقر في سبيل التكامل والتضامن ثلاثة اجتماعات: اجتماع يومي لسكان أهل المحلة والقرية في صلاة الجماعة لأجل اطلاع كل يوميا على مشاكل الآخرين حتى يساهم الكل في حلها.

واجتماع أسبوهي لسكان المدينة في جامع واحد أن امكن لصلاة الجمعة حتى يطلع الكل على مشاكل المدينة وسكانها ويلقي الخطيب خطبة يتناول فيها قضايا الساعة ويعرض على الحاضرين ما يتعلق بشؤونهم وشؤون البلد كله حتى يساهم كل في حقسل اختصاصه وخبرته ومكنته المادية والمعنوية في سد حاجة أو حل مشكلة أو إصلاح ذات البين. هذا التكافسل وهذا التضامن هو فلسفة صلاة الجمعة.

واجتماع سنوي في مكة المكرمة، هذا الاجتماع يشترك نيسه جميع الشعوب الإسلامية ولأهمية هذا الاجتماع أو المؤتمر العالمي اختير مهبط الوحي الإلهي و عل رمز وحدتهم (بيت

الله الحرام) مكانا لانعقاده على أن يأتي الكل بزي موحد وصو الإحرام الذي أشبه بني الأموات حتى لا يبقى بينهم فارق طبقي ولا مظهر من مظاهر التسلسل الهرمي بين الكبير والصغير والرئيس والمرؤوس، ففي هذا الجو المشحون بالطاقة الروحية تنصهر جميع الفوارق العرقية والطبقية والجنسية واللونية والمذهبية والطائفية حتى تأتي قرارات المؤتمرين إيجابية موحدة ناجحة ملزمة لدولهم ويكون الجميع يداً واحدة ضد أعدائهم وأعداء الله، هذه هي فلسفة الحج وحكمة وجوبها وبهذه الطريقة كان الرسول العظيم يؤدى فريضة الحج.

ثمار ومظاهر الطاقة الروحية من الناحية العضارية:

الحضارة لا تقتصر على الجانب المادي فقط كالتقدم التكنولوجي وبناء الطرق والجسور وتشييد القصور وإنتاج الآليات ووسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغزو الفضاء ونحو ذلك من مظاهر الحضارة الحديثة لان الحضارة بمفهومها الصحيح هي التي تؤمن الاستقرار النفسي للفرد والأمن والراحة والعيشة الكريمة للمجتمع وتحافظ على كرامة الإنسان واستمرارية الشعور بالسعادة والطمأنينة والثقة بالنفس وإحساس كل فرد بقيمته الذاتية والشعور بان حياته وعرضه وماله وكرامته في مأمن بعيد عن تجاوز أيدي المعتدين وغدر الفادرين.

وللطاقة الروحية ثمار كثيرة من الناحية الحضارية ورد ذكر بعض منها في النقاط السابقة وفيما يلي نماذج أخرى من المظاهر والنتائج الإيجابية الحضارية للطاقة الروحية:

- ١- التحلي بما يجب أن يكون عليه الإنسان من الفضيلة والتخلي عما يجب استبعاده من الرذيلة، وبذلك يتكون مجتمع فاضل شيمته التعاون والتضامن والتوادد والتحاسب والتماسك.
- ٧- الخضوع للقانون والالتزام بمقتضاه، احتراما للنظام لا خوفا من العقاب وبذلك تختفي مظاهر التجاوزات على أرواح وأموال وأعراض الأبرياء تلك التجاوزات التي تعد من ابرز مظاهر التخلف الحضاري.
- ٣- توثيق الصلة بين القول والعمل فكل قول يصدر عن أصحاب الطاقات الروحية
 يصدقها العمل.

- ٤- توحيد شخصية الإنسان وربط ظاهره بالباطن ونقاء سريرته والتخلص من رذيلة الازدواجية التي تسمى النفاق فازدواجية الفرد في المجتمع اخطر من عدو هذا المجتمع ومرد فشل معركة أحد في عهد الرسالة كان وجود بعض المنافقين من بين أصحاب الرسول.
- ٥- الثبات والاستقرار والاستقامة على المبادئ التي تخدم المجتمع الحضاري وتساهم في بناء الحضارة ومن اهم صفات الرجولة الاستقامة فالشخص المتخلف حضاريا يكون كالريشة في مهب الرياح يتحرك وراء مصالحه الشخصية بدون أن يحاسب حسابا للقيم ومصالح مجتمعة.
- ٣- سيادة القانون ورعاية العدالة والمساواة في المجتمع الحضاري مع تكافأ الفرص للعمل كل في حقل اختصاصه، فبالطاقات الروحية يسود القانون وتراعي العدالة التي هي إعطاء كل ذي حق حقم وتتحقق المسواة المتي عبارة عن التوازن بين الحقوق والالتزامات للأفراد.
- ٧- وحدة الهدف وبروز روح التضامن والتكافل والتماسك بين أفراد المجتمع الحضاري من دون الطاقات الروحية واستبعاد بنور التفرقة وشبح التمزق والستخلص من عوارض التفرقة وانصهار التعصب العرقي والجنسي واللوني والمذهبي والطائفي في بودقة الطاقة الروحية.
- التعاون بين الطاقة الروحية والطاقة المادية لبناء الحضارة التي تخدم الإنسانية ويومن
 السعادة للفرد وتحقق التماسك للمجتمع.
 - ٩- الطاقة الروحية تحول حاملها إلى شمعة يحتق ليني طريق الحضارة أمام الأخرين.

الصلة بين الطاقة الروحية والطاقة المادية:

الطاقة الروحية والطاقة المادية ركيزتان تبنى عليهما الحضارة البشرية فهما صنوان كل تكمل الأخرى. ولا يمكن تحقيق الحضارة بمفهومها الصحيح بدون هاتين الركيزتين الأساسيتين. فكل حضارة تبنى على إحداهما بمعزل عن الأخرى مصيرها الفشل والدمار والحراب، وقد

أكد لنا القرآن الكريم هذه الحقيقة وبين الصلة الوثيقة بين الطاقتين الروحية والماديسة، فقال

سبحانه وتعالى في سورة الأنبياء الآية (١٠٥): ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْسدِ السَدَّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ أي قررنا وقدرنا أن الأرض يرثها ويسستثمرها ويعمرها ويطورها ويستخدم مكنوناتها في سبيل النفع العام عبادي الصالحون السذين هم أهل للصلاح والإصلاح والاستثمار من ذوي الطاقات الروحية.

وجهل المسلمين بدستورهم وروح شريعتهم هو الذي فصل بين الطاقة الروحية والطاقة المادية بعد أن فصلوا بين الدين والدولة. الإسلام ليس دين الطقوس والكهنوت فهو دين العمل قبل أن يكون دين القول، ولم يتكرر في القرآن لفظ بعد لفظ الجلالة (الله) اكثر من عمل (لفظ عمل) ومشتقاته فقد ورد وتكرر في القرآن الكريم (٣٥٤) مرة.

ومن هنا يطرح سؤال نفسه على بساط العرض وهو أن الطاقة الروحية اذا كانت لها هذه الأهمية في بناء الحضارة البشرية فلماذا تخلف العالم الإسلامي في هذه الحضارة بينما برز فيها دور العالم غير الإسلامي وبوجه خاص العالم الغربي والعالم الشرقي؟

جواب الشق الأول لماذا تخلف العالم الإسلامي من الناحية الحضارية الحديثة؟ عندما كان التعاون قائما بين الطاقة الروحية والطاقة المادية لدى السلف الصالح من هذه الأمة رفع علم الحضارة الإسلامية في ربع المعمورة وحل الحكم الإسلامي عل حكم دولتين عظيمين آنذالك من دول العالم وهما الإمباطورية الرومانية والإمباطورية الفارسية في فترة وجيزة لا تزال عقول علماء التأريخ حيارى كيف تحققت هذه المعجزة في تلك الفترة الوجيزة، ولما خَلَفَ السَلَفَ خَلفُ فصل الدين عن الدولة ثم جاء الجهل ففصل بين الطاقة الروحية والطاقة المادية واقتصر المسلمون في تطبيق دستورهم على الصلاة والعيام والزكاة والحج حتى ظن الناس أن الإسلام عبارة عن هذه الشعائر الأربعة علما أن آيات القرآن تزيد على ستة آلاف آية وان للأيمات التي وردت بشأن تلك الشعائر الأربعة لا تتجاوز عدد الأصابع وهكذا اصبح هذا الدستور العظيم الخالد يتغنى به في المقابر على الأموات بدلا من أن يطبق على الأحياء.

ثم أن الطاقة الروحية غير متوافرة لدى كل من يحمل اسم الإسلام في هويته بال جوهر الإسلام يطبق في العالم غير الإسلامي اكثر من العالم الإسلامي، يقول محمد عبده (رحمه الله) وهو من كبار علماء عصر الحديث: (وجدت الإسلام في أوروبا ولم أجد المسلمين في عالمنا ولا أجد الإسلام).

أما جواب الشق الثاني من السؤال وهو تقدم الغرب والشرق في الحضارة رغم عدم توافر الطاقة الروحية بالمفهوم الإسلامي فان كل حضارة تبني على العنصر المادي فقط بمعزل عن

العنصر المعنوي (الطاقة الروحية) مصبعه الفشيل والدمار إضافة إلى استخدامه ضد الإنسانية حتى بالنسبة إلى شعوبهم ويؤكد هذه الحقيقة أن الاتحاد السوفيتي سابقا بنى حضارته الاقتصادية على العنصر المادي (الطاقة المادية) فقط ودافع عنها بكل قوة زهاء سبعين سنة واستخدمت احدث أسلحة متطورة لحمايتها ولكن انهارت بين عشية وضحاها بسبب غياب الطاقة الروحية.

أما الحضارة التكنولوجية الغربية بما انها مبنية على الطاقة المادية فقط فأنها أصبحت كابوسا على البشرية وخير شاهد على هذه الحقيقة استخدام أمريكا حضارتها التكنولوجية في تحطيم الحضارة العراقية باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وباسم حماية مصالحها القومية والعراق يبعد عن أمريكا بسبع ساعات بالتوقيت الزمني المحلي فاين مصالح قومية لها في العراق ويأتي يوم عاجلاً أو أجلا تقضي هذه الحضارة بنفسها على نفسها وتترك التخلف والبؤس والتعاسة لشعوبها، واستشهد على ذلك بقول البعض من أهل تلك الحضارات كما يقول القرآن: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدُّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُو مِنَ الْكَاذِيقَ﴾ (١٠).

يقول الفيلسوف الألماني البراشفيتسر في كتابه فلسفة الحضارة (٢٠): نحن نعيش اليوم في ظل انهيار الحضارة وهو يكرر هذا المعنى في مواضع عتلفة.

ثم يقول وهو يتحدث عن الفقر الروحي الذي وصل اليه الغرب وعن الدول التي يصفها بالدول المتمدنة المتوحشة: اننا نعيش في خليط خطير من الحضارة الببرية. ويقبول في موضع آخر: ان حماستنا للتقدم في المعرفة واسباب القبوة الستي بلغناها جعلتنا نتصبور الحضارة تصورا ناقصا معيبا فاننا نغالي تقدير انجازاتنا المادية ولا نقدر اهمية العنصبر الروحي في الحياة حق قدره. ثم يقول: فالانجازات المادية اذن ليست حضارة لكنها لا تصبح حضارة الا بمقدار ما تستطيع عقلية الشعوب المتمدينة ان تواجهها وجهة كمال الفرد والجماعة (٢).

ويقول⁽¹⁾: ان الحضارة في جوهرها اخلاقية اذا اعوز الاسساس الاخلاقسي تسداعت الحضسارة حتى لو كانت العوامل العقلية والخلاقة تعمل عملها في اتجاهات أخرى.

ا سورة يوسف: ٢٦ .

^۲ ترجمة د. عبدالرحمن بدوي حسن: ۱۲-۱۳ .

فلسفة الحضارة المرجع السابق: ٢٢-٢٣-٢٤ .

أ المرجع السابق: ٣٥ .

ويمضي قائلا: العنصر الهام بل الجوهري من عناصر الحضارة هو العنصر الروسي أو المعنوي أي الاخلاقي وهو في عجال يتضمن خطوطه العامة في العقيدة والاخلاق والتشريع وهذا المجال هو الذي يكون ذاتية الامة.

وفي الختام انقل ما شهد بة الفيلسوف جارودي من المفكرين الغربيين عن الحضارة الإسلامية التي تستطيع الإسلامية التي تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في التقدم الانساني^(۱).

ربِّ زدني علما والحمني بالصالحين

أ الشريعة الاسلامية كمصدر اساس للدستور د، عبدالحميد متولي: ٢٨٤ .